



# مكتبة دار الكتب الظاهرية مخطوطة

تتمة الجزء الثاني الذخيرة

المؤلف

محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة (برهان الدين)



تمت الثاني في الخبر رقم ٢٠١  
عن الدين موصلا به

٢٠١ - ٢٩٤

ماننا  
هناك  
واولاده  
من هذا  
ثانيا  
الوقت  
ابن حاله  
وجود  
في الوقت  
الوقت  
الوقت  
الموجود  
والمعد  
وجود  
الوقت  
على ولده  
كالجاس  
من حدة  
بعد المود  
لا يسموا  
له ولد تارة  
ذلك تارة  
هذا الولد

لربيق له ولد موصلا به  
على العفر اولد بكر الولد لا يسموا العفر من العفر امعا وكانه قال ارفي فله صفة  
موقوفه على العفر الا انه ان حدث على ولد تعلقها له ما بين من  
انني صديقة موقوفه على ولدي بهرت الى العفر الاول بربك ولد عليه ولا يشارك  
الابن الثاني الاول بربك بالابن الثاني ولد الابن صا ادم احد من العفر الاول  
بافيا العفر له وان لربيق واحد من ذلك قاله العفر الى العفر اولد صرحت الى  
العفر الثاني وان لربيق واحد من العفر الاول ووجد العفر الثاني وهو ولد الابن  
والعقل للعفر الثاني فلا يشارك من دونه من العفرين وجعل العفر في حق  
ما بين العفر الثاني ومن دونه من العفرين كما تجاب في حق ما بين الاول والثاني  
وكون العفر الاول والثاني ووجد العفر الثالث والرابع ومن دونهم استثنى  
الثاني ومن دونه من العفرين وان صرحت لان العفر الثالث قد تحس بعد  
كالعفر الثالث قد تحس بعد كالعفر الرابع والخامس الا اني اترك انا لسميته

الاب

ان يزيد كثرته ايا والافله جمع  
يعلق الحكم بنفسه لا يفتناب كما قال  
لجسهم ويستوي منه من  
الابن الثاني ما بعد غير متعلق  
لجسهم فيعوض هذا اولد ولد علان  
عوضته في الوقت على ولده ففوق  
هذه صديقة موقوفه على ولدي  
الابن الثاني اولد كذا العفر الاول  
فما احقر به ولو قال على ولدي  
فما وان سفلوا الما ذكرنا ان العفر  
او الاقرب اذا وقع ارضه على  
تلة الى ولدا ابن وان حدث له ولد  
في الولد لعل له لان كل عائلة يذكر  
بالى ما سفلوا فربا اذا كان في وقت  
ببه سوا كان موصلا به وادبم الوقت  
موقوفه على ولده وليس له ولد  
ولد صوم العلة المستقبل اليه  
وه صديقة موقوفه لله تعالى ابدأ  
لجسهم ايا ما سفلوا فانه يدخل  
ت هذا الوقت وكل ولو يحدث له  
بالحق مات موصلا به وحسب  
الاستحقاق سفلوه ويكون ذلك

على ان سفلوا ذلك العفر الاول موصلا به العفر الثاني قال على هذا  
الوجه مات العفر الاول او احدا كانت العلة كلها لهذا الثاني وهذه العفر  
التي عليه ولو قال على ان سفلوا العفر الاول على هذا الثاني يكون ذلك  
ببعضهم لا يكون مثل خط الامم في العلة والعفر الاول كذا ولا انني  
موصلا به انا لا اذكر موصلا به كذا بل موصلا به العفر الاول على الوصية  
فان من اوصى بملك ماله لولد وببعضهم لا يكون خط الامم وكان لزيد  
ثلث بسم ما ثلثت بعنصر عليهم وعلى ذلك لو كان معهم في العصابة النسيب  
بهم على ورثة الميراث لان ما سفلوا من الوصية بربها في العلة ويكون ميراث الوقت  
لا يكون كذا ذلك ولو قال على ولدي وولد ولدي ما سفلوا لولده في العلة  
تكن بطلانها كذا مات احد كان نصيبهم هذه العلة لولد الميراث مثل موت بعضهم  
ما ذكرنا من العلة يكون لجميع ولد وولد وولد بل بغير على السواء ان مات بعضهم  
ولدا الوقت لصلبه وتلك ولدا وان العلة بغير على عدد العفر على الولد ولد



ومات فمحل ورثته هذا البنتان وقد أصحبا بعد هذه العتق سبعة فلو  
 جا يرقو وقت وكذلك ان قال الموصي بدخول هذا البنتان وقتا بعد موصي هذه  
 السنين وهو يخرج من ثلثه فهو جا يرقو قال ان رجلا ابر صديقه له سنين  
 ثمان فمحلها بعد ذلك صدقة موقوفة لله تعالى ابراهيم سبيل سماها ثم بعد  
 ذلك على المالكين قال ليس لصاحب الا حصة من سبيل ما عدا عليه من الاخر فلو كان  
 الصنعة وقتا على ما جعلها عليه من الوقت الذي وقفها ولو ان رجلا ابر صديقه  
 له من رجل ثمانية وقفها وقتا صحتها فان اقله الراعي فالوقت جا يرقو ان لم يكن  
 حق صحت سنة او سنتان لا يتطيل الوقت حتى لو اختلفا بعد ذلك كان وقتا  
 وقتا فان مات صاحب الصنعة في فعل الا حارة والرهن فقل الا حارة فقل  
 فعل الرهن ان كان له مال غير الصنعة ادى الذي من ماله وكان الصنعة  
 وقتا وان لم يكن له مال غير هذه الصنعة بيعت الصنعة بغير الصنعة  
 في الدين وبطل الوقت واسمى فعل الكجارة فالجارة فتعفى بوقت الكجارة  
 وكانت الصنعة وقتا واد استوي صنعة على ان الباع فيها الحارة وقتها  
 ثم ارجا للمبايع البيع لرجل الوقت في سنة احسن في الوقت على نفسه  
 وما سيقل به اذ قال ابراهيم صدقة موقوفة على نفسي قال هلاك لا يجوز الوقت  
 وعلى قياس قول ابي يوسف رحمه الله يجوز ان الوقت لو شرط لنفسه ان ياكل  
 من غلاته على قول ابي يوسف رحمه الله يجوز على ما ياتي بما في بعد هذا ان  
 الله تعالى والبيع من مخرج رحمه الله رواية طاهر في هذه الصورة واختلف المشايخ  
 على قولهم بعضهم قالوا لا يجوز عند ما اخرج عن يده والمسلم الى المتولي شرط وان  
 كان الوقت على نفسه كان المتولي فاما لو اوقف ثمة لم يخرج من يده  
 وبعضهم قالوا على قولهم يجوز رحمه الله يجوز في طاهر كما قال الوقت اذا  
 وقف على امهات اولاد وكان الوقت على نفسه وكان الفقهاء ابو بكر الاسكاف  
 رحمه الله يجوز ان يشرط الوقت لنفسه للاكل فيقول ان اكل منه ولا يجوز  
 الوقت على نفسه فكان يقول الوقت على نفسه خرج يخرج العشاء فيبطل  
 وشرط الاكل لنفسه خرج بعد خروج الوقت على وجه الصفة خرج فوجه قول  
 ابي يوسف رحمه الله ان قوله ابراهيم صدقة موقوفة وقف صحى تام على العتق  
 ففترات معنى الصدقة في الاستئناس لا يتطيل من الوقت كالوقت ابراهيم هذه صورة  
 على فلا وجه قول هلال ان الانسان لا يكون موقوف فاعلى نفسه كما لا يكون  
 واحدا لنفسه لان كل واحد منهما مقاديرك والتعليك من نفسه لا يتصور  
 ذهب معني القرية في المجلس مطالعا ما له يكون موقوف عليه قبل الوقت  
 ولا على المشيئة بل بالقبض على نفسه بخلاف التعليك لان التعليك منه موقوف  
 عليه موقوف وتكون دون تربية العقب وما ههنا ما اقبل التعليك لا يتصور  
 وكان ينبغي على قول هلال ان ياتي ذكر نفسه ويجعل وقتا على العتق كما لو قال  
 ابراهيم صدقة موقوفة على الموت فانه يكون وقتا صحتها على العتق وليا ذكره  
 الموت والفرق بينهما على قول هلال ان الميت في نفسه ليس من اهله

التعليك

التعليك في المحلة ولكن تعليكه من نفسه لا يتصور ومن حيث انه من اهل التعليك  
 في المحلة اعتبار الامانة من حيث ان تعليكه من نفسه لا يتصور ولا اعتبار الامانة  
 فقط صد الوقت واجل قال ابراهيم صدقة موقوفة على امهات اولاد ابراهيم  
 عبيدي ما لو وقف باطل ههنا ذكر هلال وهذا انما يتبين على قول هلال ان  
 ان الوقت على امهات اولاد العبيد كالوقت على نفسه ولو كان ابراهيم في هذه  
 صدقة موقوفة على ثمن عبيد على فلا ن فكان باطلا وكذلك اذا قال ابراهيم صدقة موقوفة  
 على فلا ن ثمن عبيد على كان باطلا على قول هلال ان يملك ما اذا قال ابراهيم صدقة  
 موقوفة على علي فلا ن حيث موصى به وهو حصة فلا ن لان في العقل الا  
 ايت الغلة كانه فلا ن في زمان لنفسه في زمان بشرط الكل لنفسه وزمان  
 يبطل الوقت وفي هذه المسئلة ما ايت الغلة كلها لنفسه في زمان بل انبثت  
 الحصة في نفسه وبين فلا ن في الغلة في جميع الا زمان ولو اخرج الوقت على  
 نفسه لا ينعى ولو اوقف على عبيد موصى بها فكل جمع بينهما كان لكل ولعدهما  
 حكم نفسه وكذلك اذا قال صدقة موقوفة على نفسي وولدي وسلي كان الوقت  
 كله باطلا لان حصة السبيل موقوفة وهذا على قول هلال ان اميا والله تعالى  
 اعلم بالصواب **الفصل الرابع في الوصية على اولاد واولاد اولاد** هذا الفصل  
 يشتمل على انواع الوصية **الوصية على اولاد** ابراهيم صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي  
 ولدي ولدي وسلي فمات فان الوقت على ولده لصلبه لا يجوز ان هذا وصية  
 للوارث لا يجوز على ولد ولد لا يجوز لانه لا يكون له مال ولكن العمل لا يكون له مال  
 ولذا الصلح حيا لا يملك العمل لغيره فمات في كل سنة على عدد ذوات  
 ولذا الصلح على عدد ذوات ولد ولد حيا اصاب ولد اكل ولد هو مهر وقت  
 ونا اصاب ولد الصلح فهو ذوات يجمع الورثة حتى سفارهم الزوج والرجل  
 لان الميراث لا ينعى به بعض الورثة دون البعض وان مات بعض ولد الصلح  
 والعلة تعسر على عدة روس ولد الولد على الباقي من ولد الصلح في اصاب الباقي  
 من ولد الصلح يكون بين جميع ورثة الميت الاحياء والا موات موقوف من كان  
 حيا موقوف عند موت الوافق لئلا يكون ان ولد الصلح انا سيقى ذلك موقوف  
 الا وث لا يتصور هوية بل يكون لمن كان وارثا عند موت الوافق ثمن مائة  
 موقوف يكون حصته لورثته من كان ولد ولد الصلح سيقى من وجهين  
 اما تعينه بالثمن سيقى بالوقت واما تعينه ابوه سيقى بالارث  
 من جهة انه وكان السيد الاما لا يستحق رحمه الله يقول ينبغي لمن اراد  
 ان يوقف على اولاده ان يكتب في الصك وقف فلا ن على اولاده فلا ن فلا ن  
 فلا ن على امهات اولاده ولا يكتب في حيوته وبعد وفاته وهذا الجواب محمى  
 فيما اذا كان للوافق وارث اخر غير الموقوف عليهم لان الوصية للوارث  
 اما لا يجوز في باقي الورثة لان باقي الورثة لو اهازوا الوصية كانت الوصية  
 موصية وكذلك لا يجوز للموافق اذ اوقف وقتا وشرط لنفسه نفسه  
 ان ياكل ويوكل من احب ما امر حيا ثمن بعد علي ولده ولده ونسله ابرا

شبكة

الألوكة



ما نناسا لو ان انفسنا اوقعت على المساكين فقد اجاب عندي يوسف رحمه الله ولربك  
 ذلك وصعب المولد لان ولدا ياكل من ماله الله تعالى الا ترى انه لو وقت على ولده  
 واولاده انما يناسا او جعل احده للعقار كان هذا يتركها من غير آخر  
 من هذا الفصل اذا وقت ارضه على ولده ومن بعده على المساكين وهذا هو  
 ثانيا يجل تحت الوقت المولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجودا يوم  
 الوقت او بعد ذلك وهذا قول هلال وبه احدى شايخ بلخ رحمه الله وقال  
 ابن خلد السجاني يجل تحت الوقت المولد الموجود يوم الوقت واذا وقت او وقت  
 وجوده الى ان على ما ياتي بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى قاله لان الحق انما يجب  
 في الوقت وما الوقت به لان الواقت لا يقدر على الرجوع عنه على قول محمدي  
 الوقت ولا يملك ادخال غيره عليهم ويمنع شروطه يوم الوقت فصار  
 الوقت كغيره من الموصيات في الوصية وكذا ههنا وجبه قول هلال ان  
 الموقوف عامه لا يملك الرجوع بل يملك الغلة والغلة معدومه يوم الوقت  
 والمعدوم لا يملك وانما يملك الموجو فصار سنة حق الموقوف عليه يوم  
 وجود الغلة كغيره من الموصيات في حق الموصي له وفي حق الواقت ومنه  
 الوقت نزول عن ذلك يوم الوقت ورعي شرطه يوم نزول ملكه ولو قال  
 على ولدي وعلى من يحدث لي من الولد فاذا انقضت يوم من الماسكين فليجوز  
 كالمسكين في الفصل الاول وهو ان يطر الى ولده يوم وجود الغلة لان قوله على  
 من يحدث لي من الولد شرط لولده لكان الحكم هذا انه لو احدث له ولد  
 بعد الوقت قبل الغلة شاركهم فاذا شرط كان الشرط تأكيد المعناه  
 لا اعتبارا ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس  
 له ولد تارة يجوز فان ادركت الغلة فتمت على العقر اذ ان احدث له ولد بعد  
 ذلك فلاحظ انه من هذه الغلة لان اولاد استحقاق هذه الغلة سنة حدوث  
 هذا الولد ولكن الغلة التي توجد بعد ذلك تصرف الى هذا الولد ما بقي فاذا  
 لم يبق له ولم يمت الغلة الى العقر لان قوله صدقة موقوفة يكون وفقا  
 على العقر اذ كثر الولد لاستنفاد الغلة من العقر امصارا كانه قال ارضي هذه صدقة  
 موقوفة على العقر الا ان احدث لي ولد فعلمت انه ما بقي من هذه الصدقة  
 ارضي صدقة موقوفة على ولدي يهرت الى المطين الاول بريد ولا صلبه ولا يشارك  
 المطين الثاني الاول بريد المطين الثاني ولدا لا ينسب احد من المطين الاول  
 باقيا الغلة له وان لم يبق احد من ذلك فالتفت تصرف الى العقر ولا يهرت الى  
 المطين الثاني وان لم يبق احد من المطين الاول ووجد المطين الثاني وهو ولد الابن  
 والغلة للمطين الثاني فلا يشاركه من دونه من المطين ووجد الماط في حق  
 ما بين المطين الثاني ومن دونه من المطين كماله في حق ما بين الاول والمطين  
 وكوعد المطين الاول والثاني ووجد المطين الثالث والرابع ومن دونهما استحقاق  
 الثالث ومن دونه من المطين وان كثر لان المطين الثالث قد جسد بعده  
 كالمطين الثالث وقد تخش بعده كالمطين الرابع والخامس الا ترى انك احاسنته

الله

الماط الا على يدك الوسايط منقول ولد ولد ولد فلان فيذكر ثلثه ابا واولاده جمع صحيح  
 فيثبت ان نسبته بعده والجد اذا تخش يتعلق الحكم بنسب الانساب كما هو  
 لبي فيهم ولو لم يهاشم اولا ولا داي بكر الصريف الى جسدته ويستوي فيه من  
 بعد ذلك ولا بد من تربت كذا ههنا وصاحي المطين الثاني ما بعد عن ذلك  
 الا ترى انك اذا نسبته الى الماط يذكروا اساطير فيقول هذا ولد ولد فلان  
 ولا يتعلق الحكم بنسب الانساب وكل جواب عرفته في الوقت على ولده فهو  
 الجواب في الوقت على ولد فلان ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي  
 وولدي ولدي اخش به المطين الاول والثاني الا ترى انه لو ذكر المطين الاول  
 ولم يذكر غيره اخش به المطين الاول فاذا ذكرها اخش به ولو قال على ولدي  
 وولدي ولدي فالتباس ان يخش به المطين كله وان سفلوا ما ذكرنا ان الجد  
 اذا تخش يجزي مجرد النسب وسقط اعتبار الاقرب اذا وقت ارضه على ولد  
 وليس له ولد لصلى له ولدا لان صرحت الغلة الى ولدا لا ين وان حدث له ولد  
 بعد ذلك بعد ذلك صرحت الغلة المستقلة الى الولد لصلى له لان كل غلة يترك  
 انما يطر الى مستحقها ومنت الادراك ولا يطر الى ما سفلوا ما ذكرنا ان وقت  
 الادراك من سفلوا الوقت صرحت الغلة اليه سواء كان موجودا يوم الوقت  
 او احدث بعده الا ترى ان من جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده وليس له ولد  
 صرحت الغلة الى العقر اذ ان حدث له بعد ذلك ولو صرحت الغلة المستقلة اليه  
 كذا ههنا اذا قال في صدقة جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ايدا  
 على ولدي وولدي واولادهم ولست يفر ابا ما نناسا لو انفسنا اوقعت على  
 في بعد هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقت هذا الوقت وكل ولو حدث له  
 بعد هذا الوقت قبل حدوث الغلة ولد الولد ابا ما نناسا لو انفسنا اوقعت  
 الغلة سقطت حصته ومن مات بعد ذلك استحق سبعة ويكون ذلك  
 لو رتبته والمطين الاعلى والمطين الاسفل في ذلك على السواء اذا قال في وقته  
 على ان سفلوا في ذلك المطين الاعلى يهرت المطين الذي يليه فان قال على هذا  
 الوجه مات المطين الاعلى الاول احدثا كانت الغلة كلها لهذا الباقي وهذه ثمة المطين  
 الذي يليه ولو قال على ان سفلوا المطين الاعلى فترادى بين المطينين على ان يكون ذلك  
 بينهم لا يتركوا مثل خط الابن في مائة الغلة والمطين الاعلى كذا ولا ياتي  
 معصرا وانما لا يتركوا مثل خط الابن في مائة الغلة والمطين الاعلى كذا ولا ياتي  
 فان من اوصي بثلث ماله لولد وبهمهم المذكور مثل خط الابن وكان لسزيد  
 ثلث من ثلثا يتيسر عليهم وعلى الثلث لو كان معهم في انساب النسب  
 بريد ولد الموصي لان ما سفلوا من الوصية بريد الى المولى ويكون ميراثا الوقت  
 لا يكون كذا في الوقت على ولدي وولد ولدي ما سفلوا لم يبق قال بعد ذلك  
 ذكرنا كذا ما مات احدنا من نصيب من هذه الغلة لولده فالحكم مثل موت بعضهم  
 ما ذكرنا من الغلة لكون الجميع ولد وولده وسفلوا يهرت على السواء وان مات بعضهم  
 ولدوا وقت لصلى له ولدا وان الغلة فقتل على عدد العقر على المولد وولد



الولد وان سئلوا على الذي مات من ولد الصليب فما اصاب المديت من الغلة فان الغلة  
 فان ذلك لولد له وصير لولد هذا البيت سهره الذي جعل له الواقف وسهر لولد هذا  
 ثلاث الوصية فان من قال او وصيت لثلاث بالث درهم او وصيت لثلاث بالث درهم  
 وكان الموصي له بالث من ثرائه فانه ينظر الى ما قصصه من الثلث اذا كان من الميراث  
 وما نصيبه من الالف من حيلة الثلث فبطل على الاكثر من ذلك ويعطى من وجه  
 واحد ولا يجمع ذلك له وان قال على قلدي وولد لودي وسهر لودي او لودي او لودي  
 ما ينشأ من اهل ان سهر في ذلك ما يعلق الا على مظهر من الميراث الذي يليه لولد له  
 بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان ما نصيبه من الغلة  
 لولد له وولد لولد وسهر لولد او لودي او لودي او لودي او لودي او لودي او لودي  
 على واحد منهم ولو لم يترك ولدا ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد  
 الصدقة مردود الى اصل هذه الصدقة فمن سهرت الصدقة تسعين على الميراث  
 الا على ثبات بعد ذلك وترك ولدا او لولد ولوات الغلة نفس على ولاد الوفاق من كان  
 موجودا وقت الوفاق ومن حدث بعد ذلك فما اصاب الاحياء من ذلك اخذوه وما  
 اصاب الموتى كان لولد من مات سهر على ما سهر الواقف من بعد ثبات الميراث  
 الا على اعتبار استنطاق الواقف ولم يترك الميراث من الميراث الا على ولد الصليب وانما  
 ترك ولدا ولوات من نصيب الميراث من الغلة لولد ولده وولد من الميراث  
 الثالث وكذا ان كان استنقل من الغلة ان الواقف كذا بشرط وان كان عدد  
 الميراث الا على عشرة النفس ثبات مظهر ثبات ولدا ثبات اخر  
 بعد ذلك وترك كل واحد منهما ولدا او لولد ثبات بعد هذا ثبات اخر وان لم  
 يترك ولدا ولا ولد فميراث الاربعه الباقيون في الميراث الا على ولد الصليب  
 الميراث من الغلة يوم ياتي على ولد الصليب من الغلة يوم ياتي على  
 هو لا اربعة وعلى الميراث الذين تركوا اولاد اهل مظهر ثبات اصاب الاربعه  
 كان ذلك لولد وما اصاب الميراث الذين تركوا اولاد اهل مظهر ثبات اصاب الاربعه  
 الاربعه الموتى الذين لم يتركوا اولاد اهل مظهر ثبات اصاب الاربعه  
 على اولاد ويدخل في الوفاق بين الميراث وهل يدخل في الميراث ثبات ثبات  
 وكذلك اذا وقت على ربه يدخل في الميراث ثبات ثبات وهل يدخل في الميراث ثبات ثبات  
 فثباته واثباته اصل هذا ما ذكره في السير الكبير في باب من ابواب الايمان  
 اذا قال اهل الحرب للمسلمين استولانا على حرد رارينا فاموتهم على ذلك  
 فموتهم اموتهم ودارهم واولادهم من الرجال كاولاد البنين وان  
 سئلوا دون اولاد البنات وكذلك اذا قال اموتنا على ولادنا فموتهم اموتهم  
 فموتهم ودارهم واولادهم كاولاد البنات واولادهم من قبل الرجال بني البنين  
 دون بني البنات وكذلك اذا قال اموتنا على بنينا فموتهم اموتهم على بنينهم  
 لاصلهم وبنيهم وبنينهم دون بني بناتهم وبنينهم في باب من ابواب الايمان  
 ان بني البنات يدخلون في الايمان فميراثهم في الميراث واثباته وكان المستنقل  
 الا ما لم يولد ابوك محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الى ان البيت لا يدخل اهلها

وذكره

وذكره السير نصا اذا قال واحد من اهل الحصن اموتني على ثباتي وله ثبات ابن  
 وبنات بنيت جعل في الايمان ثبات الابن ولا يدخل فيه ثبات البنات البنات قبل  
 هذا على الرواية التي قال ان الميراث لا يدخل تحت الايمان وقوله اموتني  
 على ثباتي على الرواية التي قال ثبات منه ان من الميراث يدخل تحت الميراث يدخل  
 اثباته ههنا وهل يدخل تحت الميراث لا يدخل تحت الايمان رواية واحدة بخلاف  
 من البنات على احدى الروايتين والعزيم ان مقتضى القياس ان من البنات  
 وبنت لا يدخلان تحت الايمان لانهما بين بنت الميراث وبنت بنت الميراث من  
 لا ابيته لكن تركه القياس في من البنات باستعمال الشرع وهو قوله بغالي  
 ووهنا له اسحق ويعقوب كلاهما ثباتا ونوها ههنا من ثباتي ومن دربه داود  
 وسليمان الى قوله وركبا وكحي وعليه جعل علي من دربه ابراهيم وعليه  
 لا ابراهيم كان ولدا للبنات وقد علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي النبي واب  
 والجسد من اسننه وسئل هذا الاستعمال ليرتفع في عيب البنات فميراثه  
 الى ما نصيبه القياس والجواب في الوقت يجب ان يكون كذلك قاله صاحب  
 الله في السير يعقوب هذه المسئلة الا اذا سمي بشيا بعوت انداديه ثبات  
 البنات فان قال المستامن في ثبات البنات وقد ماتت ثباتا فميراثه واموتني  
 في ثباتي او قال على ثباتي فميراثه يدخل فيه ثبات البنات لان دلاله الى ان دولت  
 على رافة ثبات البنات ولذا لا خلاف من السلطان ما للمصروع فميراثه  
 قال اموتني على ثباتي ثباتي وههناك يدخل في الايمان ثبات البنات كراههنا  
 ويجب ان يكون الجواب في الوقت هكذا وذكر في السير ايضا ان قال اموتني على  
 اولاد اودي فميراثه الايمان بنوا البنات قال القاضي وكن الاسلام على السيرة  
 رحمه الله والسيرة الا ما سهر في الميراث رحمه الله هذه المسئلة على الروايتين  
 ايضا وذكر الشيخ الا ما سهر في الميراث رحمه الله ان في هذه الصورة  
 اولاد البنات يدخلون رواية واحدة وانما الروايات فيها اذ قال اموتني  
 على اولادهم وهذا لان المذكور ههنا ولد لولد ولد لولد حقيقة اسم لمن  
 ولديه ولله وابنته ولده فميراثه ولده فميراثه يكون ولد ولده حقيقة فاما  
 اذا ذكر اولادهم فاولادهم حقيقة من ولد وهو من حيث الحكم يكون منسوباً  
 اليه با لولادة وذلك اولاد البنات والجواب في الوقت على قول سهر في الميراث  
 رحمه الله يكون هكذا اذا وقت على اولادهم فميراثه يدخل تحت الوفاق او  
 اولاد البنات رواية واحدة فميراثه واولاد ارضي صدقة مؤقته على  
 ولدي الذي يسكنون البصرة فميراثه لسكان البصرة من ولده دون غيره  
 لانه اثبت الاستيفاق لولد البصرة ان يكون سكان البصرة يبيعونهم والغلالة  
 الاستيفاق بالولادة وسكن البصرة ههنا ويعتبر في سكن البصرة يوم وجود  
 الغلة على ما مر في ولده واولاد ارضي صدقة مؤقته على ولدي المورث  
 العميان قال وقت لميراثه دون غيره لانه على الاستيفاق بصفة المورث  
 وصفة العبيت فميراثه ههنا ويعتبر المورث والعميان من ولده غير الوفاق

سبيحة

الألمكة



لا يوم الغلة ولذلك اذا قال ارضي صدقة موقوفة على اصغر ولدي يعني ولدي العفا  
 فالوقت للصغار دون الكبار ولغير الاستحقاق من كان معطي او وقت الوقف  
 لا وقت الغلة اما العور والعميان فان العور والعمي وصفت لآدم لا يزدول  
 وقد ذكرنا زيادة التعريف بخبري اسير العاير ولو ذكرنا اسم العلم بان قال  
 ارضي صدقة موقوفة على فلان ولدي احسن فلان بالا استحقاق من حملته  
 اولاده ولو ولد له بعد ذلك ولدا اخر وسماه بذلك الاسير لم يشرك الثاني  
 الاول في الاستحقاق فكذلك في العور واما الصم وان كان مما يزدول  
 ما لكسر ولكنه يزدول في العور واما الصم وان كان مما يزدول لان العقر  
 يزدول عن الانسان ويعدو فثنا به في عقر وثارة ليعتقني فكم يكن السور  
 اما وكلا الزواك ولزواك السكتي وصار الحاصل ان الاستحقاق اذا كان باسما معينة  
 لا تزول او مذكرا لا يعود بعد الزوال بعينه الاستحقاق فقيام ذلك  
 الصفة وقت الوقف وان كانت تزول وتعود فثبت على العلة فعلى هذا الأصل  
 سد وجه حيل المسائل وفي وقت الحضانة لو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة  
 موقوفة على ولده وبنته وعقبة ابناء ما سلا او من بعدهم على العقر او المستكين  
 بشرط في الوقف ان كل من انتقل من مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه الى مذهب  
 الشافعي رحمه الله خرج من الوقف فهو على ما شرط لو خرج واحد منهم الى مذهب  
 الشافعي رحمه الله خرج من الوقف فان ادعى بمصنعه على بعض ابناءه انتقل من  
 مذهب ابي حنيفة رحمه الله الى مذهب الشافعي رحمه الله وانكر ذلك المدعي  
 عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعي البينة في ذلك النوع اخر من هذا الفصل  
 الفصل اذا قال ارضي صدقة موقوفة على بني وله ابناء فصاعدا استحقا  
 جميع الغلة وان حصل الاجاب لم يقطر الجمع لان في المبيع معنى الجمع من وجه  
 يضم الواحد الى الواحد الا ان في سبب الوصية اعطى للمبني حكم الجمع فكذا  
 في الوقف لان الوقف نظير الوصية ولو لم يكن له الابن واخذ كان للابن نصف الغلة  
 الثلثة والنصف الآخر للعقر الا ان في من اوصى بثلث ماله لبني فلان وليس  
 لعلان الابن واحد كان للابن نصف الثلث والنصف الآخر يكون لورثه الموصي  
 وليس اسير الابن كاسير الولد وان ادا وقف على ولده وله ولد واحد كان جميع  
 الغلة له ولو كان له اولاد فثبتت الغلة بينهم لان الولد مبيعة اسر وحدان  
 ومعناه اسم عيسى لان معنى الولادة تقهر الحس ولعل كان او جماعة فيجمع  
 صفة الى الواحد نصيبه والى الجميع بمعناه بخلاف قوله بني كانه اسير حيس  
 نصيبه ونصيبه حتى لو قال ارضي صدقة موقوفة على ابني وله واحد  
 كان جميع الغلة له لان الابن اسير وحدان نصيبه فانما اوجب الغلة للواحد  
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بني وله بنون وبناات قال هلال هم  
 جميعا في الوقف سواء لان البنين والبناات عند اجتماعهم يسمون بنين هلال  
 ذكرنا الخصائص رحمه الله في وقته ورواها عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف بن خالد  
 السهمي فبين اوصي بثلث ماله لبني فلان وله بنين وبناات فالثالث لهم جميعا

وفي

وهم فيه سواء وكذا الوقت قال هلالك وروي يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله  
 ان ذلك للبنين دون البنات على مثال الا نرى انه لا يحسن ان يقال هلاله  
 المرأة من بني فلان بعض منشا بينا قالوا ان في هذه المسئلة روايتين عن ابي حنيفة  
 رضي الله عنه وبمعهم وقت بين الروايتين فقال ما روي ان فدية البنون والبناات  
 محمول على ما اذا كان فلان او بنته لم يسمي وما روي فيه البنات محمول على ما اذا  
 كانوا قوم يحصون وقد اشارت الى ما قبله الى ما قبلنا حيث قال لا يحسن ان  
 يقال هذه المرأة من بني فلان وهذا انما يستقيم اذا كانوا بنوا اب محضين  
 اما اذا كانوا اب لا يحصون مع ذلك فانه يستقيم ان يقال هذه المرأة من  
 بني فلان وبمعهم روي عن ابي يوسف رحمه الله في الوصية فان قال النظم  
 للبنين دون البنات الا في كل اب يحسن ان يقال هذه المرأة من بني فلان  
 مثل فدية بنين ولو قال على بني وليس له بنون وله بنات فالغلة للعقر  
 ولاشي للبنات لان اسم البنين لا يتناول البنات المفردات ولذلك اذا  
 قال على باقي وله بنون فالغلة للعقر ولاشي للبنين ولو كان الوقف باسم الولد  
 دخل فيه البنون والبنات لان الولد اسم مشترك من الولاده هذا المعنى  
 بوجه من التدينين واسم اعلم الفصل الخامس في الرجل يوقف  
 على ماله في مدي مدعي انه من ثرا بندا او وقف ارضه على قرابته فثبتت الغلة  
 على قرابته حتى مدعي انه من ثرا بندا او وقف ارضه على قرابته فثبتت الغلة  
 على قرابته على عذر وروى عن المعين والكبير العتي والعتير فثبتت الغلة  
 القرابة ببيتا وظهر على السواء الاستحقاق بعد الاشراف ما روي مدعي انه من  
 قرابة الواقف وان كان الواقف حيا فهو حصه بنت عليه قرابته منه لان الوقف  
 في يده والمدي يدعي عليه لنفسه حقا فاما في يده وهو يدعي منه فليصيب  
 حصته له وان كان الواقف ميتا فحقه وصي الذي الوقف في يده وجعل فاما  
 عليه لما ذكرنا ولا العقم كغير مقار لم يمت فاما ماله الميت اما مقار نفسه  
 فليصيب حصته للمدعي كالميت وان كان له وصيان او كثرنا مدعي  
 المدعي على احدى ارجاء ولا يسيطر اختيارهم ولا يكون وارث الميت حصته للمدعي  
 في ذلك الا ان يكون متويا وللثرا رباب المختار يكون حصته للمدعي اما رباب الوقف  
 لا نه لملكه لهما اما العقر فالحق الا ان في المرفق لا يصب حصته للمدعي  
 الرهن فاما لا يصب لانه لملكه في عين الرهن واما الوارث فانه لا يملك  
 له في غير الوقف والوقف ليس في يده فان اضر العقم وحاسبا هذين سببا على  
 انه قريب هذا الوقت فالقاضي لا يثبت سببا لهما حتى يبين هذا بنسب معلوم  
 فثبتت انه ابنه او اخوه او عمه او من ثرا او ما اشبه ذلك وبني مع ذلك ان يشوا  
 انه اخيه لاسي واه او لاه والجواب في هذا من غير الجواب في فصل الجواب  
 واذا شهد الشهود بوارده رجل وكذلك على هذا اذا وقف على تسعة فما روي  
 انه من سبب الوقف واخر على ذلك بينة لا يقبل شيئا في يده ماله بيبو انه ولده  
 لصلبه او لدا بيه او ولدا بيشه فان سهر والعرايه وقالوا لا تقبله فثبت  
 اخرسوا وقالوا في بطنه العلة وان لم يبينوا ذلك فالقاضي يباي ويبيرون زمانا

فصل الخامس



لا يوم الغد وذلك اذا قال ارضي صدقة موقوفة على الصاعز ولدي يعني ولدي العباد  
 فالوقت للصغار دون الكبار ولغير الاستحقاق من كان صغيرا او وقت الوقت  
 لا وقت الغلة اما الحور والعميان فان الحور والعبيد وصفت كزمر لا يزوجون  
 وقد ذكر لزواجهما التعريف بخبري اسرار العلم ولو ذكر باسم العلم بان كان  
 ارضي صدقة موقوفة على فلان ولدي اخضر فلان بالاستحقاق من حملته  
 اولاده ولو ولد له بعد ذلك ولو اخضر وسماه بذلك الاسم لم يشارك الفلق  
 الاول في الاستحقاق وكذلك في العور واما الصغار وان كان مما يزوج  
 بالكنى والكنية يزوج رعا لا لا يزوج ويحلح العفرا وسأكني الصغير لان العفرا  
 يزوج عن الانسان ويهود فلما قد يفتقر وتارة يسمي في حكمه كمن السمت  
 اما ولا لزواج لذلك المسمى ومصارف المصالح في الاستحقاق اذا كان مائة مائة  
 لا تزول او تزول لكنها لا يعود بعد الزوال بعينها الاستحقاق في تمام تلك  
 الصفة وقت الوقت وان كانت تزول وتعود فثبت على العلة فعلى هذا الأصل  
 سرور حبس هذه المسائل وفي وقت الحفظ لو ان جعل ارضه صدقة على  
 موقوفة على ولده وبناته وعقبه ابد مائة سبعا وتسعين على العفرا والمساكين  
 بشرط في الوقت ان كل من انتقل من مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه الى مذهب  
 الشافعي رحمه الله خرج من الوقت فهو على ما شرط ولو خرج واحد منهم الى مذهب  
 الشافعي رحمه الله خرج من الوقت فان ادعى بعضهم على بعض انه انتقل من  
 مذهب ابي حنيفة رحمه الله الى مذهب الشافعي رحمه الله وانكره ذلك الذي  
 عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعي البينة في ذلك متى اخبر من هذا الأصل  
 الفصل اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بني وله ابنتان فصاعدا استحققا  
 جميع الغلة وان حصل الاجاب لم يخط الجمع لان في المسمى معنى الجمع من وجبه  
 يضم الواحد الى الواحد الا ان يري ان في مائة الوصية اعطى للمسمى حكم الجمع لئلا  
 في الوقت ان الوقت نظير الوصية ولو لم يكن له الابن واحد كان لابن نصف الغلة  
 الثلث والاضف الاخر للعفرا الا ان يري ان من اوصى بثلث ماله لبني فلان فليس  
 لفلان الابن واحد كان لابن نصف الثلث والاضف الاخر يكون لورثته الموصي  
 وليس اسير الابن كاسير الولد وان ادا وقت على ولده وله ولد واحد كان جميع  
 الغلة له ولو كان له اولاد فثبتت الغلة بينهم لان الولد يصحبة اسير وحدان  
 ومعناه اسم حبس لان معنى الولادة تغير الجنس واحدا كان او جماعة فصير  
 صرته الى الواحد لصغيرته والى جميع بمعناه بخلاف قول اسد بنى كذا اسير حبس  
 لصغيرته ومعناه حتى لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ابني وله ابن واحد  
 كان جميع الغلة له لان الابن اسير وحدان يصحبه فانما اوجب الغلة للواحد  
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بني وله بنون وبنات قال هلاك هير  
 جميعا في الوقت سواء لان البنين والبنات عند اجتماعهم يسبون بنين هير  
 ذكر الحصاص رحمه الله في وقته ورواه عن ابي حنيفة وعنه ابي يوسف بن خالد  
 السمي في بنين اوصى بثلث ماله لبني فلان وله بنين وبنات فالتلث لغير جميعا

وعنه

وهو فيه سواء وكذا الوقت قال هلاك وروي يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله  
 ان ذلك للبنين دون البنات ملل فقال لا تربي ابنة لا تحبس ان يقال هذه  
 المرأة من بني فلان بعين مشتق من فلان او ان في هذه المسئلة روايتين عن ابي حنيفة  
 رضي الله عنه ومعهم وقت بين الروايتين فقال ما روي ان فيه البنون والبنات  
 محمول على ما اذا كان فلان او مثله لبي غنم وما روي فيه البنات محمول على ما اذا  
 كان ارضهم يحصون ويتداشروا في الغنم الى ما قبلنا حيث قال لا تحبس ان  
 يقال هذه المرأة من بني فلان وهذا انما يستقيم اذا كانا نواحي اب يحصون  
 اما اذا كانا نواحي اب لا يحصون مع ذلك فانه يستقيم ان يقال هذه المرأة من  
 بني فلان ويحرم روي عن ابي يوسف رحمه الله في الوصية فان قال الظن  
 للبنين دون البنات الا في كل اب يحسن ان يقال هذه المرأة من بني فلان  
 مثل هذا ومثله ولو قال على بني وليس له بنون وله بنات فالعلة للعفرا  
 ولاسيما البنات لان اسم البنين لا يشترط البنات المبررات وكذلك اذا  
 قال على باقي وله بنين فالعلة للعفرا ولاسيما للبنين ولو كان الوقت باسم الولد  
 دخل فيه البنون والبنات لان الولد اسم مشترك من الولاد هذا المعنى  
 يوحى من الترتيب والله اعلم **الفصل الخامس في الرجل يوقت**  
**على فراشه** فمضى مدعي ابنة من فراشه اذ اوفى ارضه على فراشه فثبتت الغلة  
 على فراشه على قدر وسهمه المعتبر والكبير العيني والمعتبر منه سواء كان اسم  
 الغزاة بنتا او لغيره على السواء والاستحقاق بعد الاشراف انما يوجب ابنة  
 قراه الواف وان كان الواف حيا فهو حصص بنت علمه فراشه منه لان الوقت  
 في يده والمدعي يبيع علمه لنفسه حقا فبا في يده وهو يصفه عنه فليصعب  
 حصصه له وان كان الواف ميتا فحصة وصي الذي الوقت في يده وجعلها  
 عليه لما ذكرنا وان كان الفهم قائم مقام ابنت فانما ماله الميت اما بقا ونفسه  
 فليصعب حصصه على كسبه وان كان له وصيان او اكثر فمادعي  
 المدعي على احدى حاجز ولا يشرط اخذهم ولا يكون بغير المدعي اما ارباب الوقت  
 في ذلك الا ان يكون متوليا ولذا ارباب الحنن يكون بغير المدعي اما ارباب الوقت  
 لا بد لملكهم اما لهم مجرد الحق الا ان يري ان المرء لا يبيع حصصه لمن يبيع عين  
 الرهن فاسما لا بغيره لانه لا ملك له في عين الرهن واما الواف فانه لا ملك له  
 له في غير الوقت والوقت ليس في يده فان اخضر العقم وجا بنتا هير فيسهل  
 انه قريب هذا الواف فالقاضي لا يثبت له الا في حق بنته لا بنسب معلوم  
 فثبتت ابنة ابنة او اخوة او حمة او من حمة او ماسية ذلك ويبيع مع ذلك ان يشتر  
 انه اخوة لاسمه واسمه اولاده والحوار في هذا نظر الحواب في فصل الميراث  
 واذا بقدر الشهود موارده رجل وكذلك على هذا اذا وقت على بنته فاحمل  
 انه من سبل الواف واخبر على ذلك ببنه لا يثبت بشها وقهر ماله بنون ابنة ولده  
 لصلته او ولدا ابنة او ولدا ابنة فان هير والغزاة وقالوا لا يقع له قريب  
 اخر سواء فالقاضي يعطيه العلة وان لم يولد ذلك فالقاضي يثبته ويثبته زمانا

شبكة

الألمانية



فان طارده ذلك ولم يطهر له ترتيب اخر فان استحسن ان اعطيه العلة واخذ منه  
كعبلا وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وقال ابو حنيفة رضي الله  
عنه لا يأخذ منه كعبلا كما في الميراث فان قال الشهود له قرابة منب قال القاضي  
يقول لم يمتصها من قال الشهود لا تدري عددهم كبري يبنى للقاضي ان  
يقول لهم احضروا ان لا يشهدوا الا بما ينفقوا به فيقولوا لا يعلم له قرابة  
اخرى سوى كذا وكذا وانما يدعى القرابة شاهدان شهدا ان تلاما القامى  
ففي انه قريب هذا الوقت وانه من قرابته قال هلال بن سفيان بن اسلم  
عن يونس بن اسلم قال شهدوا القرابة يستحق بها الوقت اعطاهوا كعبلا  
يعطيه شيئا وان لم يفسروا الشهود وقد ما قوا واغابوا القاضي مياك  
المردح وسنة سدره القرابة فان ذكر قرابة يستحق بها عطية العلة وان  
ذكر قرابة لا يستحق بها اعطيه شيئا وليس هذا مقتضا المعنى القامى الاول  
لان القامى الاول ففي يكونه ترتيب الوقت فقط ولا ينفق هذا المعنى وليس  
كل ترتيب مستحق الوقت حتى لو قضي القامى الاول بالجلد او قضي بانه  
موقوف عليه فان القاضي الثاني نوعيته وعطية العلة وان لم يفسر المدعى  
القرابة ايضا وكان وقتا قال هلال القاضي يعطيه العلة ويحل فضاة  
القاضي على العينة وعلى انه ففي بقرابه يستحق بها وكاسه على مسلة فذكرها محمد  
الله في الروايات ان مدعى الميراث اذا اقام عليه عهدا القاضي ان ثامى ببلد لثامى  
بانه وارث فلان ولم يرد الشهود على هذا فمذا القاضي يحمله وارث الميراث  
ويحمل مقتضى القامى الاول على الصحة لثامه هذه حيلة ما اورد هلال بن  
ومعه ذكر المعصاة في وقعه ان شهودا مدعى اذ استشهدوا ان قاضي بلد كذا في  
ان هذا ترتيب الوقت استحسن ان احبر هذا وحمله على الصحة ولم يرد كرسوا  
الشهود ولا سوال المدعى قال اذ تيمم ابو حنيفة وعندي انه لا يفتى له بالعلة  
وليس هذا كمسئلة الزيادة لان الوارث متى تلبث يستحق بها الاثر على كل  
حال فاما القرابة متى تلبث قد يستحق بها العلة وقد لا يستحق فلا يكون القرابة  
دعا يوارثه رجل تلبث قرابته عند القاضي وفي القاضي يمانعها اخر وادعى  
انه قريب الوقت ولم يجد الوصي واراد ان يفتى له المقتضى له الاول فان كان  
الاول بلا مدعى من العلة فهو من القاضي وان لم يكن اخذ شيئا من العلة لم  
يترفعها للقاضي سوا قدمه الى القاضي الذي ففي به الاول او قدمه الى قاضي اخر  
وهذا استحسنان وهب اليه هلال والغيث ان اذا قدمه الى القاضي الاول ان  
يجز له حصتها كما في مسئلة الوصية فان ادعى الوصية بالثلث اذا اقام شهودا  
ان الميت اوصى له بالثلث وفي ذلك المصنف اذ قاضي له بد له واعطاه وشيئا  
من الميراث كما يزل اخر وادعى ان الميت اوصى له بالثلث ماله ولم يجز الوارث فقيم  
هذا الموصى له فهو حصته للقاضي لانه يدعى شيئا مما في يده وان كان الاول لم يأخذ  
شيئا من الميراث وان قدمه القاضي الى قاضي اخر لا يكون خيرا له وان قدمه الى القاضي  
الاول جعله حصته له محب ان يكون الميراث في القرابة كذلك استحسن هلال وفرق

بين

بين المسلمين ووجهه ان الموصى له شريك الوارث فاذا قدمه الى قاضي غير  
شريك الوارث ما ركبها لو قد مال الوارث واما الموقوف عليه ليس بشريك الوارث  
والقاضي لا يدعى على الاول شيئا انما يدعى على الوقت انه قريبه والموقوف عليه  
ليس بشريك الوارث فلو قد مال الوارث لا يكون حصتها ولو ان ركبها لكانت قرابته من الوارث  
وقدر القرابة وفي القاضي له بالثلث ثم جاء اخر وادعى عليه انه من المقتضى  
له الاول فانه يفتى له بالثلث ولا يحتاج الى ان يفسر قرابته من الوارث لان  
الاول تلبث قرابته من الميت فاذا اقامت الثاني انه من الاول كان من الاول  
بذلك القرابة ضرورة وكذلك لو كان المقتضى له الاول امرا وما في المسئلة على  
وان اقام الثاني ببنده انه لم يفتى له الاول لانه والقاضي ان مقتضى الاول بقرابه  
من قبل انه كان الثاني اجنبيا من الوقت وعلى هذا يحسب هذه المسئلة  
وشهادة ابي الوارث ان هذا الرجل قريب والذراع يقتضي القرابة فقول  
لا يراة لعمه في هذه الشهادة ولو ادعى قومه انه قريب القرابة الميراث وسهده  
بعضهم بالقرابة لبعض بان شهدا بان لا يثبت مهرهما قرابة الوقت  
ويشترط ان يشهدوا بالشهود ولهما بالشاهدين انهما قرابة الوقت لا يثبت  
شهادتهما لان كل فريق يشهد للفرع الاخرى له فيه سره لان ما من جزين  
امرا المال ثبت لهما الفرع بين الاول والذوق الاخرى من حق الشراكة وان كان  
القاضي قد قضي بشهادة الشاهدين لا يثبت ما منه على ما لا يثبت  
بالقضاء لا ينزل بحكم العمل الاول وهو ما لا يثبت القامى بشهادته  
لذا الشاهدين الاولين بحيث لا ينزل بشهادتهم حيلة لان هناك امرا  
لهم كذا ما هم كذا ولا اذ اذ وقت ارضه على قرابته رجل وادعى انه  
قرابته واقر الوقت بذلك وفسر القرابة وقال هلال بن سفيان  
فان كان الوقت قرابته معروفا لا يقع امر ارد ان الوقت قد ثبت المعروفين  
فهذا هو الخبر يربط ابطاله حق المعروفين في البعض لا يصدق كالميراث  
اذا اقر ان هذا الرجل وعي وله ورثة معروفا فانه لا يفتى له كذا ههنا  
وهذا اذا كان الاقرار من الوقت بعد عقد الوقت فاما اذا ثبت له ذلك في عقد  
الوقت ههنا من وقت عليه قبل ذلك منه كان حق العدة لم يثبت بعد ولم يكن هذا  
الاقرار مطلقا على احد بخلاف ما اذا كان الاقرار بعد عقد الوقت واما اذا لم  
يكن له قرابة معروفا فالتفاس ان لا يقع اقراره لان الحق قد ثبت العقول ولا  
يثبت قوله في بعض عقولهم وفي الاستحسان لا يثبت قوله لان الحق لم  
يثبت لتفاس بعضه وهو نظير الميراث اذ لم يكن له ورثة معروفا في حال  
له هذا الرجل وامر مع اقراره وان كان فيه ابطال حق بنده الميراث المعنى  
ما ذكرنا ان الحق لا يثبت استحسن بعضه وادعى ان الميراث في اقرار الوقت  
بالقرابة في كل موضع مع اقراره بثلث الشهادة على اقراره وفي كل موضع لا يقع  
اقراره لا يثبت الشهادة على اقراره قال وادعى وقت حله وسئل له امر رجل  
انه انه قد لا يصدق في الغلات الماصية لا يفاصرت حقا للميراث وعين

شبكة





وصديق في العلات المستأنفة لان النسب ثبت باقراره وعند الاستخفاف هو  
 وسائر الوقت في النسب على السواء اذا وقت على قرابه وجاز رجل يدعي ان  
 قرابه وانما من عند منتهدوا ان الوقت كان بعينه مع القرابه في كل سنة  
 سنيا لا يستحق بعد السهل دة سنيا ولذا لو شهد وان قامتي فلا  
 كان يدعي اليه مع القرابه في كل سنة سببا ولا يكون مع انقامي حجة كانه  
 ان القامتي على فعلى على بعض قرابه الواقت باقراره له والله اعلم ومما يصل  
 هذا العمل معرفة قرابه الواقت الذين يستحقون بها الوقت قال ابو يوسف  
 ويحرمهما الله كان مما يناسبه اليه فمضى اب له في الاسلام من قبل امة  
 المحرم وغير المحرم والقراب والنسب والتعمد والجمع والفرد في ذلك على السواء اذا وقت على  
 قرابه او على دي قرابه او على قرابه او على دي قرابه دخل هو كحقت الوقت  
 عند حمار قال ابو حنيفة رحمه الله ان حصل الوقت بلفظ الوجدان نحو قوله  
 على قرابي دخل تحت الوقت من كان اقرب الى الواقت من محاربه وان حصل الوقت  
 بلفظ الجمع نحو قوله على قرابي دي قرابي على قرابي يعني ما ذكرنا في الجمع  
 حتى ينصرف اللفظ الى المنتهى مضاعفا عدوا نكلم المضاعف في معنى فوكاه وقتي  
 اس له في الاسلام قال بعضهم معناه اذني اب ادرك الاسلام اسلموا له  
 وكانت بعضهم معناه اذني اب اسلموا وشبه هذا الاختلاف في بعض العاديين  
 اذا وقت على قرابه فعمل قولن شرط اذراك الاسلام اول اب ادرك الاسلام  
 ابو طالب من قبل كحقت الوقت اولاد عن قبل اذ او لا وحصره واذا على وعلى قول  
 من شرط من قبل الاسلام اول اب اسلم على يعني الله منه يندخل الوقت اولاد  
 علي ولا يدخل ولا دعويل ولا او لا وحصره وقال جاز ان القرابه الى ثلث ابا  
 ممن استنبى الى واحد من الابا الثلثة يدخل في الوقت وما لا ولا قال قور  
 قور القرابه الى اربع ابا وانما اعتبر ابو يوسف ويحرمهما الله اذني اب له  
 في الاسلام لانه لا وجه الى صرف القرابه العامة لانه يدخل في الوقت  
 من كان في الجاهلية لان جميع الناس اقربا له لان الناس كلهم اولاد ادم  
 ونوح مسلموا الله عليهما ولو دخل تحت الوقت لا نصيب واحد منهم شق  
 ونحن نعلم ان قصد الواقت ايقاع الموقوف عليه اسما واعتبرنا بقوله  
 في الاسلام لا نصيب كل واحد منهم شيئا مستغنا فليد اعترنا ذلك وانما سئل  
 بين القراب والمعين والمخير وغير المحرم لان الاستخفاف في اسر القراب  
 وهذا الاسم يشترك الكل وانما سئل بين الجمع والفرد لان الاستخفاف في  
 القرابه والقراب وانما اسر حلتين واسم الحلتين مبرهن في الولد مع اهماك  
 الكل وانما ابو حنيفة رضي الله عنه انما اعتبر الجميع فيما اذا حصل الاتفاق بلفظ  
 الجمع فلا يفتقد اللفظ وانما اعتبر القرابه المحرمة للتركاح لان مقتضى الواقت  
 من القرابه فانظروا انه يد قرابه بغير من وماله وانما اعتبر الاقرب  
 فلا قرب لان القرابه مستندة من القراب فما كان اقرب كان اولي صرف الاخط  
 اليه سببا حمله ما ذكرنا واذ كان لولا اذته عمان وقاكن وقد حصل الاتفاق بلفظ

الخ

في

الجمع يقال قول ابو حنيفة رحمه الله العلة للمعين لانه يعتبر الاقرب بالاقرب  
 وقرابه القرب من قرابه الحال ولهذا كان الميراث للزعم دون الحال واسم  
 الجمع ينطلق عليها وعندنا العلة بين المعين والحالي ارباعا لان  
 لا يعتبر ان الاقرب لم يولد ان اسر القرابه يمتد الى الكل ولو كان له عمر واحد  
 وخلا وحالا على قول ابو حنيفة رضي الله عنه للميراث العلة والحق  
 والصنف بين الحالتين مفضل لان ابا حنيفة رضي الله عنه يعين الاقرب  
 وقرابه القرب وكان العمل بقوله لان العمل الواحد لا يستحق الكل من مفضل  
 العلة اذا كان الاتفاق بلفظ الجمع فمصلحة لان الاستخفاف في الكل عند في هذا  
 الصورة معلق بوجود الجمع الواحد ليس بجمع لا بد وان يستحق من الكل شي  
 واعلم يا سبيح الواحد مع غيره والصنف وانما اعتبرنا الا على وهو الصنف لانه  
 وانما يفتق حقه عن الصنف اذا اكثر المرحم ولا يقا به لما زاد على الواحد ولا يعتبر  
 المرحم اكثر من الواحد واذا اخذ الم نصف الثلث خرج هو من النصف وصار النصف  
 في الصنف الثلث كاذ لا له فكون بين الحالتين وعلى قول ابو يوسف ومحمد هما  
 انه العلة بين القرب والحالي باسوة لما قلنا اليها لا يعتبر ان الاقرب لا يعتبر  
 ان الجمع شرا فاعتل المشايخ على قول ابو يوسف رحمه الله بعضهم قالوا انما يقع  
 الوقت لقرابه اذا كان من جمعه وامضى اب له في الاسلام لا يجوز من عند  
 الاختصاص ما المشايخ على ان ابو حنيفة رضي الله عنه لا يوجب ان يرد به  
 وجهه انه ثقل وهو صلة القرابه فمصلحة على حال فمصلحة ذلك ان كانوا  
 محصورين والعلة بينهم على السواء لا يفتق البعض على البعض وان كانوا لا يحصلون  
 ما ركانه وقت على القرابه فقل قول ابو يوسف رحمه الله جاز صرف جميع العلة  
 الى الواحد منهم ما على ان القدر اعند اسرهم واعل الجمع في هذا الباب  
 المنقضي اصل هذا الخلاف الا في الوصايا ولا يدخل في هذا الباب ولد الواقت  
 ولا والده لان اسر القرب استبنا ولهما قال الله تعالى الوصية لوالد والابوين  
 عطف القرب على الوالد والشي لا تعطى على نفسه ولان اسر القرب يفتق عن  
 القرب وبني الوالد والابوين والولودين بعضهم وانما يدعي من الاتحاد دون القرب  
 ويدخل تحت هذا الوقت الجد والجد والجد والجد لان اسر القرب ينطلق عليهم  
 وروي الحسن من ابو حنيفة رضي الله عنه انه لا يدخلون ولد من ذكرنا في قوله  
 لا قرابه ولد يوي قرابه وكذا في قوله لا حامي ولد يوي ارحامه ولا ساء  
 ولد يوي اسنانه لان المنحى بجميع الكل ولو وقت على دي قرابه او على  
 قرابه والقباس ان يكون العلة لوالد من قرابه حتى اذا كان له عمر واحد  
 لان العلة كلها للميراث للفظ فرد تصدعته وفي الاستخفاف ان الوقت  
 عليهم لانه يراد به الجنس ويراد به الفرد وكانه عظمه قال القتيبي ابو حنيفة  
 رحمه الله يجب ان يكون المسئلة على الحلات على ثبوت مسئلة الوصية ومسورة  
 المسئلة الوصية واذا وصي بثلثة هكذا ولهذا او لا حدم من بني ثلث فقل قول  
 ابو حنيفة رضي الله عنه الوصية باكثر من اربعة وصية لمجهول وعلى قول محمد

شبكة

الأمانة



الوصية حايده وللورثة الحيا ولا يفرق ما بين مقام المورث وعلى قول أبي يوسف رحمه  
 الله وعلى قول محمد رحمه الله يجوزنا عطاؤها للواحد وقول أبي حنيفة رحمه الله  
 يجب ان يكون كقول محمد لا نه جعل الوصية للواحد حتى تحال الوصية وقت  
 للحيه ولو كان وقت على ذي قرابة او اقربا بها او اقربا بها اقرب  
 ما لا قرب ولا يعبر الجمع بلا خلاف لان قوله ما لا قرب فانه يدخل تحت الوقت  
 الا قرب ما لا قرب خرج فتفسير الصدر الكلام فتكون العبرة له وانما اسمر فرد  
 فتنسبوا له الواحد عند أبي حنيفة رحمه الله ولا قرب ما لا قرب عندهما هـ  
 ومما يثبت **الفصل** بعد الفصل اذا وقف على حرب الناس منه ومن بعده  
 على المسكين ولد من ابواب دخل تحت الوقت الا ان كانه اقرب الناس اليه ولو  
 كان وقت على اقرب الناس من قرابة لا يدخل تحت الوقت لان في الفصل  
 الثاني اعتبر الاقرب من قرابة الله وان كان له من وابوان فالعلة للاب  
 لان الاب اقرب اليه وكذلك البنين واذا مات الاب والبنين كانت العلة للمسكين  
 لان الابن لا يورث له جعل ذلك لا قرب ولم يجعل لا اقرب ما لا قرب وان كان له  
 ابوان اعتبر كانت العلة للابن كما مضى فان مات احدهما كان للمحي الضيف وله  
 والبقي الاقرب للمسكين وكذلك الاولاد ان كانوا عدة فمات احدهم كان حصة  
 للمسكين فان كان للواقف امر واخوة كانت العلة للامور والاخوة وكذا اذا كان  
 له امر وحده ما لا اقرب من الجد ومن الاخوة والاب ايضا اقرب وان كان له  
 حدا بواب فالعلة للجد وقول أبي حنيفة رحمه الله منه لا نه بري الجد بوزلة  
 الاب وقول اخوة لا اقرب من الجد فان كان له كذا اخوة منتهون فالعلة  
 للاب ولهم واهل فان له اخ لا اقرب ولا اخ لا اقرب لهما منتهون ولا يثبت  
 ذلك في الموازاة وعند أبي حنيفة رحمه الله عنه الاخ لا اقرب ولو كان له اب وابن  
 الابن فالعلة للاب وابن الابن فان كان له اخ لا يقرب وامه وابن ابن كانت العلة  
 لابن الابن وان كانت له بنت ولدين بن اسفل من هذه كانت العلة للبنت وكذلك  
 الوصية في هذا كله ولو كان له بنت لاب وام وبنت بنت بنت البنت  
 اولى لهما اقرب لهما من صلبه واذا حلت من صلب ابية ولا يعتبر الارث الاقرب  
 انه لو كان له سوا العتاقة بنت البنت اولى في الوقت وان كان سوا العتاقة معذرا  
 على بنت البنت في الميراث فالعقل انه يثبت اولى الوقت ثم يورث لهما  
 ثم يورث لولد الجد وان كان له ابوالام وبنت الاخ لا اقرب البنت ثم اولى الاقرب ولو  
 كان له من اخ لا اقرب وامه وابن اخ لا اقرب ما العلة لابن الاخ لا اقرب وامه ولو كان له من  
 اخ لا اقرب وامه وابن اخ لا اقرب ما العلة لابن الاخ لا اقرب وامه وعندهما  
 العلة بينهما وحصل هذه المسائل في وقت الحصة في باب الرجل يفت  
 ارضه على قرابته يبدل باقرهم ولو قال ارضي صدقة للاقرب والاشقاب  
 اولد وبها الارحام ولم يصف اليه نفسه يكون ذلك على قرابته لمكان العرف

وكن

وكان

وان قرابته والاف واللام لتعرف اليهود ولو قال على قرابتي من قبل  
 ابى وامى وقال على قرابتي من قبل ابى وامى وقال على قرابتي من قبل ابى وامى  
 فانفس العلة عليهم على عدد رويهم ولو قال على قرابتي من قبل ابى وامى  
 من قبل ابى وامى وقال على قرابتي من قبل ابى وامى فانفس العلة عليهم على عدد رويهم  
 منه من كان شلما ولا يفرق قرابته من قبل ابى وامى وقال على قرابتي من قبل  
 ابى وامى وقال على قرابتي من قبل ابى وامى فانفس العلة عليهم على عدد رويهم  
 يكون لقرابته من قبل ابى وامى فانفس العلة عليهم على عدد رويهم  
 رويهم وروى في هذا الحديث ما لا يقرب من قبل ابى وامى فانفس العلة عليهم على عدد رويهم  
 اذا وقف على قرابته الاقرب ما لا اقرب ومن بعده على المسكين فالعلة كلها  
 لا قرب قرابته والله اعلم بالصواب **الفصل السادس** في الوقت  
 على فقير قرابته اذا قال ارضي صدقة موقوفة على فقير قرابتي او فقير قرابتي  
 فمن بعده على المسكين فهذا الوقت مخصص والمسكين للعلة من كان فقيرا  
 يوم وجب العلة عند هلاك ربه فانه لو قال على من اتي من قرابتي فهو على  
 هذا من اتي من بعد العتق يعني عند محمد رحمه الله وحاصل هذا ان كان فقيرا  
 يوم وجب العلة سواء كان فقيرا من الاصل او كان فقيرا من فقارته وكقوله على من  
 سكن المصنف من قرابته يعني سكنه بالمصنف يوم وجب العلة سواء كان  
 ساكنا بالمصنف من الاصل او لم يكن ساكنا وانما سكنه من قرابته من له  
 السكن لا غير او كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكوة والوقت وكذلك  
 اذا كان له مع ذلك ثياب كذا لا فصل منها ولذلك اذا كان مع ذلك معاق البنية  
 ما لا غنى عنه لان هذه الاشياء من جملة ما لا غنى عنه وان كان له ما يغنيه او  
 عشرين مثقال ذهب لا حظ له من الوقت لا نه غنى الانزي الله وحيت  
 عليه الزكوة ولو كان له فضل من متاع البنية والنبات وذلك الفصل بطريق  
 يساوي ما بين درهم مضاعفا فهو غنى كمثل له الزكوة والوقت وان كان له  
 مسكن او حاد مان والمسكن الفاضل والخادم الفاضل يساوي ما بين درهم  
 مضاعفا في حق حزمة اخذ الزكوة والوقت وان لم يكن متاعا في حق وجوب الزكوة  
 وهذا مذهب اصحابنا رحمهم الله وان كان ارض نيا وي ما بين درهم  
 وليس يخرج من غنى ما يكتفي قال ابو يوسف رحمه الله هو غنى لا يعطى  
 من الزكوة والوقت وهو موقوف هلال وقال محمد رحمه الله بن سفيان محمد بن سفيان  
 الرازي هو فقير وقال النصف ابو حنيفة رحمه الله ان كان لا يخرج من الاغنى  
 ما يكتفي لمضاعفان منها فهو فقير وان كان نقصان العلة نقاه هذه  
 الارض وقصر رعي الغنم ما فيها فهو غنى وان كان له مال غناب منه او كان  
 له على الناس ديون وهو لا يقدّر على اخذ خذ الزكوة والوقت وان كان فقيرا  
 على الاستغناء فلا يستغنى من له خير من موقوف الزكوة والوقت مع هذا  
 لو قيل الزكوة والوقت والماله لا يكره لانه جاعلنا ما له الغناب والدين  
 الذي لا يقدّر على اخذ كذا كان لم يكن ولو لم يكن له مال وهو يقدّر على الاستغناء

الفضل السامي

شبكة









جعلته وبومر ما يفتد عليه في التوازل اذا وقت على مقدار ما اراد دعوى القصاص من تزياده  
ان عتيا بعض ما همرا عتيا ان ادعوا دعوى محضه بان ادعوا عليه ما لا يبرهن  
به اعتيا كان له ان يعلوهم لا يعلوهم ادعوا عليه من عتيا لواءه بل يبرهن وان  
كان العتيا سبيل البهر فاداه هو لان يعلوهم القتم بالله ما يعلوهم ان هو لا ادعيا  
ليس يبرهن ان لان العتيا لواءه بل يبرهن ان يعلوهم القتم بالله ما لا يبرهن  
اننت الرجل فتراميه وحفره عند قاضي شهر جاسطليب ونفا اعركا مكلف اعاده  
النبينه على القدر لانه يثبت فخره في وقت ومن كان قتيلا في وقت كان وقتا  
وقت كان قتيلا في كل وقت ولذلك لو اننت فتراميه من الوقت في وقت فتراميه  
بطلب وقت اعنيه لا يكلف اعاده النبينه على العتيا اعاكان الثاني اعا الاول لانه  
وامه لانه اذا كان قريبا احد الاخر من كان قتيلا الاخر مسروره ولد الوجه المتفق  
له لانه وامه لا يكلف اعاده النبينه على العتيا من الوقت لان ذلك ثابت ضرورية  
فتراميه الاول وكذلك لو اننت رجل في وقت انه من يتي العتيا لاجتاج الى اوقات نسبة  
في وقت اخر وذلك على هذا سائر الاوقات القتراميه ولو اقام رجل جنة عند القاضي ان القاضي  
اذ في بان جنة قتي قتراميه وقتره قبل هذه ايمه استحق القتل وان طالت المدوة والقتاس  
الافتقار قد ثبت وعش على ذلك حتى تحت قتراميه فتراميه ان القاضي يساله ايمه النبينه اذا  
طالت المدوة مع انه قتيلا وهذا ان الانسان لا يبرهن على حاله زمانا طويلا لانه هو القدر  
يستبر القتر في كل سنة مدة حد وقت القتل فمن بان قتراميه قبله استحق القتل ولا يفتق منه ذلك  
لاستحق من تلك القلة وهو عني وقال اما استحق بعبه وقت القلة وقال شره لابل  
استحق قبل جنة وقت القلة فالعتيا ان يكون القول قبله لا عني فتراميه فتراميه عني  
وتعال على الاوقات وفي استحقاق القول قول الشرط ويجعل الحال على ما يلقى على ما يلقى  
في شهر من السبل وليرى القاضي نفس بغيره فتراميه فتراميه القلة وهو عني وقال انما انت  
يبدعي القلة لا يتقبل قياسا واستحسانا وان جاسطليب القلة وبه ان انه قتيلا او قال الشركا  
انه عني واراد الاستحسان فتراميه فتراميه القلة وبه ان انه قتيلا او قال الشركا  
مع قتراميه وعني احد من من طلبة اذ الشهد والشهود على قتراميه فتراميه فتراميه  
القلة لانه خلق القلة وانما يخلق القلة الا ان بين قتراميه وان الوقت قبل جنة  
حد وقت القلة فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
القاضي انك فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
اعلم ان الذين فان من كان له سكين وحامه ونياب اليه استحق الوقت وفي الذين مثل هذا  
لا يكون سكينه ولو ثبت ايمه في الذين فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
الفتن لان الايمه في القتراميه ثبوت الايمه يعني عن ايات الايمه واذا اشد الايمه فتراميه  
ليست في الوقت بالوقت قبل اذ الشهد على فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
الشهود واعني اشد الرجلين فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
في باب الوقت على قتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
عن القسمة بذلك فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
لوطيد رجلان من محب فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه

وتسار كما في ذلك هلاك رحمه الله في وقت ادا شهيد رجلان اختيا بان فتراميه  
جعل من الواقت وشهد فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
قال هلاك رحمه الله في وقت ادا شهيد رجلان فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
انه كان عتيا شرا بطلب الوقت وقال انا فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
القلة لا يتقبل قوله وان كان قتيلا لاجل الحال لا يعلوهم القتم بالله ما لا يبرهن  
بعد ذلك فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
طاهر الظاهر لا يستحق بدعي وان شهد بالشهود انا فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
القلة استحق القلة وان قالوا الحاء او اعني القاصي بالتحديد لا يعلوهم اذ كان  
ما يعلوهم فصل هذه النبينه وان كانت اسراء مقتبوعه وهما روح عني لا يعلوهم من الوقت  
لان بغيرتها على زوجها والزوج اذا كان مقتبوعه يعلوهم من الوقت وان كانت ايمه  
عنه لانه لا يعلوهم الزوج على المرأة ولا بعد عتيا بعين المرأة وادكان لغرضه  
وللكبير لا زمانه وهو مقتبوعه ولا ولا صغار مقتبوعه فتراميه فتراميه فتراميه  
او لا مال ولد من الوقت لا في ارض من فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
لصليده وله حظ في الوقت لانه لا يعلوهم له على ايمه لانه لا زمانه وادكان للرجل  
بين عني وهو يعلوهم من الوقت لان بغيرتها على سبيلها لا يعلوهم من وقت هذه  
المسائل ان كل من يعلوهم بغيرتها على عني بالاجماع بعد عتيا بعين من محب  
وجبت بغيرتها على غيره بالاجماع في حق حكم الوقت وذلك لان الذي لا يعلوهم بين  
وكل من كان في وجوب بغيرتها اخذت لا بعد عتيا بعين من وجبت بغيرتها  
عليه في حكمه هذا هو عبارة بعض المشايخ وعبارة بعضهم بان كل من وجبت  
بغيرتها في باب اسنان اما ان باحده لك من عني فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
في ما له حال عتيا بعينه ومنافع الامارات مستطارة بغيرها حتى لا يتقبل شهادة اجماع  
لصاحبه بعد عتيا بعين المستحق في حق حكم الوقت وذلك لان الذي لا يعلوهم بين  
والاحد اذ وكل من وجبت بغيرتها في مال غيره بغير من القاضي ولا باخذ المستحق  
من ماله حال عتيا بعينه ومنافع الامارات مستطارة بغيرها حتى لا يتقبل شهادة اجماع  
لا بعد عتيا بعين المستحق في حق حكم الوقت وذلك لان الذي لا يعلوهم بين  
هذا الاصل بدو المسائل وانما اعلمه الفصل الثاني بعني فتراميه فتراميه فتراميه  
الشروط في الوقت اذ وقت ايمه او شيئا اخر بشرط ان كل بغيرها فتراميه فتراميه  
للقضاء الوقت بطل عند محرمه الله وهلاك الارزاق وقال ابو يوسف رحمه  
الله الوقت حصص ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وابو يوسف  
رحمه الله يثبت ان لا يعلوهم القتم بالله ما لا يبرهن في وقت على جنة شيرم فتراميه  
واذا انقطعت عا و القلة ايمه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
القلة وهذا لان معنى القسمة القسمة لا يبرهن فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
في بغيرتها صدقة وقد فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه  
كان لا يعلوهم من صدقة اذ ايمه الصدقة الموقوفة ولا يعلوهم القتم بالله ما لا يبرهن  
الا بغيرتها بغيرها بغيرتها من ايمه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه فتراميه







وكذا الوصايا وله وصي لحي كآية لوصيه والولاية للقيم وقال ابو يوسف رحمه الله في الولاية  
 الواقعة وله ان يعزل القيم في حياته واذا مات مات الواقعة سبطت ولاية القيم لان  
 الوقت عند مصلحته يدون التسليم الى المتولي فاذا سلمه الى المتولي كما لو قيل فمده  
 فمعه لم يولد الا اذا حصل فيها في حياته وبعد موته فمعه مصلحته ومسا وعنده  
 رحمه الله التسليم الى المتولي بشرط صحة الوقت ولا يكون المتولي بمنزلة الوكيل عنده  
 ولا يملك عزله في وقتا وفي وقتا في السبب رحمه الله وسنأتي اعنا في هذه المسئلة بعد هذا  
 في موضعها ان شاء الله تعالى وفي هذا روي في السبب رحمه الله ما هو مترس من هذه  
 المسئلة وهو روي في اخرج الوقت من قبل فوسله الى المتولي ثم اذا اخرجها من  
 يده ان كان شرط في اصل الوقت له الاخراج من يد القيم فله ان يخرج من يده لان شرط  
 الواقع من يده وان لم يشترط ذلك في اصل الوقت فله ان يخرج من يده عند روي  
 رحمه الله خلافا لروي رحمه الله لما خلا ذكر الحذف من وقتها فستأخذ على قول  
 ابي يوسف رحمه الله فقال اذا كتب في مات الوقت لا يخرج ولا يوصي ولا يملك  
 ثم قال وعلى ان يعلق بيع ذلك والاستبداد بمعينه ما يكون وقتا على ان  
 يبيع ويستبدل بالان العينة للآخره الا ان يبيع بالاول وان قال في اول الكتاب  
 على ان يعلق بيع ذلك والاستبداد به ثم قال في آخر الكتاب وعلى ان يعلق ذلك  
 بيع ذلك فليس له ان يبيع الا في ان رجلا فاستقرى دارا بانه دينار وكتب  
 في اول الكتاب ان يبيع بدينار اخره انه لا يبيع الا في ان رجلا فاستقرى دارا بانه دينار وكتب  
 في هذا الكتاب ان الشرا بدينار اخره انه لا يبيع الا في ان رجلا فاستقرى دارا بانه دينار وكتب  
 وان يجعل بينهما في وقت العطل منه حازا الشرط والوقت عند ابي يوسف  
 رحمه الله فله ان يبيعه وذكر الانصاري في وقته انه لا يبيع الا في ان رجلا فاستقرى دارا بانه دينار وكتب  
 قال الانصاري ان يبيع بدينار اخره انه لا يبيع الا في ان رجلا فاستقرى دارا بانه دينار وكتب  
 في البيع اذا اراد اصيل اهل الوقت ان يبيعها واستقرى بغيرها ايضا كان وقتا وليس  
 له ان يبيع الا في ان رجلا فاستقرى دارا بانه دينار وكتب  
 سببه للسبب في غير هذا الشرط وذكر الانصاري وقته وذكر الحذف في وقته  
 لو شرط ان يبيعها ويصرف ثمنها الى ما راي من ارباب الخبز والوقت باطل وان  
 شرط في اصل الوقت ان يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لمن ولية من يبيعه ان يبيعها بغير  
 وقت الانصاري ايضا اذا وقت مديته على ان يبيعهها ويصرف ثمنها الى حاجته  
 الوقت حايرو السراط باطل ومن ابي القيم يروي قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله الوقت  
 باطل قال احمد والشافعي رحمه الله وهو المختار لانه يبيعهها نقابا وفيها يبيع  
 العيوب بحسب مرسا في سبيل الله تعالى عشر سنين ثم يبيع سرده على ما حبسها  
 فهو باطل وعن يوسف بن خالد السلمي اشار بهلك ان الوقت حايرو السراط  
 باطل وزله في الوقت على شرط ان يبيعه كما قال ابو القاسم وابو نصر في وقتا  
 ابي السبب اذا جعل غرسه في سبيل على ان يبيعه ما ارضى ان اراد الاسكاف  
 بغيره عليه هذا لانه لو شرط له ذلك لم يملك السبيل مساكه لغيره  
 واراد الاسكاف ان يبيع بغيره لم يكن له ذلك وضع حمله السبيل واذا

شرط في وقته انه ليس لواليه هذه الصدقة ان يواخر هذا الوقت ولا شيئا منه  
 وان اخرها وبيعها واحدا من نصيب ولا شيئا منه الا لانه لا يملك وهو خارج عن  
 ولا يملك هذه الصدقة قال الحنفية رحمه الله هو على ما شرط من ذلك وكذا  
 لو شرط ان لا يبيع مع معاملته فان فعل ذلك اجماع ولا هذه الصدقة فهو خارج  
 من ولا يملك هذه الصدقة ولا يملك هذه الصدقة فلا يملكها على ما شرط وان  
 شرط ان من يبيع من اهل هذه الصدقة ولا يبيع في ابطال هذه الصدقة  
 فهو خارج عن هذه الصدقة ولا يبيع في ابطال هذه الصدقة فهو خارج عن  
 هذه الصدقة فهو على ما شرط الواقعة وكذلك لو شرط ان من باع فلا يملك ليه  
 حصته من غلة هذه الصدقة فهو على ما شرط الواقعة واسد اعلم بالصواب  
**الفصل الثامن** في الاقرار بالوقت بعد في يده ارض اخرى فمعه بغيره  
 موقوفه وكما سئل عن ذلك جازا قراره وهو وقت يجب ان يعلم ان من كان في يده  
 ارض اذا قال هذه الارض وقت هذه ارضه اقرار بالوقت ولا يكون استرا وخف  
 حتى يستقر له شرط الوقت واذا قال ارضي هذه صدقة موقوفه كان هذا  
 اقرارا وقت حتى يرضى منه فترايب الوقت وهذا ان قوله ارضي هذه صدقة  
 موقوفه صدقة لا يرضى الا في نفسه وان من يرضى الملاك واليه عند صرف  
 المالك وليا للملك واذا غلب المالك كان قوله صدقة موقوفه اقرارا بالوقت  
 ولا يملك ذلك قوله هذه الارض صدقة موقوفه الا يرضى ان من قال لعبد هري  
 بيه مديع هذا جاز ان استأمنه وقتا فلو قال هذا العبد حر كان اقرارا بالوقت في  
 هري قال هذا التبرع في وقته ولا يعمل المقر هذا الواقت لها واخره وهذا  
 ذكر الحنفية رحمه الله في وقته لان قوله هذه الارض صدقة موقوفه مخرج من  
 اهل الوقت اما لا يبيع من الواقت وكما يجوز ان يكون هذا الواقت يجوز ان يكون  
 الواقت غيره فحكمنا باصل الوقت لانه لا خلاف فيه ولا يملك يكونه وقتا ولا يكون  
 غيره وقتا فحكمنا بالاختيار قال حلال رحمه الله الا ان يشهد الشهود ان  
 هذه الارض كانت لهذا المقر حين اقر فمعه المقر هو الواقت وهو كقولنا بدينار عبد  
 اخوانه حرو وشهدوا الشهود ان العبد كان له حين اقر بهذا الاقرار جعلت اولا ليه  
 له وان لم يشهدوا بذلك جعلت العبد حرا باقراره ولا يملك له في الواقت وذكر  
 الانصاري في وقته اذا قال هذه الارض التي في يدي صدقة موقوفه يكون  
 صدقة موقوفه ويجعل كانه هو الذي وقته الا يرضى ان لو قال لعبد هري بيه  
 انه حر كان ولا يملك المقر حرا بدينار فمعه قال الشافعي رحمه الله انما يرضى  
 رحمه الله فعمل هذا الغيا من اذ شهد الشهود ان الاقرار التي في يدي مديع  
 على المقر ارضي بكونه من وقته بدينار بكونه حر وانما وقت من الذي يرضى بدينار  
 وانه هو الواقت قال بعض مشايخنا قال هذا ان يشهد الشهود ان هذه  
 الارض كانت لهذا المقر حين اقر فمعه المقر هو الواقت فحكمنا وهذا ان يشهد الشهود ان هذه  
 الاقرار لا يملك صدقة موقوفه وعلى من يرضى كصومته هري حتى يشهد الشهود انها  
 كانت في ملكه يوم اقراره الحجاب فيمن ان كصومته وقته بعد وفاته فان كان

وصلى الله عليه وسلم





فراثة نفذا فيهمون البنية حتى يستانه هو الوافق فيكون صرحت الغلة اليهم  
اولا ويجعل ان في حال حيا ته بغيره عليها غيره وس غيراته هو الوافق فيكون  
الغلة الى ان يعين البنية انه هو الوافق حتى يرها من يده وان لا يولد له حتى يتم  
الغلة بين الغلة لان يد المخرصة طهره ان كان هو الوافق كان يده كجده  
وان كان الوافق غيره وكذا لا جعلنا جعل كان ذلك الغير ولا امرها فان امور الكون  
يجوز على الصالح والفساد واذا كان يده بمقتضى من حيث الظاهر لا يجوز ان يراها  
عليه الا حجة واما ان يولد وقت وسكت من ذكره فوف عليه بذكره جفان  
الموقوف عليه بلان وبلان فالنبا سران لا يعقل قوله الثاني لان بالكلية الاول  
منارت الغلة حنا للفقير فلا يصدق في صرفها الى غيره وفي الاستحسان فيقول ان  
العادة جرت بذكر الاوقات ومن الموقوف عليه لا يصدق لا يستفسر عن الوثوق  
عليه ولو انما يصدق قد موقوفه على وجه سماها اثره بغيره بعد ذلك وجه اخر فيقول  
قوله الثاني فيما استحسننا ويكون على ما بين لان في الوجه الاول الحاجة الى  
البيان ما سه معقل قوله في البيان وفي الوجه الثاني الحاجة الى البيان انا يعلم  
عند ميسر الحاجة الى ان في يدي رجل قال صاحب اليد هذه الارض ولا يتها  
لغاضي بلان وهي صدقة موقوفه بغيره امره لان كما قاله ولا يتها لغاضي بلان  
فقد انقضى ليد ونحن المستدق لذلك الثاني ثم ادعى الاستعانة فلا يثبت ذلك الا  
بحجة ولكن وان كان من الوثوق في العينة فيلزم الثاني بكونه زمانا فان كان  
والاخر زيارته والزمه مستند الغلة على عموما امره قال هلالا استحسن في ذلك  
لا يودي الى ابطال الموقوف العينة ولو قال هذه الارض ولا يتها لغاضي والري  
موقوف والري وادعى الى وهي صدقة موقوفه على كذا وكذا لا يعقل قوله وكذلك لو قال  
هذه الارض كانت في يدي الذي او قال كانت في يدي بلان وقد اوصى الى وكانت في يدي  
بلان امره بلان وقد اوصى بها الى بلان الذي اوصى بها الى لا يعقل قوله ويومر  
بالنقل الى الوافق بلان الذي اوصى بها الى كانت في يده واوصى الى الذي اوصى بها الى  
ان قوله باليد فترسده عليه بغيره والساليد في كتب المحضات رحمه الله في وفقة  
رجل في يديه ارض او ارضها رجل عند الغاضي ايقاله والذي في يده بغيره  
هذه الارض وقتها رجل من المسلمين على المساكين ودفعها الى فلان الغاضي  
يجعل الارض وقتها بلان ولحقن لا يصدق المحضات عن صاحب اليد بلان  
حتى ان المدي لوقال للغاضي بغيره ما هذه الارض في ان الغاضي يحلها فان  
كل من المسمى وانما هذا الرجل بالغاضي بغيره فمئة الارض ولا يصدق  
به من الوقت وان كان الذي في يده الدار وقت هذه الدار وقتها رجل من  
المسلمين على بلان وبلان وعلى ولا يصدق ما يسميها ما يسميها اوصى بغيره  
على المسلمين وقد هو الذي انما يصدق ما يسميها هذه الدار لهذا المدي  
واما لم يكن الذي وقتها غايها بلان لم يصدق في غلة الدار فيكون غلة  
المدي في كبره لا يولد اولاد او اقامت هو لا المسلمين كانت الغلة للمساكين  
ولو ان الذي في يده الدار بعد ما انما يصدق في بلان وبلان واولادهم ومن يسمي

علا

على المله كن ان كان الدار الذي ثوان هو لا المسلمين حصرا واكذاب اصحاب  
اليد في ان ارضه الدار الذي ثوان الوافق هذه الدار وقتها صاحبها المدي  
فيما يصدق وان اقام المدي بغيره على ملكية الدار وقتها با ارضه وبطلان الذي  
كانت الدار في يده بغيره وان لم يكن له بغيره على ما دعا كان له ان يستخلف  
هو لا المسلمين على عموما وان ارضه الدار الذي او كثر من المدي كان انما  
دار على انفسهم من اولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم  
على الرتبة في ثوان العيش بغيره من اخر وقت ميسر وانه اخره من يده  
ووارثه بغيره لم يكن اخره من يده على انما له الدار وقتها وقتها رجل  
ميسر رجل في يده دار بغيره في يده الدار في هذه الدار وقتها وقتها رجل  
من المسلمين في ابواب البر على المساكين ودفعها اليه ولا الغلة بغيره  
جا رجل وقد صاحب اليد الى الثاني وقال انا وقتها هذا الوقت على هذه  
الوجه والسبل ودفعته الى هذا اولادهم بغيره امره وان اراد ان يرضها  
من يد الذي في يده بغيره بغيره ان الذي في يده صدقة انه هو الذي  
وقتها وله ان يرضها منه وان كان هذا الرجل الذي جا قال انا مالك هذه  
الارض وما وقتها واما دفعته اليه ودفعه وصاحب اليد بغيره لما كانت  
له الا انه وقتها على هذه الوجه التي قلنا فان الغاضي لا يعقل قول صاحب  
اليد ان هذه الدار هذه الارض بغيره المدي لانه لو قيل قوله سا بغيره كذا  
الرجل بغيره الوقت فيها وذكر المصدر المستفيد رحمه الله في وانما هذا رجل  
ما وتترك المدي في يده ارضا بغيره بغيره انه وقت عليه من ابيه والابن  
الامر في لحي وقتها بغيره كان القول قوله وهي وقت عليها هو المدي لانه  
مسا دافعها بغيره في يد ابيه فلا يصدق احداهما باستحقاقها الا حجة والله  
اعلم بالصواب **الفصل الثاني** في اعيان الصدقة التي بشرط الوافق في الموقوف  
عليه في ثوان في اليد رحمه الله اذا وقت الرجل وقتها ارضه او ارضه  
من يزوج فانه لا يرضها في وقتها ولعدة منهن خلاصتها فان طلقها زوجها بعد  
ذلك ولا شئ لها انما لانه استثنى من يزوج منهن الا اذا شرط ان من تزوجت  
وطبقها زوجها فلما انما لانه استثنى من هذا المستثنى والاستثنى من ثوان  
اثبات وكذلك لو وقف على بني بلان الا من خرج من هذه البلدة خرج بغيره بغيره  
عاد هو على هذه الوجهين اقول لذلك لو وقف على بني بلان من يملكه اعلم بترك  
بغيره بغيره استقل هو على هذه الوجهين ووجه ايضا رجل وقف ارضه على  
سائر مدية كذا من طبقة العارم سكن فيها انسان لكن لا يثبت له وسبق  
ما امر اسد له الوافق اذا كان راوي في بيت من سونة وله اليد السكني بغيره  
بعد ساكن في ذلك الموضع وتوا بغيره باليد واليد بغيره في العلم  
ان استقل بغيره بغيره حتى لا يرض بغيره بغيره العلم ولا وطيد له وان لم  
يستقل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
مدرسة كذا من طبقة العلم ما اذا وقف على سائر مدية كذا وطيد بغيره بغيره

ممن السامع





وكذلك الجواب ايضا لا هو المتعارف حتى لم يكن لسالكين مدرسة كما من غير طلبة  
العامري وحينئذ المتعارف اذا كان لا يصبغ الى الغيبة فهو على وجهين واما اذا  
كان في المصر خرج من المصر فان كان في المصر ان استعمل بكما ذكره من الغيبة  
لغيبته مما يحتاج اليه ولا بأس بان يأخذ الوطيفة لانه مستعمل بالعلم لانه هذا  
من حيلة المعلم وان استعمل بغيره فلا يجوز الوطيفة وان خرج من المصر خرج الى  
مصرى فلهذا يام بصاعدا كما خلا الوطيفة سابق وان خرج الى بعض الانبياء دون  
مصرى فلهذا يام وان اقام في مصر خمسة عشر يوما فصاعدا لا يأخذ الوطيفة لانه  
مدة طوبى له وان اقام دون ذلك ان كان حروفا لا بد له منه كما لم يخرج طلبة العزوة  
فله ان يأخذ وان كان حروفا منه بدنا لا يأخذ ولا يأخذ بغيره اذا كانت عيشة  
فدر سفرين او ثلثة فان زاد على ذلك حار لغيره ان يأخذ بغيره في مثاوي النظر  
رغم انه امراه لو كانت مصر من مصر من الوقت على وجه الحاجة فلهذا كانت قبل  
حديث العلة تعلمها ان ترد وان استغنت بعد حديث العلة في مثاوي اهل سمرقند  
كان ذلك مثل الادراك لان الحق لما ثبت بعد حديث العلة في مثاوي اهل سمرقند  
اذا وقت على اقراره المستحقين في قرية لنا وحصل امره للفقراء او استعمل اقراره من  
تلك القرية التي يريه اخرى وانفق بعضهم فان كانوا يحسون لا يتقطع وطبقهم  
بالاعمال لا يفرحون بغيرهم فصاروا في ذلك الوقت لهذا الشاب وشيخه وان  
كانوا لا يحسون بغيرهم وطبقهم بالاعمال لا يتقطع ذلك اسفل الكل والعلية العزوة  
وان استغل البعض في العزوة لم يربح بل وهو لا يربح وهو الذي الغيبة مديون وهو  
خايفه لا ينافي لثقتي للجهنمي من اقراره مطبقا وهو لا يربح هذه الصفة  
ولذلك اذا وقت على اقراره في قرية لنا ولم يربح المعين وجعل امره الذي في الوقت  
بعضهم ان كانوا يحسون لا يربحون وان كانوا لا يحسون بغيرهم وطبقهم من حو  
وتكون المديون يتجولون فان تحولوا في العزوة اقال العزوة ابو النبي رحمه  
الله ومن يأخذ الاخر من طلبة العامري في يوم لا درس فيه ارجو ان يكون حازرا وسيل  
الغنية ان يكون من الوقت على العلوية السالكين في ذلك من عاب عنهم ولم يربح  
مستكنه ولم يربح سبكتا اخر فهو من سكان بلخ وكمر سبل وطبقهم ولا وفه والله  
اعلم بالصواب **الفصل العاشر في استحقاق الوقت في مساجد البيع وغيره**  
وفي المشتري يحدث بالمستري عيسى بعد ما وفقه الاستري ارضا شرا فاشترى  
وقتها ووقتها على العقد والمساكين فهو حازر على ما وقفه وان جاء البائع وحاض  
المستري في ذلك الوقت على المشتري فتم بها يوم وقفها ولا ير الوقت ولو وقفها  
قبل ان يفتقها الاخر وقال ان يري ان يكون لها مثل الغنص لا يجوز ولو بلغا بعد  
الفتق فتم بها ان البيع العاقد في ذلك الملك مثل الغنص وبغيره بعد  
الفتق فتم بها ان البيع العاقد في ذلك الملك مثل الغنص وبغيره بعد  
مفارقة وقتها بعد ان يفتق وان اذ وقفها ولا يفتق الوقت كما لا يفتق البيع  
او وهما حتى فتم بها البائع فلذا اذا وقفها ولا يفتق الوقت كما لا يفتق البيع  
اذا باعها المشتري من رجل لانه موقوف فبسط البائع ولو اشترى ارضا شرا فاشترى

فتنقها

فتنقها

فتنقها واخذها مستري او صلى فيه الناس كره لانه رحمه الله في وفه انه مستبد  
وعلى المشتري وقتها واخره والبايع قال هلال هذا قول استحقاق رحمه الله في  
السجود والوقت والوقت على تباينه وذكر في كتاب الشفعة اذ استتري  
ارضا شرا فاشترى او اشترى مستري او تباينها ان بعض فتم بها عند اي حصة  
خصه رحمه الله وبصره مستعمل كسائر الناس وعند هذا يفتق السجود والوقت  
على البائع فاسترط البائع في رواية الشفعة دليل على ان اذا لم يري المستري سجد  
لمجرد الحاجة مستري اسلا خلاف وعدم استراط البائع في رواية هلال على انه  
مصر مستري اريدون البائع لا خلاف قال الحاكم الشهد ورواه محمد بن حماد  
في كتاب الشفعة اصح من رواه هلال ووجه ذلك ان المستري ما يوت  
الله في حقها ولا يقطع عنه حق العباد وحقها وحقها حق البائع بات مثل  
البائع ولا يصير مستري قال الغنية ابو جعفر رحمه الله ولما قيل ان يفتق في  
الوقت روايتان ايضا انه هل يصير وقتا قبل البائع في المسجد ولما قيل  
ان يفتق يصير وقتا على الروايتين مثل البائع ويقتض هذا القائل في الوقت  
والمسجد على رواية كتاب الشفعة ووجه الفرق ان البائع حق العباد فصار  
بغير البيع والبيع شريفا حق البائع لا يمنع مناد البيع والبيعة حتى ان  
المستري شرا فاشترى ارضا او هيب او يوجز ولا يفتق بعد ذلك فلهذا الوقت  
اما المسجد ما يكون لله تعالى خالصا وقتا حق البائع بجمع الجاهل لله تعالى  
قال الغنية ابو جعفر رحمه الله ولما قيل ان يفتق بين الوقت على العقد او بين  
الوقت على فتر باعيا فهو ويؤيد اذ وقت على العقد مفسر وقتا وقتا على البائع  
على روايتين واذا وقف على مؤخر باعيا فهو يصير وقتا قبل البائع في الوقت  
لان الوقت على العقد يطلب منه ووجه الله تعالى لا يوجب الحق للعباد فاشترى  
المسجد خلاف الوقت على مؤخر باعيا فهو لا يوجب الحق للعباد في الوقت  
البيع والبيعة ولو اشترى ارضا شرا موصيا وقتها ووقتها على العقد اثر  
وهذا كما عينا لا بد لها ولكن يربح بغيرها والعين بغيرها ما اذا اشترى  
ارضا او اشترى مستري فاشترى ووجهها عينا لا يربحها ولكن يربح بغيرها العين  
وهو المستري بغير البيع والوقت بغير العين واذا ربح بغيرها العين العيب  
كان البغيمان لا يربح منه ما شال ليس يربح من الوقت لان البائع بالعب  
لم يربح من الوقت فيسبى ولو اشترى من ارضا رابعا ربح وقتا بغيره من وقتا بغيره  
مستري الارض من استحقاق الارض والوقت على بغيره مستري الارض فتم  
يوم وقفها وانما حاز الوقت لان الارض بغيره المستري ويبدل المستري ماله  
بالحا فاشترى ارضه وقتا على ما يربح وقتا لوجه العبد لا يربح الوقت  
لان البائع ليس بمالك ولا يربح وقتا واداشترى ارضا من رجل  
وقتها فاشترى وقتها رجل واجاز البيع فليس له ان يربح الوقت بغيره  
على قول من يقول بان المشتري من العاقد اعني فاشترى ارضا لانه البيع  
ان العلق لا يربح وهو موقوف وزوجه لانه رحمه الله واما على قول ابو عبيد

فتنقها

الأمانة







بين نصيب كل فريق من قطع الشركة وسرط النحل من مذهب مذهب فانه  
شرطه وعن أبي يوسف رحمه الله ان الواقت ان شرط في الوقت ان لا يقر ان يند  
كذا والنسابة والفقرا كما يجب في الفقرة من نصيب الفقرا وانه لحد  
محمد بن مسلمة رحمه الله وابو بكر محمد بن سلام الملقب وجعل هذا من نصيب الوصية  
فان من اوصى ببعض الثلث لغيره وبعثه لغيره الصديق الغريب من نصيب  
الفقرا اذا كان فقرا وبهذه الوصية بعض الثلث لغيره والثاني لا يستحق  
النصيب من نصيب الفقرا كذا هو ما واهى اهل الصواب ومما يفسد بعد  
الفضل اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة ايا علي وولده ايا ما سألوا  
ومن بعدهم على المساكين على ان ان احتاج فزادني ارضي فقير هذا الوقت فكانت  
خلته لم يكن وكان فزادته جماعة فاحتاج بعضهم وبعثهم فاعتبر به هذا الوقت  
على من احتاج من فزادته وكذلك لو احتاج مولى واحتاج بعضهم ولو قال على  
ان ولد زيدان ما نأوردت غلة هذا الوقت على عمر وبنات بعض ولدي وبناتي  
السبع لم يرد العلة حتى يثبت كل ولد زيدا كذا ذكر الحنفية رحمه الله  
قال هلال رحمه الله في زعته اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي  
على الفقرا من احتاج من ولدي وولد ولدي اعطى ما يكره كما كان قال فان في  
احتاج اخذ من ولده ما يكره ما يكره يكون ذلك ميراثا بين جميع الورثة  
لانه لا يستحق بالوقت لانه ميراث الوصية والوصية لا ميراث الوارث وانما يستحقه  
بالأثر ولا يعمى هو به وان احتاج بعض ولد الولد اعطى له ما يكره ويكون  
ذلك بالوقت لان الوصية له ما يكره وان احتاج ولد النصيب وولد الولد اعطى  
نصيبا نصيب ولد النصيب يكون بين الورثة وما نصيب ولد الولد يكون له وان  
احتاجوا جميعا يفسد على بعد ما لم يرش شر الخلف ما ذكرنا من الأثر والوقت  
وان الوقت وان استعفى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وان مضى العلة  
مراحمي لكل فقير وكان يكره كذا في قوله يبدأ ويولد الولد لا يحقه أوقى  
لانه يجوز من ميراثه وحق ولد النصيب لا يثبت إلا باجازه الورثة والبدلية  
بالأقوى والنفاء في الفصل الثاني عشر في بيان ما يدخل في الوقت  
من غير ذكر في الخصائص رحمه الله في وقتك اذا وقت الرجل ارضا في شخصه على  
وجوه سبها ومن بعد ما على الفقرا اياه يدخل في الوقت البنية والاستحباب  
والقبول وفكر الغاصي الامام سبب الاسلام يجوز ولا وجه في شرح كتاب  
الوقت لانه ان الشجر الذي لا ثمره ولا علة في دخوله في وقت الأرض رواه  
واما الشجر الذي يدخل في وقت الاشجار ذكره في الامية الجوابي رحمه الله في شرح  
كتاب الزهد ذكره هلال عن محمد رحمه الله انه يدخل قال رحمه الله واكثر سببا  
على انه لا يدخل وهكذا ذكر الخصائص رحمه الله سببا في قبيل محمد رحمه الله في فضل الرحمن  
قال محمد رحمه الله على في سبب الرحمن لا يدخل الشجر في زمن الشجر وقال كان الرحمن  
لا يدخل ملك الراحم والسبع ينزل ملك الباع فصار اصل هذا ان كل من ينزل  
الملك لا يدخل فيه الثمار والوقت ينزل الملك يجب ان لا يدخل فيه الثمار ولا يبيع

العقد

العقد ولو وقت الأرض واستثنى الاشجار التي فيها لا يجوز الوقت واما الزرع  
هل يدخل في وقت الأرض حكمي عن الضميمة في كبر محمد الله ان لم يكن للزرع  
فيه يوم الوقت دخل وان كان له ثمة لا يدخل ما لم يذكر هلال رحمه الله انه  
لا يدخل من غير فصل وهكذا ذكر الخصائص قال لعنه ابو الليث رحمه الله وبه  
ناخذ قال الخصائص ولو كان فيها غلة او ربا حتى لا يدخل في الوقت ولو كان فيها  
نصيب او مده لسيان او عصاة او خلاف ما كان يقطع في كل سنة لا يدخل  
في الوقت وما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقت وكان يقطع في كل سنة  
او ثلاث يدخل واستحب لا يدخل الا اذا ذكره او ذكر الأرض حقوقها او بكل قسمل  
وكثير هو لها واما الرطاب فما كان من رطبه فدخل تحت حق الواقت  
وما كان من اصوله لا يدخل وهو داخل في الوقت ولذلك البادخا والقطن  
الا ان يكون شجر القطن حدي في كل سنة وان كان كذلك لا يدخل ويصل العنبر  
والزعفران يدخل في الوقت ونصيب السكر لا يدخل في الوقت ونصيب السكر  
يدخل في الوقت وسبب الورود والباسمين يدخل في وقت الأرض والرحماني  
العصبة يدخل في وقت تلك الصنعة رجا الما ورعا اليد في ذلك على السكا  
وكذلك الدواليب يدخل والبدلية لا يدخل وفي وقت الدار اذا لم يذكر الدار  
مخوفها ولا يدخل وكثير هو لها منها من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع  
لدار وفي وقت الحمام يدخل ومدا الحمام في وقت الحمام يدخل ما كان يدخل  
في سببها وهو ان الدراسين وقد وردا في ما لا يدخل في الوقت سواء كان في ارض  
او لم يكن وانه اعلم الفصل الثاني عشر في الولاء في الوقت ذكره هلال  
رحمه الله اذا وقت الرجل ارضه ولم يشرط الولاء لنفسه ولا لغيره ان الوقت جائز  
والولاية الوقت له هكذا ذكر الخصائص في وقتك قال هلال رحمه الله وقد قال  
قوم ان الواقت لو شرط الولاء لنفسه كانت الولاء له وان لم يشرط فلا قال  
مشايخنا رحمه الله لا يشهد ان يكون هذا قول محمد رحمه الله وحجة هذا القول  
ان الولاء كانت حكم الملك والولاية ان الملك وحده ما ذكره هلال ان الواقت  
اخر من الناس الى هذا الملك فيكون اولى بولايته الا ان ياتي الميراث او ما قامه  
مصلحة الميراث او ما قامه مصلحة الميراث ونصيب المودون وعما رده ونصيب  
او الليث رحمه الله اذا وقت ارضا وسلمها الى المستولي فزاد ان باخذها  
منه فان كان بشرط في الوقت ان له العزل والاخراج من بلد المستولي فله وان  
لم يكن شرط ذلك مثلي ذلك ابو يوسف رحمه الله له ذلك وعلى قول محمد ليس له  
ذلك ولو جعل الواقت ولا يملك الوقت لرجل كانت الولاء له كما شرط الواقت  
ولو اراد الواقت اخراجهما كان له ولو جعل اليه الولاء في حال حيوة له وعنه  
وصاته كان جائزا وكان وكلا في حال الحيوة ضما بعد الموت ولو قال ولتلك  
هذا الوقت فانما له الولاء حال حيوة لا بعد وفاته ولو قال ولتلك بعد وفاتي  
هذه في حياتي وبعد وفاتي فميراثي هو وقيل في حياته ووصيته بعد وفاتي  
ولو لم يشرط الواقت الولاء لا يحد في حصص الوقت فقال لرجل انت وصي

القول الثاني عشر

القول الثاني عشر

القول الثاني عشر





وحرر على هذا فهو وصية ماله وولده وفيما كان لدى يده من الوقت ولو اوصى اليه  
 في الوقت قال محمد رحمه الله هو وصي في الوقت خاصة على قولنا وعلى قول أبي  
 يوسف وعلى قول أبي حنيفة هو وصي في الأشياء كلها هكذا ذكر هلال رحمه  
 الله والمشهور ان على قولها وصي في الأشياء كلها وعلى قول محمد رحمه الله هو وصي  
 فيما حصل له وما ذكر هلال بذلك جواب السؤال وهو المذكور في محققنا الذي  
 وامامنا طاهران ورواية فيقول أبي يوسف كقول أبي حنيفة رضى الله عنه وعلى هذا  
 الواو في الجمل في الوقت واوصى على ارض في الوقت واوصى الى ارض في ولده واوصى  
 الى رجل في وقت نعمته واوصى الى ارض في وقت نعمته كانا وصيين فيها جميعا  
 عند أبي حنيفة رحمه الله وفي يوسف انما وصي في جمل هذه المسائل في كتاب  
 الوصايا ان شاء الله تعالى ولو وصفت ارضه وجمل ولايته الى رجل جليل خبره وبعد  
 وفاة من حضره الموت اوصى ذكر هلال عن محمد ان الوصى يتنازل العتيم في امر  
 الوقت ولا جعل ولا في الوقت اليهما ولو جعل ولاية الوقت بعد وفاته الى  
 رجلين فقبل ذلك احدهما ولم يقبل الاخر فبطلت الوصية ان يجعل مع الذي قبل  
 رجلا آخر مقام الذي لم يقبل فان كان الذي قبل موثقا لذلك عند القاضي  
 وموصى ذلك اليه القاضي فهو جاري ولو قال الوافق ولا في هذا الوقت الى رجل  
 لا اقل من ولدي والى الاصل القبول فالتقياس ان يعقوب القاضي من الاصل  
 مقام الاصل مادام الاصل جارا مادام انما مات الاصل صرف الولاية الى من  
 يارثه في الفصل وفي الاستسكان ان الولاية لمن يارثه في الفصل ان يارثه الاصل  
 من قبله موثقا ولو في القاضي انما افضلهم في وصار في ولده من هو افضل منه فالولاية  
 اليه اعمى والشرط الوقت فاما افضل هو الاصل والاصل والاهد في امور الوقت  
 واذا استنزي الانسان في الصلح فاعلم ان يكون حاله من حياته  
 ولو جعل الولاية الى عبد الله حتى يموت ربه فهو كما قال واذا ذكره زيد فكلها له  
 واليان عبد أبي حنيفة رحمه الله لأنه لم يجز على عبد الله بعد زيد وعلى قول  
 هلال بولت الولاية الى زيد ولا يبي عبد الله وليا واذا جعل الولاية الى رجل  
 ومات ذلك الرجل حال حياته الوافق فاما في نصيب العتيم الى الوافق فعقوب  
 من نصيب العتيم في الصدقة الموقوفة وان نال عن ملكه حقيقته فهو اقل على ملكه  
 حكما الا ترى انه جعل موقوفة شرعا بكل ما يجوز من الغلة كما نفاذت على ملكه  
 ونفذ بها الوفاة اسمي المستخرج الصدقة الموقوفة فلما برز الى يوم العتمة  
 وانما يكون جارية الى يوم القصة اذا اعتبرت العلة الخالصة على ملكه وجعل هو  
 مستفيد فاما بعد ذلك فدل ان ابا منقاه على ملكه حكما فغير مما كان  
 مستفاد ملكه حقيقته وهذا لا يبرر التدرج في التصرف وفي نصيب المستفيد  
 اليه لا الى القاضي حكما ههنا هكذا ذكر المسئلة في وقت الامور في السير  
 الكبير قال محمد رحمه الله القاضي والى نصيب فمما هو قد ذكرنا المسئلة  
 في مسائل الجس وان مات بعد ما نالت الوافق فان كان العتيم قد اوصى الى  
 غيره بوصية فممنزلة فان كان لم يوصى الى غيره فولاية نصيب العتيم القاضي

والفصل

ولا يجعل العتيم من الاجانب مادام لم يوصى له ولد الوافق واهل بيته من ماله كذلك  
 لانه يشترط على الوافق من الاجانب ان لم يوصى له ولد الوافق واهل بيته  
 من ماله كذلك جعل العتيم من الاجانب في هذه الصورة وصار في اولاده واهل  
 بيته من ماله كذلك صرحه الله ذكره شيخنا الامام السرخسي رحمه الله في شرح  
 كتاب الوقت وبعض مسانيد ذكره في شرحه رحمه الله لا يعرف اليه الا اذا كان  
 الوقت شرط ذلك في الوقت المتولي اذا اراد ان يوصى الى غيره عند الموت  
 بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت والوصي ان يوصى الى غيره  
 اراد ان يوصى بغيره فمما يفسد في حيوته وصحته لا يجوز الا اذا كان العتيم  
 اليه على سبيل العتيم وان يقول ان يجعل لوكيل ان يوكّل عند ذلك  
 والله اعلم **الفصل الرابع عشر في تصرف العتيم في الوقت وانه انواع نوع**  
 منه يرجع الى العتمة او الوقت ارضه على المتكفل ومنه يصح ان يردك حادها في غلة هذه  
 الاصل من العتيم او لا من الغلة بما رزقها وما يبيعها وما فضل من ذلك فيقسم على العتمة  
 وهذا لان العتمة وان لم تكن مسروقة في الوقت نصا ففي سرقة انما ينفق  
 والوافق اذا رزق الغلة على المسكين وهذا المقصود انما يحصل باصلاحها وتجارتها  
 فهو معنى قولنا ان العتمة مسروقة ومنعنا وانما ينفق منها ما ينفق بطريق الغلة  
 والعتمة رزق العتمة من غلة هذه الاصل فاستأثر العتمة من غلة هذه  
 الاصل فكانت العتمة في غلة هذه الاصل وان كان في ارض الوقت عتمة لمحات  
 العتمة هذا لان له ان يستري من ملكها سلا بغيره ان جعل موقوفة على  
 ابتداء الزمان فملكه ومنقطع موقوفة كانا وهاها بغيره ملكا حتى  
 سيقطع من سلف وهو بطريق السداد الموقوفة يوم اسير منها باحسانه  
 ولين ونحوها حتى لا يجر وان كانت قطعة من هذه الاصل مستفيدة لا يثبت  
 فجميع الى كسب وغيرها باصلاحها حتى يملك كان العتيم ان يبدأ من ملكه الاصل  
 بكونه اصلاح تلك القطعة لانها اذا ضلحت كثرت الغلة فكان ارفع للعتمة واذا  
 اراد العتيم ان يبيها بغيره ليكرهاها وحقها ويكرهاها العتمة لمعانه الى  
 ذلك كان له ان يقول ذلك لان هذا من جملة مصالح الوقت وهذا كما كان الوقت  
 على العتمة اذا اصبحت في حال جادة للسبح الخان وينبغي وسره من غير المتولي  
 بغير البيوت الى رجل بطريق الاخرة الموقوفة فان يكون له في الحاصل على ذلك  
 وان اراد ان يبيها سونا بغيره بالاعارة فبغيره المسئلة في الحاصل على ذلك  
 وجميع ان كانت ارض الوقت مستفيدة بغيره الموقوفة في استسكانه وحقها  
 ويكره غلة ذلك فوق غلة الاصل والاصل كان له ذلك وان كان ارض الوقت موقوفة  
 عن المصروف لا يربى في استسكانه بغيره باجرة ترقى من غلتها الزلزلة ليس له ذلك  
 والوصية في ذلك ان الوقت ما عني حصة فمما كان من الاستسكان بالزلزلة  
 على العتمة فان المقصود من الاصل ان يبيها بغيره الاستسكان بالزلزلة نصيب  
 العمل فطاهر ما لم يوصى بغيره ارضه في حق العتمة الا بغيره فطاهر ان  
 عرض الوقت من الوقت انفاق العتمة في الوحدة الاول وحدها بغيره

العتيم الموقوف





البيع في حق العذر من الزراعة نرى هذا الظاهر بحصول العذر في الوفاء بالبيع  
و قد روي عن محمد رحمه الله ما هو اعم من هذا فانه قال اذ بيعت الارض للوفاء  
عن الاستعلاء والعلم بحصولها ارضا اخرى هي كغيرها كان له ان يبيع  
هذه الارض ويشتري غيرها ما هو اكرم من ريعها ما في الوحي الثاني  
محمد اخرج في حق العذر من الزراعة فعملنا فيه بالظاهر ولم نذكر في  
في هذه الصورة ما ذكرنا بالسيا والاستعلاء بالاجارة ولا يكون له ان يبيع  
لوع احسن اذا وفادارة على العذر والعلم بواجبه الاستعلاء الوفاء  
وكذا للوفاء منه وسد من غلقها بما رغبنا من فاعمل بصرف للعذر وليس  
للعلم ان يبيع فيها احد بغير اجارة الا ان ياتي بمنافع الوفاء بغير عوض وان مات  
مات العليم بعد ما حر كسجل الاجارة وان كان هو الذي اخرج مائة فقيس  
واستحسن الفقيس اي الوفاء ان يبيع الاجارة وبه احدى نوكر الاستكشاف رحمه  
الله لان الوفاء بمنزلة المالك ليس كغيره وممنع والمالك لو اجره ومات  
ببغض الاجارة وفي الاستحسان لا ينفق الاجارة لانه اجرها العليم وهو العذر  
فها ركل الوكيل والعلم اذا اخرج مائة وهذا لان الاجارة امانة ينفق بموجب  
المالك لان المالك بالوفاء ينفق الى الوارث ولو لم يبيع حصل سببا للمنازع على  
ملك غير الاجارة لا يبيع وهذا المعنى مع عدمه من ان يبيع في الطريق لم ينفق  
الا امانة بموجب الوكيل وان ينفق الموكل وفقد الطريق فليس الوصي اذا اخرج دار  
العلم ومات الوصي لا ينفق الاجارة ولو مات الوصي ينفق ولغيره ان ينفق  
والاستحسان في الوكيل بالاستعلاء لان الوكيل بالاستعلاء حاله كمال الوكيل  
يشري العليم لان المنازع لها حكم الاعيان فيصير الموكل كانه مالك من جهة الوكيل  
حكم للمالك واما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنازع امانة وليس داره  
للموكل مكان عمل الوكيل في العقد لا غير وقد دفع منها وفي اقطاعات الناطق اذا  
اخرج الدار لموقوفه من عزل قبل انقضاء المدة لا يبيع الاجارة لانه غير الوكيل  
عن العذر وانه انما ادر موقوفه على فوات اجرها الوصي موه معلومة ما لم يات  
بغير الوفاء عليه قبل فوات المدة لا يبيع الاجارة فاجارة لا يبيع بموجب الوفاء  
عليه لانه ليس بمالك للذوقه انما حقه في الغلة من ما وجب من الغلة التي لم يملك  
هذا البيت بصرف اليد رتبة وما وجب بعد موته فهو لمن بقي ولذا لو مات مضمون  
بعد موت الاول مدة فهو على هذا الفقيس وسباني يتاخر ذلك بعد هذا ان شاء الله  
بقاى ولا جارة الطويل على الوفاء ولو اخرجت اليها بالوجه في ذلك ان يبيع  
عقود اميراه فكل عقد على سنة تسكت استأجر فلان من فلان كذا مثل من  
عقد على عقد على سنة يكون العقد الاول لازما لانه باجر ويؤن العقد الثاني  
غيره لانه له من هذا كذا وكذا بعض المشتاج وبعض المشتاج ربيعاه هذه  
الحصة على ما بين بعد هذا ان شاء الله تعالى فان اخرج من الوفاء لم يوافق  
اكثر من سنة فان كان الوفاء بشرط ان لا يواجر اكثر من سنة والفاقيس  
لا يرعون في استيجارها سنة وكان له اجارة اكثر من سنة او على الوفاء

والبيع

واسع لا يواجر اكثر من سنة لان شروط الوفاء مراعي فان كان قد شرط ان لا يواجر  
اكثر من سنة الا اذا كان ما يقع للعقد اصيله كغيره اذ اقره اكثر من سنة  
اذا راي ذلك خبرا للعقد وان لم يشرط في الوفاء ان لا يواجر اكثر من سنة  
روي عن العنقية ابو جعفر رحمه الله انه كان يقول في الدواجر اكثر  
من سنة وهذا لان المدة اذا كانت اذ كانت الى ابطال الوفاء عني لا تمنع  
بصرف منه بغيره الا ان حتى طول الزمان فكل من لغته بطيخ انه منقذ  
في ملكه حتى انكرا المشتاج الوفاء وانه المالك هو الذي لغته بصرف منه  
وتستبعدون له بالملك واما في الارض فان كانت الارض مودع في كل كل سنة  
مرة فذلك وان كان است في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنتين مرة  
او يبيع في كل سنة اربعة منها فذلك ان يستمر في المدة ذلك العقد الذي  
يمكن به المتاجر من زراعة العمل في العادة لانه لو اجرها سنة ولغاله هذه  
والمشتاج من ريع كل الارض مودع الى حبيب الارض وكان استيج الامام الاجارة  
ابو جعفر المتاجر رحمه الله بخر في الفتيان ثلث سنتين لا يعلية الوفاء في  
ذلك لان المشتاج لا يبيع في اول سنة ذلك وكان لا يبيع في غير الفتيان اكثر من سنة  
والحقة وكان العقبة ابو النضر رحمه الله بخر في ثلث سنتين في الفتيان  
وللدور وغيرهما وقال الصدر الشهيد في واعماله المتجار ان يبيع في الصاع  
بالواجر في ثلث سنتين الا اذا كانت المصلحة في عدم الحوار وفي غير الفتيان يبيع  
بعدم الحوار فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في الحوار وهذا امر يختلف  
باختلاف الوضع واختلاف الزمان وكان الامام علي الشفي رحمه الله يقول  
لا ينبغي لمن تولى ان يواجر اكثر من ثلثة سنتين ولو فعل جازت الاجارة و  
على هذا القول لا يحتاج الى الجملة التي ذكرناها في الاجارة الطويلة فاما ذكرنا  
من الجملة في اول المسئلة من بعد عند بعض المشتاج لان الاجارة الطويلة اتما  
لم يجر على الوفاء كماله مودع الى ابطال الوفاء في حق هذا المعنى لا يفرق بينهما  
اذا كان العقد واحدا وبها اذا كان عقودا وحكي عن العنقية ابو جعفر  
الحيدري رحمه الله انه قد اختلف بعض العبيد الذين في زمانه في الصراخ اجارة  
الوقت اذا كان النوى على ان اجارة الوقت لا يجوز في السنين المبكس وقد كرس  
الملك ان الوفاء والعلم اذا وكل فلا باجارة هذه الصيغة من فلان كل  
سنة بعدا ومن ما اخرج من الوكيل له فهو وكيله واراد وابدلك بقا الوفاء  
بدا المشتاج اكثر من سنة قال العنقية ابو جعفر الا ان يبيع هذه الوكالة  
في الوفاء وان كان الفقيس يحوي بخر ما يصلاح الوفاء كما يبيع الاجارة الطويلة  
واما جاز ابطال تلك الوكالة مبيد الوفاء بخر ان يبيع هذه العقود المتبقية  
انما مبيد الوفاء وعليه العنقية يحل له دارها موضع مقادير بيت  
وهو وفاء لا يبيع الى الموقوف عليه من فتيه واراد صاحب الدار ان  
سببا بخر موقوف مدة طويلة فان كان لهذا الموضع مسلك الى الطويل  
الاعظم بخر اذا استاجر ارض وفاء ثلث سنتين باجره معلومه في اخر

ش



المثل حتى جازت الاحارة فوجدت احدها لا يتبع احارة واذا لم يجره احد غيرها  
بعد عنى ملة على رواية فتاوى سمرقند بان لا يتبع العقد على رواية شرح  
الطحاوي يفسر ويحيد العقد الى وقت المنع بحسب المسمى لما مضى ولو كانت  
الارض بحال لا يمكن منع الاحارة فيها بان كان فيها ربح لم يستعمل بعد على  
وقت زيادته بحسب المسمى بطله وبعد الزيادة الى تمام السنة بحسب اجر المثل  
وزيادة الاخر بعشر ادا زادت عند الكل هذه الملة في منزلة شرح الطحاوي  
حازت وقت عمارته لا غير في صاحب العماره ان يستاجر باجر مثل هذا في  
اما ان كانت العماره لو رفعت بمساحر باكثر مما يستاجر هو في هذا الوجه  
كل رفع العماره ولو اجره من غيره لان امتناع من اجر المثل من غير ضرورة  
لا يجوز واسان كان ذلك انما لا يستاجر باكثر مما يستاجر هو في هذا  
الوجه لا يجلت دفع العماره ونترك في بطله ذلك الاخر لان فيه ضرورة  
في فتاوى ابي الليث رحمه الله وفي وقت الحضانة اذا اجر الوقت  
اجاره وطوله ان كان يحاف على رفقته من المستاجر فله في الحكر ان يسأل الاجاره  
في فتاوى اهل سمرقند جازا ورباط سبل ارا ذلك بحسب بواجر ويحق عليه  
فاداسا مهورا الا بواجر لانه لو لم يواجر سدرس وفيه ايضا فحق على عماره  
وقت استئجار اجاره يدور ودون واخر مثل دهر ما سبقه في عماره الوقت  
ونزلا اخر من مال الوقت لبعض جميع ما يقد لان الاحارة وقعت له متى  
الوقت اذا سكن رجلا غير اجره فله ان لا يسأل على التاخير وعامه  
المتأخرين من المتأخر ان عليه الاخر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلا  
او لم تكن حسبان للوقت وعليه العتوي وكذا قالوا ان سكن دار الوقت  
بغير امر الغنم وبغير امر الوقت كان عليه اجر المثل بالغا ما بلغ وكذا قالوا  
في اهل الجماعة اذ ارجعوا الوقت حتى لم يبق لوسكنه المرفق بحسب المثل سواء  
كانت الدار معدة للاستغلا او لم تكن وكذلك قالوا في متولي المسجد ما قبل  
سوقه على المسجد وسكنه المستزك بمرور ملك الغنم هذا المثل وفي غيره  
فادى هذا القول على مستزكي المنزل ان المبيع باطل واطل الغنم المبيع  
وسلم المنزل الى المتولي الثاني فعلى المستزك اجر المثل هذا المنزل سواء  
كانت هذه الدار معدة للاستغلا او لم تكن واذا اجر الغنم الوارث  
من اهل المثل قدر ما لا يباعين الناس حتى لا يجرى العماره لو سكنها المستزك  
كان عليه اجر المثل بالغا ما بلغ على اخفاره المتأخرون من المتأخر رحمه  
الله وكذلك اذا اجر احارة ما يسهل اذا اجر الغنم دار الوقت من نفسه لا يجر  
كذلك اهلا في وقفه ولذا ساد الاجير من عبده او مكا تله لا يجر زكواجر  
من نفسه قبل انما يجر احارة الغنم من نفسه على قياس الوكيل اذا اجر  
اخر من نفسه لان كل واحد منهما يتصرف بمويف من جهة غيره وقيل بغير  
ان يكون هذا على قياس الوصي اذا باع مال الصبي من نفسه ان كانت متعلقة  
لوقت يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله ولو اجر من ابنه لو ابيه فهو على هذا الاطلاق

في الوكيل

في الوكيل عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز وعندهما يجوز من مشايخنا من قال  
ههنا يجوز وعندهما لا يجوز على المصارف اذ اجر من هو لا يما يجر زيا لا خلاف وكذا الوصي  
لانها عا ما التصرف عكس الوكيل ومن مشايخنا من قال لو عرف انسان بين  
المصارف والوصي وبين والي الوقت لا يجر حنيفة وفيه عند جازان والي  
الوقت ليس يتجر الوكيل وان كان وصيا في الوقت لا يجر ابنه جازان والي  
الوقت بشرطه اذا اجر الغنم الدار الموقوف قد يجر من الموقوف جازان والي  
حنيفة وفيه عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجر الا الموقوف ولا يجره الا الموقوف  
رحمه الله وذكر هذه المسئلة في الاحارات واحاد بالجو از من غير ذكر خلاص  
والمناجرون من مشايخنا قالوا ان الموقوف لا يجره الله الخلاف لا يجره الا  
في غير ذلك وفي ربهما وكذا هذا ان رحمه الله الخلاف لا يجره الا في الاجرة فاقولا  
في زيادة كافي المتن قال العتوي ابو جعفر رحمه الله وهذا وفي مشايخنا في الاجر  
تأمل كافي المتن وبعض مشايخنا قالوا ان الموقوف في الوقت عند ابي حنيفة رحمه الله  
ما يجره الناس اجره ويقتضي الاجر انما لا يجره مثل المصلحة او تشعير فاما  
العبد فلا يجره بالاجار ولا يجره اذ اجره اذ اجره بالاجار لا يجره الا بالاجار  
سواء كان سارا او عرسا فاما ما قيل من ان الموقوف يشترط ان يكون له مال لا يجره  
كالوصيل في احواله الوقت بالمرحون على قول من قال بالجار فالتم بيع العرس  
الذي هو الموقوف ويحصل بقتله في سبل الوقت اذا اجر الغنم الوقت وبشرط  
المروء على المستاجر بطلت الاحارة لان المروء مجهول الا ان يسمى داهم معلوم  
واجره ان لم يجره فاما اذا كان الوقت على مؤرم معين فاجر الغنم الوقت من هذه  
الوقت عليه جازان لانه لا يجره الا في وقت المروء انا حنيفة في العتوي كذا في حق  
الوجه كالاخبار لانه لا يجره الا في وقت الموقوف عليهم ولو ارادوا ان لا يجره  
انما لا يجره الا في وقتهم ولا يجره الا في وقتهم ابو جعفر رحمه الله اذا كان الموقوف  
له ان الوقت كان الوقت لا يحتاج الى احواله كالاخبار وفيه ليس معه شريك  
حيث جازت الاحارة ولما في الاجر ان كان الوقت بشرطه فله العتوي والمخارج  
وساير القول وما قيل للموقوف عليهم فليس لهم احواله لان فيه اطلاق شرط الوقت  
وهو انما يجره الاجار والموت بها انه هو ان احواله الموقوف عليه انما يجره على عتوي  
احارة ملك نفسه على اعتبار احواله الوقت لانه ليس عتوي الوقت واذا كان  
حواله احواله على اعتبار ملكه لنفسه كان الاخر له ليس يجره ولا يجره عتوي  
قولنا ان فيه اطلاق شرط الوقت واذا لم يستطع احواله الموقوف والموقوف عتوي  
لما رت ملون الاجار والموقف عليه وهو موقوف ما روي عن ابي يوسف رحمه الله  
في ان الوقت اذا كان الموقوف عليه من نفسه او لغيره فله ان يجره او لا يجره  
سواء رت من رعاها بنفسه قال ابو يوسف رحمه الله ان كانت الارض مكرمة  
عارت بها يجره ان كانت الارض من اجد لا يجوز قال لان العتوي مكرمة وما  
وقت عليه كالموقوف عليهم مضرت المصلحة في جميع العتوي واحدة فاسببه

سبعة

www.KitaboSunnat.com







وهو معلوم فيقولون سخط الله لا نزي ان للوحي ان يستغري للغير شيئا بنفسه من غير مسوره وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله نعم وقت طلب منه الحسابات والواجب وليس فيه من ماله الواجب بنبي واراد ان يستغري بنفسه فيقول ان الله لا يقبل من احد الا ان يستغفر له ذلك وان لم يدره بالاسناد انه فقد اختلف المشايخ فيه قال البصير الشهيد رحمه الله والمحققان قاله العقيق ابو الليث رحمه الله انه اذا استغري للاسناد انه يبيع الامر الى القاضي حتى يابره بالاستغناء شرع في العلة لان القاضي هذه الولاية وفي واقعات الناطق المتولي اذا اراد ان يستغري على الوقت ليجعل ذلك في شئ بعد ان اراد ان يبيع الامر القاضي فلذلك اختلف لان القاضي يستغري للاسناد انه على الموت فملك المتولي ذلك ايضا فان القاضي وان اراد ذلك بغير امر القاضي فغيره وان كان في بيع شي من الوقت لمحا حقه الوقت قال وما سيطر من انما فليعلم ان يبيع كل الوقتية والتعديان وصار منقولاً وهذا اذا لم يمكن اعادة فاعلم ان تعيد للموعدة كانه من رفته الوقت فيها والله ما يمكن فاعلم ان يبيعها اعادة ببيع وصرف الخبر الى من رفته لان النشيد ما سيطر وكذا ما سيطر من المينا من رغب في التمتع ببيع وصرف منته الى المرمية ولا يعرف شي من شي ما سيطر الى العتق كانه يملك العتق والعتق من حمله بديه الوقت ولا حق للعقل في تزييد او انقاص عاقبه فلا يعرف شي من ذلك الى العتق وانما صرف الى المرمية وما حصل من ذلك عن المرمية بمسكه الغني لم يردت الحاجة الى المرمية واذا خرجت من وقت الوقت والاداء الفهم ان يبيع بعضا منها اليوم السابق فيمن سابع ليس له ذلك لاننا اطلعتنا له ذلك يوردي الى ان سيطر الوقت كله فانه كلما حوت منه شي يبيع بعض السابق وعمر السابق لا يبقى الوقت وليس بيع بعض الوقت لبعض نفسه وكبيع تحله في ارض الوقت قد سقطت لان الزمة اصل في الوقت ولا يجوز ابطال احد الخصمين اهل الاصل الاخر فاما المينا والحق فيبيع بسبب الانصاف اذا سقط سقوطا لا يمكن اعادة ماله صار منقولاً ولا زالت الوقتية عن عبيده واحلها الوقتية الى يد له فان باع الغني شيئا من المينا لم يدره اذ حله حبه ليقطع فالبيع باطل لانه اذا لم يملك الارض بالوقتية تامة له حكم الامتياز وان هدم المستغري المينا وسقط الحق من المينا في بيع الغني في هذا الوقت لانه صار حائبا ولا يبيع القاضي ان امر القاضي لم يسلط ان يقر له بوز القاضي ان شيئا من نفسه ذلك التامع وان شاع الميسر لا وكل واحد منهما مستغري استغناء ما استغناك فممن كل واحد منهما فان ضمن المايح فقد نجده وان ضمن المشتري بطل بعهده وهذا عرفت في كتاب العصب في فتاوى ابي الليث رحمه الله ارض وقت حان عليها الغني من الحب سلطان او وارث ان يبيع عليها ببيعها ويهدق بينهما وكل واحد منهما اذا خاف سلبا من ذلك فله ان يبيع ويستغري باليمن قال البصير الشهيد رحمه الله والفتوى على انه لا يبيع كان ما مضى شرطا ليجعل البيع في فتاوى اهل سمرقند صحيح وقت في دار وقت

عز

خربة الدار ليس المتولي ان يبيع السجدة ويبيع الدار يكن يكون الدار ويبيعها ويستغري بها لاجل على غارة الدار لا بالسكن لان اذا راع السجدة لا يبيع واذا اهر الدار يبيع كلها في غناوى الفصل في استجار الموقوف ان كانت موه لم يبيعها الا بعد الفلح لا يبايعه الا بعد الفلح الموقوف وبيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعد الهدم وكذا باب الوقت كيجزعه الا بعد الدفع كذا هذا وان كانت الاستجار غير ممتنع حان بيعها مثل القلع لا يبايعه العلة وقد مرت مسألة قبل هذا من غير فضيل وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله قد روي في باب ميسرين في يد المتولي باع المتولي ورق اسما والوقت حان كانه لم يزل العلة وتلوا راد المشتري قطع وتاير السجدة ببيع لا يبايعه فيدعيه ولو امتنع المتولي من منع المشتري عن قطع الفتوى كان ذلك حجة منه في فتاوى ابي الليث رحمه الله المتولي الوقت اذا استغري بعه الوقت ثوبا وذهبه الى المتساكن لا يجوز ولكن يعطى الدار لان المشتري وقع للمعسر فيحق المتساكن في الدار سبيل سبيل الامنة الفتاوى رحمه الله عن ادعاء المستود اذا بطلت وتعدرا استغناء هل المتولي ان يبيعها ويستغري بها انما انزى قال بعض من ان لم يعطى ولكن توجد بينهما ما هو غير منها هل له ان يبيعها قال لا ومن المتابع من لم يجوز بعه يعطى او لم يعطى بولم يرد الميرور لا يستغنى بالوقت وهذا حتى ينوي بنفسه الامنة السجدة رحمه الله وقد روي في بعض الفتاوى ان اذا مضى الاراضى الموقوفة عن الاستغلاك والقيم بحدتها ارضا اخرى اكثر ثمنها له ان يبيع هذا الارض ويستغري بثمنها ثمنها هو اكثر ثمنها وفي الفتاوى قال هشام رحمه الله سمعت شيخا يقول في الوقت اذا صار كسب لا يتبع به المساكين فليفتاوى ان يبيعه ويستغري بثمنه بعه وليس ذلك الا للقاضي وذكر محمد رحمه الله في السير الكثير مسألة تدل على عدم جواز الاندثار بالوقت ومن ثمة الكفا اذا استنوا على بلد من بلاد المسلمين فوطر عليها المسلمون وفسدوها فاما ببيعهم فاصاب رجل من القاضي انما يحلها صديقه موقوفة على المساكين ودفعتها الى غني يقوم عليها ففسد المائة القديمة ليس له ان يخذها فانها لو وهذا لانه لا تسع ملكه الوقت وتبيع بحد لا يبيع لثقل من ملكه الى ملك فلا يكون للمالك القديمة حق الكف اشاع قول القاضي في حقه رحمه الله الوقت باطل حتى كان الوقت ان يبيع الوقت حال حيوته فاما مات فعبر ميراث عنه فكان للمالك القديم حق الاخذ في المسمى خاصة فان اخذ المسمى عنده صح ويزول عن ملكه بعه ولا يكون للمالك القديمة حق الاخذ فيه وعن الحسن البصري رحمه الله انه كان لا يري باستبدال الحبس باثنا عشر هذا اشارة الى ان استبدال الحبس بغيره مكرره وهذا انما ياتي على قولهما لان الحبس لا يرفع عنها واما استبدال بعه فان كانت العلة

سجدة



حسبت يتوهم زوالها نحو الموت فكذلك القواب يكون الاستعداد عندهما  
 وان كانت عليه لا يتوهم زوالها او كثر وصار محال لا يستطاع التنازل عليه  
 فلا بأس بان شاع وشيخه في يمينه مكانه حبيب اخر ان قدروا عليه وان لم يقدروا  
 عليه بعد ان ذلك الحق من صاحبه وعن أبي يوسف رحمه الله كذا بأس استيلاء  
 الوقت لما روي عن علي رضي الله عنه انه وقف على ولد له الحسن والحسين  
 رضي الله عنهما فلما خرج الى صديق قال ان مات فمهر لدار بيعوه واسموا  
 سمته بيهود ولوركن شرط البيع في اصل الوقت فلو امر بالبيع ومعنى قوله  
 ان مات فمهر لدار ان بعد واعني منازله ومناكهم بسبب من الأسباب  
 وانه اعلم وما يتصل بهذا الفصل ما ذكره الحنفية وجماعة في  
 وفاته قال قلت في رجل وقف وقتا صحتيا وجعل ولايتها الى رجل وجعل  
 اليه الغنم ما مرها في حياته وبعد وفاته وجعل لغيره الرجل من غله هذا  
 الرجل من غلة هذا الوقت في كل سنة ما لا يعلم ما لغيره ما لم يمت في هذا الوقت  
 فما الذي يجب على هذا الرجل قال ليس في ذلك شيء بخير واما ذلك فيما يتعلق  
 بالناس من الغنم اربعة الصنفين واستقلات ذلك وبيع غلاته ولحقه ملكه  
 من غلاته في الوقف التي سبها قلعت اذ ان كان له ما يترجل هذا بنفسه  
 قال اما كل من هذا ما يجوز ان يجعله مثله ولا يبيع ان يفسد في ذلك  
 واما ما كان يفعل الاخر او لو كان ليس ذلك عليه الا ترك انه لو جعل ذلك على  
 احد امره كان عليها ما يجعله لو كان حدث لهذا الوقف غلة مثل حرس  
 او حرم او حجاب غلها والناج هل يكون هذا الاخر فاطاله قال اذا دخل عليه  
 من ذلك شيء فمكثت مع ذلك الكلام والامر والبهى والاخذ والاعطاء ما لا خلاف  
 فان غلظ من الحفظ والدين فطلع عنه الامر قلنت فما يقول ان طعن عليه  
 في الا ما نه نراي لما كان يدخل معه غيره في الوقت او راي الحاكم اخراج الوقت  
 من يده وتصير الى غيره قال اما اخراجه عن يده هذا الرجل فليس ينبغي ان يكون  
 ذلك الا بحسبه طاهره واذا صح ذلك واستثنى اخراج الوقت من يده فطلع عنه  
 ما اخرج له الوقت وان راي ان يدخل معه اخره لم يكون له بعض هذا المالك فلا راي  
 بذلك وان كان هذا المالك الذي سمي له قليلا صنفيا نراي الحاكم ان يجعل للرجل  
 الذي ادخله رقا من غلة الوقت فلا بأس بذلك فان كان الوقت جعل له  
 الغنم ما مر هذا الوقت ما لا يعلم ما في كل سنة وكان المالك الذي سماه الوقت لهذا  
 الرجل اكثر من اخر مثله فهو حايير ولا يطره هذا الى غير مثله وان كان الوقت  
 جعل لهذا الرجل الغنم في كل سنة ما لا وجعل له ان يملك الغنم ما مر هذا الوقت  
 في حياته وجعل لمن يملكه من هذا المالك في كل سنة ما راي قال هذا حايير  
 فان وكل فيه وكذا وجعل له من ذلك المالك شيئا فله اخراج الوكيل والاستيلاء  
 به فان وكل الغنم وكذا في حياته وجعل وصيف في ذلك بعد وفاته وجعل لغيره  
 المالك الذي خيل له او نفسه فتران القيم الذي كان جعله الوقت خرجتوا  
 سطفا وذهب غلته من ادلا وعتبه قال سجل الوكالة الذي كان جعلها اليه

وسئل

وسئل المالك وكذلك وصيفه ينقل الميراث او هو اليه وسئل المالك ويرجع ذلك  
 الى غلة الوقت فان جعل للفقير في كل سنة ما لا ولم يستطع ان يجعل هذا  
 المالك لغيره قال ليس لهذا الغنم ان يوصي بهذا المالك ولا يتوصيه اليه  
 غيره وله ان يوصي بالغاير ما مر هذا الوقت وان زال غلته سنة وتخرج من  
 الغنم ما تخرج اليه مثله وهو وجوده الى ما كان من الغنم ما مر هذا الوقت  
 وان مع هذا الحاكم ان هذا الغنم لا يصح للغاير ما مر هذا الوقت فاحرجه وجعل  
 مكانه اخر شرعا كما اخر ما فعله ان الحاكم الذي كان قبله انما اخر حرمي  
 بالغاير ما مر هذا الوقت من غير ان مع غلته شيء استثنى به اخر حرمي عن ذلك  
 لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول له مع غلته انك موصيه الغنم ما مر  
 هذا الوقت حتى ادرك يد لك للغاير من ان مع غلته الحاكم انه موضع لذلك رده  
 واخرج ذلك المالك له من غلة هذا الوقت ولو ان القاضي اخبر هذا الغنم بوجه  
 من الوجوه فما قام به من ماله في غلته فان كان الوقت ارا ان يكون هذا المالك عاريا لهذا الغنم  
 ويترك الباقي في غلة الوقت فان كان الوقت ارا ان يكون هذا المالك عاريا لهذا الغنم  
 ايدا ولا يترك لغيره ما مر الوقت فيكون ذلك له وفي يملكه اليه النيب رده  
 انه رجل وقف على يديه وضا صحتيا ومات الوقت فجعل القاضي الوقت في يده  
 وجعل له غلته غلته وفي الوقت طاهريه في يده رجل بالبا طاهريه لا حاكمها  
 الى القاضي واصحاب الطاهريه فيصرون غلته لا يجب لغيره غلته الطاهريه  
 لان الغنم بمرحلة الاخير والاخير يستثنى الاخر بازا العمل ولا يملك له في الطاهريه  
 في يده في الموار مستوفى وقت يملكه القاضي يمنع من العار له في الطاهريه  
 وليرجع الاخر الى القاضي ليعزله ونعم غيره مضافه حتى يمنع من كونه مستوفيا  
 قال كذا الدين الشفي رحمه الله لا فان امتنع من فدا في ماله المصليين بعدما اجمع  
 بنفسه هل ما يتردد ان قال بخر الدين لان هرب بعض المصليين بعدما اجمع  
 عليه ما كثر من حين الثيا اليه هل يقضى المصليين قال بخر الدين لا والله لاسر  
 الفصل الخامس عشر عشر في الوقف في عات المرفق وفي الشاويك ده  
 المصير في المرفق الوقت اذا اصاب الى ما بعد الموت حتى هو بالاجماع بغير  
 من جميع المالك وانه مستكمل عات المذكور في الكتب والمذكور في الكتب اذ لا  
 وقت الرجل ارضه في مرفقه على المرفق او المالكين فما لو وقف حايير من الغلته  
 تبرع من المرفق مرفقه لوصيه لوصيه المرفق الى ما بعد الموت فمعتبر من الغلته كما  
 لو اوصى بان وقف ارضه بعد وفاته وانه يعتبر من الثلث كما اوصى بان يوقف  
 ارضه بعد وفاته وانه يعتبر من الثلث كذا هو هنا فان كانت الارض الموقوفة  
 لا يخرج من الثلث فان لم يكن له مال اخر سوى هذه الارض يجوز الوقت في ثلث  
 الارض ويطلق الثلثين لان بحر الورثة وشرق يندرج من العنق اذ لم  
 يخرج العبد من الثلث فانه لا يرد شي من العبد الى الورق ولكن يسبق في الربا  
 لان العنق لا يمكن منه ورصه غلات الوقت لانه من حصته بعد وفاته  
 فحاز ان يطلق الباقي واذا جعل ارضه صدقه موقوفه لله بغلها بما على ولده

الملك والحق والحق والحق



وولد وبنل انبا سابا سلاو من بعدهم على المساكين و امرت ان في الورثة فان كانت هذه  
 الارض تخرج من الثلث صارت موقوفه لتبذل ثمنها على جميع ورثته على  
 سهام الميراث حتى انه اذا كان له زوجة او ولد يعطى لها العشر ولو كان له ابوان او اولاد  
 يعطى لها السدس وان لم يكن لها ابوان او اولاد فلهذا ذكر مثل حظ الانثى كانه من  
 استثنى العلة من الفقرا وحياتها اولاده والاسنة صبيح اما الميراث لولد غير  
 صحيح لانه لا وصية لوارث الا اذا حاربه في الورثة فان كان كانت هذه الارض تخرج  
 من الثلث مكان استحقاق العلة في مخرج عكر الارض فيكون المصنف على سهام الميراث  
 وهذا اذا كان له اولاد فعليه ولم يكن معهم اولاد الاولة وان كان معهم اولاد الاولة  
 وبنى المسئلة على انها فانه يسير العلة على عدد روس الاولة فعليه وعلى عدد روس  
 الاولة الا اذا كان له اولاد فانه يسير العلة على عدد روس الاولة فعليه وعلى عدد روس  
 عائل على عوايلها وما اصاب اولاد الا ولا يقسم بينهم بالسوية لانه مع جعل  
 العلة لولد ولو كان الوصية لهم جميعه فستخرجون نصيبهم عكر الوقت وفي  
 الوقت لا تصل اليهم على البعض واذا انقضت اولاد الصليب فستنت العلة  
 على اولاد اولاده وبنل ولا يكون له زوجة ولا يورث من ذلك شي لا يقسم بينهم  
 عكر الوصية والوقت لاجل الارث وان كانت هذه الارض تخرج من الثلث فان  
 بنى احازن الورثة الوقت حازن يكون العلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على  
 الانثى لان هذه الصورة مع جعل العلة للاولاد ان الوصية للوارث جميعا اذ احاز  
 بالي الورثة فستخرجون العلة في هذه الصورة عكر الوقت فيكون بينهم بالسوية  
 لا يفضل في الوقت ولا يكون للابوين والزوجة من ذلك شي لان الوصية وضعت  
 للاولاد لا غير فان لم يكن والوقت حازن الوقت من الثلث فصار ثلث الرضعة  
 وقت الفقرا او يهسر العلة بين حلة الورثة على فرايض الله تعالى لان جعل العلة  
 للاولاد لا لم يضع ههنا كما لم يجر الورثة الوقت اما استثنى العلة من الفقرا  
 فدمع فتنسب العلة بينهم عكر الميراث فليقسم على سهام الميراث وهذا الذي  
 ذكرنا قوله هلا ان والفاسي الي بكر الحصاص والعقبة ابو بكر الاحمسي والعقبة  
 ابو بكر الاسكاف رحمه الله عليهم وقال محمد بن سلة ونصير بن يحيى اذ لم يجر  
 الوقت كانت العلة للفقرا وزوجه ذلك ان الارض صارت وقتا للفقرا والعلة  
 تبع الارض الا ان اشر اولاد العلة ولم يبق الارض لغير احازن الورثة نصا ووجه  
 هذا الاشبار والعرضة لانه يكون للفقرا وقال علي بن ابي اسحق الفراء ووجه  
 محمد بن سلا م رحمه الله العلة يكون للفقرا وان احازن الورثة الوقت كان لها  
 الورثة انما يقتل في المطالب حقه لاني اسطاع حق الفقرا او قد صارت العلة حقا  
 للفقرا انما لا يرضى ملائيل انما يرضى في حقه الا ترى انه لو عرفت الاجابة  
 كانت للعلة للفقرا ولا يسطع جعلها حازن الورثة حتى ان من اوصى لرجل بثلث  
 ماله ووصى لوارثه مع ذلك واحازن الورثة لاجل احازن في حق الموصي له بالثلث  
 وكذا في حق الفقرا في العقبة ابو جعفر رحمه الله عليه اذ احازن وابتاع في  
 يكون ثلث العلة للفقرا والتمس ان للاولاد ان قدر الثلث حق الفقرا شيئا للارض

والباقي

والباقي حق الورثة فالاجازة فيها وراى الثلث لكانت حق الورثة لاحق الفقرا فعمل الجارثم  
 فيه ويكفي ذلك للاولاد ولو وقت اقصه على فراخته فان كانت قرايته ورثته له  
 وهذا وما لو كان الوقت على الولد سوا وان لم يكن سوا ورثته حاز الوقت عليهم  
 واستثنى العلة لجمعة الوصية وان وقت على بعض ورثته دون البعض فاحاز  
 احازوا اجازا فاما وان لم يجر واصرار الارض وقتا للفقرا من الثلث ويكون  
 العلة على قوله هلا ان رحمه الله ومن تابعه للورثة على قدر ما اوصى فان مات  
 الورثة الموقوف عليه كانت العلة للفقرا لان استثنى العلة من الفقرا  
 لم يطل بموت الموقوف عليه مع ان العلة في الفقرا شيئا للارض فان مات  
 بعض الورثة الواثق الا ان ثارث الموقوف عليه هي والعلة بجميع الورثة  
 ومن مات فلفظية مصير ميراث الورثة الواثق الا ان الورثة الموقوف عليه هي  
 والعلة لجميع الورثة ما دام ما استثنى العلة من الفقرا فاصبح نصيب العلة في الميراث  
 الواثق فليقسم ميراثا لجميع ورثته ولو قال ارضي مني عكر صدقة موقوفه  
 ولدي وسلي واخره للفقرا او اوصى بذلك والارض تخرج من الثلث فان احازن  
 فستنت العلة بين الولد يولد على عدد روسهم وان لم يجر واصرار الارض  
 على ولد الصليب وبلي ولد على عدد روسهم ما اصاب ولد الولد فليقسم بينهم  
 بالسوية وما اصاب ولد الصليب فهو ميراث بين جميع الورثة لما كان ذلك  
 عكر ولد الصليب وبعض ولد الولد وحده بعض ولد الولد سوا في هدم  
 يوم عدا العلة ثم ما اصاب ولد الصليب فليقسم على جميع ورثة الواثق يوم  
 مات الواثق على قدر ميراثهم ثم حصة الميراث بينهم يكون لورثته لان الاستحقاق  
 في هذه الصورة في حق اولاد الصليب عكر الميراث فليقسم الميراث بين ميراثات  
 الواثق فان لم ير ولد الصليب كلهم فالعلة لولد الولد والسبل ولاشي لسائر  
 الورثة لان الاستحقاق في حق ولد الولد والسبل عكر الوقت والوصية  
 اسير الورثة من هذا الوقت ولو قال ارضي مني صدقة موقوفه على من  
 احبب من ولدي وسلي ما تيسر ما تيسر او اخره للفقرا فهو ميراث من الثلث فان  
 كانوا جميعا فانيبا فالعلة للفقرا وان كان ولد الولد فقرا فالعلة له ولعدها ان الذين  
 اولادهم وان كان ولد الصليب فقرا كانت العلة بين جميع الورثة على فرايض الله تعالى  
 وان كان بعض ولد الصليب فقرا وبعض ولد الولد فقرا فستنت العلة بينهم على  
 عدد روسهم ثم حصة ولد الصليب يكون ميراثا بين ورثة الواثق حيلة وصية  
 ولد الولد يكون له ولو وقت ارضه في ميراث موصي يوصيها فليقسم ثلث ماله  
 بين الوقت وبين سائر الوصايا فيقسم ما اهل الوصايا وما اهل ميراثها لول الوقت  
 ثلثه هذه الارض فما اصاب اهل الوصايا ماله وما اصاب ميراثه الوقت اخرج من  
 الارض بقدر الميراث ما يملكه ومما في ميراثه من وقت عليه ميراثه يكون الوقت الموقوف على  
 ولو كان ميراث الوقت موقفا في ميراثه فان اخرج ماله في ميراثه ووصي ميراثا  
 يوصيها او كان له مديون حتى عسر او بقرته غانه ميراثه من ميراثه من ميراثه  
 ويبقى من كان ميراثا فيخرج فيميراث من ثلثه ويصرف باقي من الثلث الى اهلها

والباقي







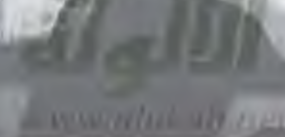




اولا لا يعرف ذلك على اهل الوقت يعني ما اخذ الغاصب من ثمن النقصان  
لا يعرف الى الموقوف عليهم وانما يعرف الى من منه لا يعرف في الغلة  
الزمنية وهذا الصانع بولك الوقت وان زاد الغاصب فيها زيادة من عند  
نفسه فان كان شيئا هو ليس بمالك ولا له حكم المالك فان الغنم واخذها كشي  
فان كان مالا غاصبا يحوز الاحتباس والبناء وقطع الاشجار الا اذا كان موقفا  
ما كان يحوز الارض بقطع الاشجار ولا تحوز بنا الوقت بسبب دفع ثمنه  
للمدينين لا يوموا الغاصب بل يهرج عنه لولا ان لم يعمل ذلك ويعتق الغنم فتمدد  
من الوقت فان كانت عنده غلة فنية كما به ادعي من ذلك وان لم يكن بواحد الوقت  
ويورث من الجزية وان اراد الغاصب قطع الاشجار من ارض موصوع لا يحوز  
الارض كان له ذلك لانه يفتن ملكه بنفسه ولا يحوز غيره بغيره فيفتن  
له فنية ما يقع عليه الارض ان كانت له فنية وان كان الوقت ايضا ولم يفتن  
وحدها فبها لا يرجع بشئ من ذلك ذكر المحقق رحمه الله في وقته وان غصب  
الارض الموقوفة رجل فتمت بها الف درهم بغير غصبها من رجل اخر بعد ما  
صارت فتمت بها الف درهم فتمت بها لا يتبع الغاصب الاول والمات ببيع الغنم اذا  
كان الثاني متبعا ليداد غصبها رجل اخر من الغاصب الثاني ولقد استوفى  
من يد السات والوقت بقاء الملك في هذا وانما كان هكذا لان اتيه الغنم  
في حق الوقت ويختار في الوقت ما هو ارفع واصغر الوقت وان كان الاول قبل  
من الثاني ببيع الاول اتيه الاول قطع كذا بغير المالك في الحاق واذا انتفع  
الغنم احدهما بياض بري لا يركب في الملك واذا اخذ الغنم من ارضها  
سخرى بها ارض اخرى فمقتضاها مكانها وان اخذ الغنم من ارضها ثم مات  
رذت عليه الارض والغنم وكافحت الارض وقطعت حلقها وليس للغاصب  
حليتها الى ان يصل اليه الغنم فالاصل ان ما لا يحوز هذه لا يحوز بالدين الا ترى  
ان من غصب سدرا او اخر من يده من فنية المالك ثم عاد من المالك والغاصب  
المدين المالك واسترد منه الغنم وليس للغاصب ان يحبس الدين بالغنم  
علاوة ما اذا كان المعصوب فتاوى من يد الغاصب واخذ المالك الضامن  
برغم الغاصب ثم عاد من المالك حتى كان للمالك ان يرد الغنم ويجعل المعصوب  
كان للغاصب ان يحبسها الى ان يستوفي الغنم وان ضاعت الغنم من يد الغنم  
فان لم يسترجعها اخرى ثم ردت الارض الوقت عليه كانت وفقا على ما كانت  
وصى الغنم الغنم التي اخذها من ماله بنفسه ثم يرجع الغنم بذلك على علامته  
الوقت استحقاقا لان الغنم كان مالا لا يرب الوقت في اخذ الغنم فبها تحقد  
من الغنم بسبب ذلك يكون على ارباب الوقت كافي الوكيل بالبيع اذا اتيه وبشئ  
التمن وهذه التمن في يده بغيره المبيع قبل التسليم حتى انفس البيع ومن  
الوكيل الغنم لم يسترجع يرجع ما مضى على الموكلا كذا هذا ولكن يرجع على من  
الوقت ولا يرجع على الموقوف عليهم في اموالهم سوى لانه الوقت لانه الماهل  
اسببا في غلة الوقت كافي ساير امواله وهو نظير المزارع اذا غاب فانفق ميب

الارض

للارض على المزارع في سفلد وما يحتاج اليه يرجع بذلك في غصب المزارع لانه  
ساير امواله كذا ههنا ولو كان الغنم من احد النقصان سخرى بها ارض  
اخرى الوقت ثم ردت الارض الاولى عليه كانت وفقا على الحاجة الارض  
الاخرى على اهل الوقت كان الغنم ان يذهبها ويؤتي من ثمنها الغنم التي  
تعيها فان كان فيها نقصان كان ذلك على الغنم في ماله ولا يرجع بذلك  
خلات الوقت ماسا واستحقاقا بملك ما يملكه لان في هذا الفصل  
لما عادت الارض الاولى اليه وفقا طهران الغنم استرجع الارض الاخرى  
لنفسه وقد نفذ الغنم في من ما استرجع لنفسه فصار ماله كان  
الغنم في منفعة نفسه ولا يرجع بالنقصان ذلك في غلة الوقت ولو كان  
الوقت شرط الاسترداد بها فبها الغنم وقضى البيع فخلع عنه  
ثم ردت الارض الاولى عليه بسبب نقصان فاض من الغنم التي من ماله  
نفسه ثم يبيع الارض الوقت التي ردت عليه بالتي التي عرفت لانها  
شرط ببيعها عند العذر وهذا عذر حجب ربحه بسببه بملك المسئلة  
الا ان كان هناك الغنم عاجز عن بيعها لا يوافق لم يشرط ببيعها والا  
سنداد بها واذا غصب الدار الموقوفة او الارض الموقوفة فتمدد  
الدار وطلع الاشجار كان للغنم ان يفتنه فتمدد الاشجار والتجمل والبناء  
اذا لم يقدرا للغاصب على ردها ونقص الغنم فبها ماله موصيا وقته الا ان  
التجمل شيئا في الارض كان الغنم ورد هكذا فاض الغنم فتمدد  
نظره للدار ودار الارض والمقصود لا استرجاعها بملكها طهرت الدار فداد  
الغاصب على يد الدار والنقص لا استرجاعها لغاصب يرد العروة على  
الوقت واما النقص الاسترجاع فمكون للغنم وبه الغنم على الغاصب  
حصة العروة وهذا لان العروة ليست بحمل للنقل من ملك الى ملك  
ولا يملك الغاصب بالصانع فلما البناء والاسترجاع كما لم يكن محلا للنقل  
شعيا للارض وقد زالت النقصية معاوت محلا للنقل فبها بالان  
الا ترى ان البناء وانفسه ولم يخلع النقص للعامة للغنم ان يبيع من راي  
بيعه كذا ههنا ولو كان في ارض الوقت تجمل واسترجاعها الغاصب  
سببي يعني الاسترجاع والتجمل فبها ردت الارض والنقل والاسترجاع  
الغلة ان كانت قايمة ببيعها وان كانت مستحقة فبها ببيعها وليس هذا  
كالزرع ملكه بملك غلة التجمل والاسترجاع وباعه نقصان الارض وما اخذ  
من الغاصب من يد الغلة يعرف في الوجوه التي سفلها وما اخذ من  
الغاصب من يد الغلة يعرف في الوجوه التي سفلها وما اخذ من  
الارض يعرف في عرقها وما اخذ من الغاصب من يد الغلة غصب ارض  
الوقت وبها التجمل واشجار قطع الاشجار والتجمل على يد الغاصب فالغنم الجاد  
ان يتأمن الغاصب فنية الاشجار والتجمل شيئا في الارض وان شئ من الغنم  
ذلك فان ضمن الغاصب ربح بذلك على الفاعل وان ضمن الفاعل لم يرجع بذلك على الغاصب





فان لو مضى الغنم احدها حتى ضمن العاصب القانع واخذ بقرته ما دفع لما العنصر  
واراد تضمين القانع ليس له ذلك لان القانع والدقيقه على الذي كانت الاختيار  
في يده يوم قتلها في فتاوي ابي الليث رحمه الله رجل وقت صنعة فخصها  
منه انسان واقام الوافق البينة فثبت بينه وروى الصنعة عليه  
بالاشفاق اما على ذلك اي حقيقه رضي الله عنه فلا لا يثبت بصفة الوقت  
الا اذا كان موصى به او مضافا الى ما بعد الموت ولم يوجد فثبت على ملأه فوجد  
عليه واما على قول محمد رحمه الله ولا ريب فيه اما بعد الوقت اذ المخرج عن  
يده وسلم الى المتولي ولم يوجد فثبت على ملأه واما على قول ابو يوسف رحمه  
الله فلا ان الوقت عنده مصمم وان لم يخرج من يده وهو اولى باصلاحها والتولية  
بينها وبينه ابو الوافق على بقرا يستولي عليه ظالم ولم يكن ابراهمه من يده  
فادعى بعض الموقوف عليهم على ولدهم انهم اياه من هذا الظالم وسلم  
اليه وهو منكر وادعى تخلف المدعي عليه فلهذا ذلك لانهم ادعوا عليه مع  
ولو اقر به بلزمه وادانكر يستخلف وجا لنكول فان كل قضى عليه فتمت بها  
وكذلك اذا قامت طهر بيقته وهو قول ابو يوسف ومحمد رضيهما الله  
والفتوي في عصب سابع الوقت على الضمان نظر الوافق وطعن بعض  
مستأجني ان هذه المسئلة دليل على ان دعوي الموقوف عليه ان هذا  
وقت عليه صحيح وليس الامر كما ظنوا وهذه المسئلة لا تضر في ذلك لان  
الدعوي ههنا ما وقع في الوقف اذ وقع في عصب الوقت وان لا  
يؤثر في سند المسائل التي يقو بالادعوي في الوقت رجل ارضا  
فقال ابلت وقتها اوقات هي وقت على فان لم يكن له بيته واراد  
تخلف المدعي عليه ليس له ان يخلفه لان التخلف مرسى على دعوي صحبه  
والدعوي ههنا امر يقع لمكان المساجع فان اقام البينة قال الله  
الفقيه ابو حنيفة رحمه الله فثبت البينة وينتقض البيع لان اكثر  
ما فيه ان الدعوي لم يقع فثبت الشهادة بلا دعوي الا ان الشهادة  
على الوقت مستبولة من غير دعوي كالشهادة على عتق الامه وبه  
اختلاف صدور الشهيد رحمه الله في واخراجه قال الفقيه ابو  
الليث رحمه الله وقال بعض الناس لا تقبل البينة ولكنها لا تأخذ  
به فقد ذكر ان الشهادة عليه صحيحة بدون الدعوي مطلقا وهذا  
الجواب على الاطلاق غير صحيح وانما الصحيح ان كل وقت هو حق  
الله تعالى بالشهادة عليه مطلقه بدون الدعوي وكل وقت هو حق  
العباد فالشهادة عليه لا تمنع بدون الدعوي في فتاوي الشافعي رحمه  
الله ادعى مستزري لارض على بايعه ان هذه الارض وقت واثبتها  
منها اباها بايع غير حق قال لست له هذه المأخذ اما ذلك المتولي  
فان لم يكن منه متولي قالنا في عصب متوليها فقامت البينة الوقت

فان

فان ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فثبتت الدعوي المستزري التي من بايعه وفيه  
ايضا اذا ادعى رجل صبيحة في يده رجل اياها وقت ولم يسمع الدعوي  
منه وانما يسمع من المتولي وهذا لان الموقوف عليه مصرف الغلة ولا حق  
له في الرتبة فلا يصح منه الدعوي في الوقفية واسرار الخصاف رحمه  
الله في وقت مسائل ان دعواه صحيحة فمن حمله ذلك المسائل قال  
اما كان الارض في يد عاصب اقام اهل الوقت بينه ان فلانا وقفها عليه  
وانه مات وهو مالكها الرافق بايها وقت وانما انقضى بانها ملكه على فقال لا يجوز ان  
ملكها بعد ما وقفها اذ يجوز ان وقفها ولم يكن ملكها اثر ملكها على هذه العلة  
ليسان انه وقفها لا يثبت بايها وقت لعله ان لم يثبت له ولا به الدعوي من  
حمله ذلك قال فوجد ارضي في يده رجل وقالوا وقفها لا ينفي اياها وقت فلان  
عليها والذي يقول في يده يقول الارض فانما هو البينة ان فلانا وقف  
هذه الارض ما يهرع عليهم لا يستحقون بهذه البينة شيئا على فقال  
ان الانسان قد لفت ما لا يملك ولم يقل انه ادعى باللس له ان يدعي ذلك  
اقاموا بيده انه وقف عليها ومن بعدها على الساكن وكان في يده يوم  
وقفها لا يستحقون بذلك شيئا وذلك لو شهد الشهود انه اقرمها  
واشهدوا على يقينه انه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وانما كانت في  
يده حتى مات قالنا في لا ينفي باي وقت ولو شهد الشهود ان فلانا اقر  
عندنا انه وقف هذه الارض وقفا وادانها كان ما لهما في وقت ما وقفها  
قضى بايها وقت من قبل الوافق واقرضاها من يده الذي هو في يده  
وهذه المسئلة صريح ان الدعوي من الموقوف عليه صحيحة اذ لو لم  
يكن كاشف الشهادة بلا دعوي والشهادة في حقوق العباد بدون الدعوي  
لا تقبل فيثبت ان لا تقبل الشهادة في هذه المسئلة ولا ينفي بكونها وقتا  
وادانها لغير هذه الصيغة وقت عليك ثم ادعها بعد ذلك لنفسه  
لا يسمع دعوا ملكان البنا فحق ادعى اذ في يده رجل اياها ملك بايها  
وساها وادان المدعي عليه ذلك وادعى اياها وقت على مصالح مسير كذا هو اهل  
المدعي البينة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل بقران المدعي اقران  
اصل الدار وقت والبيالة بطل دعواه والحكم والسجل هكذا ذكر في فتاوي اهل  
سمرقند وقبل يدي ان يساله القاضي اياها وقت من جهة وقتها ايقض  
بها الدار وقت من جهة فذكر ان قال من جهة لا ينفي الفضا لان قوله  
هذا فقر الفضا لا يثبت وان قال من جهة غيري حبيبي بطل الفضا  
لان ارضه وفيه ايضا صاحب اوقاف اذا اراد ان يبيع الدعوي في امورا لونا  
ويقتضي بالذكول بالبينة وان ولاه السلطان ذلك فضا او عرف ذلك دالة  
حاز لا صار كالفقهي المتولي وان لم يكن معنى من ذلك لا يجوز في فتاوي البينة  
بمحمد الله صبيحة في يده رجل وصنعة اخرى في يد رجل اخر ادعى حلال  
هانس الصديقي وقت عليه وعليه وعد على اولاده واراد اولاده اسد





بناسوا واحد الرجلين غايب وانما المدعي البينة على الحاضر ان شهد الشهودوا  
 انهما ذلك الوقت وفتحها جبرها وقتا واحدا وكرس رابط الوقت فصي  
 القاضي على الحاضر تكون الصنعين وقتا لان الحاضر ههنا مقبض خصما عن  
 الغائب فصار كالحضور وان شهدوا انه وقت وقفين معرفتي فحق  
 بوقفة الصنعة التي في يد الحاضر حسب لان الحاضر ههنا لا ينصب  
 خصما عن الغائب وفي المسألة منع اشكال ويظهر ان يقضي بوقفة  
 الصنعة التي في يد الحاضر في الوجهين جميعا كانه الحق هذا احد الورثة  
 وذكره الجامع ان احد الورثة انما ينصب خصما عن الباقي المدعي في عين  
 في يد ذلك الورث حتى ان من ادعي عينا من تركه ميت واحضر ولد له والنسب  
 العيني للمدعي بها في يد واثام ميت على دعواه لا يصح بينه وفي مسأله  
 احد الصنعة في يد الغائب فكيف يقضي بوقفة ههنا على الحاضر وعلى  
 من عوز الغائب بوقفة الصنعة لتسقط ذكره وود الصنعة التي في يد  
 الغاصب ادعي كراما في يد رجل وان المدعي عليه انه وقت الكرم وقتا  
 صحبا بشرائطه وليس للمدعي بینه وطحا وان ادخله المدعي عليه فان اد  
 غلبه لباخذ الكرم لو نكل من العين لا يخلف لانه لا يصل اليه ولو نكل  
 ولو لم يزلوا راد تخليفه لباخذ القيمة لو نكل فله عليه نصيب لانه يصل  
 الى القيمة لو نكل وكان في التخليف فائدة رجل وقت صنعة له على  
 العقر في حصة ثم مات محبا انسان وادعي ان الصنعة له وافر الورثة  
 بذلك لم يصل الوقت لان اقراره في حق بطلان الوقت غير صحيح  
 ويصير من قيمة الصنعة من تركه الميت وهذا الجواب يجب ان يكون  
 قول الكل لا قولهم حاشا لانه لا خلاف في وجوب ضمان الصنعة بالطلاق  
 وانما الخلاف في وجوب الضمان بالعصب وهذا ان كان وليس بعصب وان  
 انكر الورثة ذلك وارا المدعي ان عليه قيمته لم يرد بحكمهم لباخذ  
 الصنعة ان نكلوا ولا يخذ قيمتها ان نكلوا وان قال باخذ الصنعة  
 ولاخذ قيمته لم عليه لانه لا يصل الى الصنعة ان نكلوا الما ذكرنا في فضل الاثر  
 وان قال باخذ القيمة فله عليها اعمى لانه يصل الى القيمة لو نكلوا وكذا الخلف  
 مفيدا لسوق سنة في المسائل التي يعود الى الشهادة على الوقت اذا شهد  
 شاهدا على رجل انه وقت ايمده ولم يحدها الشاهدان قال الشهادتان باطلتان  
 وكذلك ان احدهما ايمدها دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا  
 انه وقت ايمده التي في موضع كذا وان لا يحد ههنا ما لشهادة باطلتان قال  
 المحصاف رحمه الله لان يكون ارضا مستهورة يعني مشهورة يعني ع  
 عديدها ان كان كذلك فضنت بالها وقت وان احدها ايمدها عديدين فالشهادة  
 عن ايمدها باجمعه انه لا يقبل ومن اصحابنا من قال اذا ذكر ايمدها عديدين  
 نزل ان ما بينهما يصير معروفا من عرفتها اذا كان طرفاها مستويين ه  
 وان عداها ثلاث حدود قبلت الشهادة عند علمنا ان تلك اربعة للاكثر مقار

المحل

الكل سبل المحصاف رحمه الله فتقبل اذا قبلنا هذه الشهادة حكما بثلاثة حدود  
 كتب حكم الحد الرابع فان جعل الحد الرابع راسا الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ  
 الحد الاول وان شهدوا بوقت ارضه التي في موضع كذا وحدها لنا الانا  
 سبناه لا يقبل بشهادتهما لانها سبناه على انفسهما بالحق فان قالوا  
 عديدها لنا ولكن يعرف الحدود وكرهناك رحمه الله ان القاضي لا يقبل بشهادتهما  
 قال انه امي الامام الاستاذ الكبير ابو زيد رحمه الله متاويل هذا انما لم  
 يثبت للقاضي اما اذا بيناه وعرفناه بقبيل وذكر المحصاف رحمه الله في هذا  
 الصورة ان اجبر الشهادة واقضي بالدار والارض حدودها وقتا واما  
 الشهادة بشهود الحدود باقضي بامسجون وحدون قال هلاك ولولا ذلك  
 لو قالوا لم يكن في المصر الا تلك الارض لم يقبل ثامنا اذا قال استشهدنا انه  
 وقت هذه الارض وهو فيها ولم يحدها لنا بالشهادة جارية اذا كانا يعرفانها  
 قال القاضي الامام هلاك رحمه الله تاويل هذا ان بيننا القاضي وعرفناه  
 ان بيننا لا تقبل بشهادتهما وان شهدا انه عديدها لنا ولكن لا يذكر الحدود  
 التي حدها لنا الشهادة باطلة وان كانا يعرفان الحدود ولكنهما لا يعرفان  
 الارض لا يما كانا هاهنا يسمي ههنا تقبل بشهادتهما وهكذا القاضي  
 مدعي الوقت ان يغير بغيره شاهد من اخرين يستدل ان هذه الارض حدودها  
 هي تلك الارض التي شهد الشهود بوقفتها وان شهدا انه اذا راعى حدودها  
 ورفعا عليه ولو كان لم يسم لنا حدودها ثابتت بشهادتهما فاذا شهدا  
 شاهدا على رجل انه وقت حصته من هذه الارض او من هذه الارض ولا  
 يدريان ما حصته فالشهادة باطلة عنده في حصة رحمه الله على قياس  
 مسألة البيع وهو اذا باع حصته من هذه الدار او من هذه الارض ولم  
 يعلم المشتري حصته لا يجوز البيع عند المشتري ومحمد رحمه الله وعند  
 ابو يوسف رحمه الله يجوز البيع ولم يعلم حصته والحمد لا يجوز اذا لم يعرف  
 حصته اذ الواجب بالاختلاف قال وقت على قولنا يوسف لا يجوز ثانيا  
 على الحصه ويجوز استحسانا وجه القياس ان الوقت اذ ان الملك يغير  
 يد فصار كالحقة وجه الاستحسان ان الوقت لو لم يصح انما لم يصح لعدم  
 التميز ولا وجه البه لان وقت المصالح عنده محصية وان شهدوا انه  
 ان عديدها انه حصل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا وحدها  
 كذا ايمده موفرة لله تعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا ارجع  
 امره للسكنى من الماكر فوجد حصته هذه الارض بضعها او ثلثها قال  
 المحصاف رحمه الله جعل جميع حصته وقتا على الوجوه التي سبناه وقد قال اصحابنا  
 رحمه الله في رجل قال لا يحدك جميع حصتي من هذه الارض وهي ثلثها بالث  
 درهم فاد اخصته بضعها وليس للمشتري الا الثلث التي سبى له وقالوا  
 يقين فبين اومي لرجل فقال اوصيبت لك ثلث مالي وهو الف درهم فقلت  
 ماله اكثر من الثلاث فلو مولي له جميع الثلث قال المحصاف رحمه الله وعند





بناسلو واحد الرجلين غائب وانما المدعي البينة على الحاضر ان يشهد الشهود  
 انهما ملك الوقت وقتهما جميعا وقتا واحدا وذكر سراج الوقت فقي  
 القاضي على الحاضر تكون الصنعين وقتا كان الحاضر ههنا نصب حصصا عن  
 العايب فصار كاحد الورثة وان شهدوا انه وقف وقفي مغربي يقضي  
 بوقفه الصيغة التي في يد الحاضر بحسب لان الحاضر ههنا لا ينصب  
 حصصا عن العايب وفي المسئلة موضع اشكال وبني ان يقضي بوقفه  
 الصيغة التي في يد الحاضر في الوجهين جميعا كانه الحق هذا احد الورثة  
 وذكره الجامع ان احد الورثة انما ينصب حصصا عن الباقي للمدعي في عين  
 في يد ذلك الوارث حتى ان من ادعي عينا من تركه ميت واخص ولد واحد النسب  
 العبي للمدعي بها في يده وانما يثبت على دعواه لا يسمع بينته وفي مسئلنا ههنا  
 احد الصنيعين في يد الغاصب فكيف يقضي بوقفها على الحاضر وعلى  
 من عورثها بوقفه الصنيعين تسترط ذكر حدود الصيغة التي في يد  
 الغاصب ادعي كراما في يد رجل وان المدعي عليه انه وقف الزم وقتا  
 مصحبا بشرا بوقفه وليس للمدعي بينه ولما اذا تحليف المدعي عليه فان اذ  
 تحليفه لياخذ الحزم لو نكل من العي لا يحلف لانه لا يصل اليه ولو نكل  
 ولو لو لو اذ تحليفه لياخذ القيمة لو نكل فله عليه نصيب لانه يصل  
 الى القيمة لو نكل وكان في التحليف فائدة رجعل وقت صيغة ادعي  
 القترا في صفة نكرات محاسن وان ادعي ان الصيغة له وان الورثة  
 بذلك لم يصل الوقت لان انما ارض في حق بطلان الوقت غير مصحح  
 وبصفتين فنية الصيغة من تركه الميت وهذا الجواب يجب ان يكون  
 قول الكل لا قول واحد لانه لا خلاف في وجوب صغار الصيغة بالانكاف  
 وانما الخلاف في وجوب العنان بالعصب وهذا الثلاث وليس بعصب وان  
 انكر الورثة ذلك واراد المدعي ان يحلهم بغيره لم يرد بحسبهم لما عهد  
 الصيغة ان يكلوا ولياخذ قيمتها ان يكلوا وان قال لاخذ الصيغة  
 ولاحد من له عليهم لانه لا يصل الى الصيغة ان يكلوا الماد كذا في قضاء الاقوال  
 وان قال لاخذ القيمة فله عليهم الحق كانه يصل الى القيمة لو نكلوا اذ كان التحليف  
 مفيدا اسوة سنة في المسائل التي يعود الى الشهادة على الوقت اذ شهد  
 شاهدا على رجل انه وقف ارضه ولم يحدها بالشاهدان فالشهادة باطله  
 وكذلك ان احدهما ادعى ان كان الشهادة باطله وكذلك لو شهدا  
 انه وقف ارضه التي في موضع كذا او لا لم يحدها بالشاهدان باطله قال  
 الحصاص رحمه الله لان يكون ارضا مستهورة يعني شهرا تقا يعني ع  
 عددها فان كان ذلك فضلت باقيا وقت وان حدها حدها حدين فالشهادة  
 عن صاحبها رجحما الله انه لا يقبل ومن اصحابنا من قال اذ ذكر احد من  
 نكل ان يابيهما نصيبا معروفا فمجر قضاها اذا كان طرفاها مستويين  
 وان حدها ثلاث حدود وثبتت الشهادة عند علمنا الثلاثة اذ لا يكون مقدر

القول

الكل سبل الحصاص رحمه الله فقبل اذ قبلنا هذه الشهادة حكما بثلاثة حدود  
 كتب حكم بالحد الرابع قال اجعل الحد الرابع بالحد الثالث حتى ينشأ له مبدأ  
 الحد الاول وان شهدوا بوقت ارضه التي في موضع كذا وحدها ثانيا انا  
 سبناه لا يقبل شهادة ايها الاثني استشهدا على انفسهما بالعلف فان قالوا  
 يحدها ثانيا ولكن يعرف الحد وذكر هلاك رحمه الله ان القاضي لا يقبل شهادتهما  
 قال انه اي الامام الاستاذ الكبير ابو زيد رحمه الله فتاوى هذا ايها الس  
 سيد القاضي اما اذ سبناه وعرفناه بقيل وذكر الحصاص رحمه الله في هذا  
 الصورة ان اجبر الشهادة واغضي بالدار والارض حدودها وقتا واول  
 لاشتهو وشهدوا الحدود باقعي باليهون وحدون قال هلاك وكذلك  
 او قال لا يمكن في مصر الاثني الارض لم يقبل غاما اذ قال استشهدنا انه  
 وقف هذه الارض وهو فيها ولم يحدها ثانيا بالشهادة جازية اذ كانا يعرفانها  
 قال القاضي الامام هلال رحمه الله تاويل هذا ان سبناه بالقاضي وعرفناه  
 فان يثبتا لا تقبل شهادتهما وان شهدا انه حدها ثانيا ولكن لا يذكر الحدود  
 التي حدها ثانيا لاشهادة باطله وان كانا يعرفان الحدود ولكنهما لا يعرفان  
 الارض فبما كانا غايبين ههنا تقبل شهادتهما وصحفت القاضي  
 مدعي الوقت ان يقتر بغير شاهده من اخرين يستدلان هذه الارض حدودها  
 في تلك الارض التي شهدا السهود بوقفها وان شهدا انه اذا راعا حدودها  
 ووقفها عليه ولكن لم يسم لنا حدودها ثلث شهادتهما اذ قد شهدا  
 شاهدا على رجل انه وقف حصصته من هذه الارض او من هذه الارض ولا  
 يدريان ما حصصته فالسند وباطل عنده في حقيقته رحمه الله على قياس  
 مسئلة البيع وهو ما اذا باع حصصته من هذه الارض او من هذه الارض ولم  
 يعلم المستري حصصته لا يجوز البيع عند المحضيفة ويجوز رجوعها الله وعند  
 اي يوسف رحمه الله يجوز البيع ولم يعلم حصصته والحد لا يجوز اذ لم يعرف  
 حصصته اذ الوهاب بالاختلاف والوقف على قولنا يوسف لا يجوز قياسا  
 على الحصصه وكذا استحسننا وجه القياس ان الوقت اذ الله الملك غير  
 يدق فصار كالقيمة وجه الاستحسان اذ الوقت لو لم يصح انما لم يصح لعدم  
 التميز ولا وجه اليه لان وقت المتاع عنده متغيرة وان شهروا الله  
 ان عندها انه حصل حصصته من هذه الارض التي في موضع كذا حدودها  
 كذا صيرته موفرة لله تعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا جعل  
 اخره للسكنى نظر الحاكم في حد حصصته هذه الارض بغيرها او بانها قال  
 الحصاص رحمه الله جعل جميع حصصته وقتا على الوجه الذي سبناه وقد كان صاحبها  
 رحمه الله في رجل قال لا لم يثبت جميع حصصتي من هذه الارض وهي ثلثها بالث  
 درهم فاد اخصصته نصفها فليس المستشري الا الثلث التي سمى له وقالوا  
 ليس فيها او لم يثبت وقال اوصيت للث ثلث مالي وهو الف درهم اذ الثلث  
 ماله اكثر من الثلث فالقول له جميع الثلث قال الحصاص رحمه الله وعند





ان الوقت نظير الوصية لانه ليس بعقد معا ومرة وان جعل على ذلك على  
 قوم سباهم ومن بعدهم على المسكين فصدقة التورم الذين وقت عليه  
 وقالوا اسأصده وقت الثلث على سبائك فصدقه فصدقه وتكرهه في ذلك سوا  
 ويقضي جميع حقه وقتا واحدا فصدقه التورم الذين هربوا على علة الثلث من  
 ذلك واحصل ما بين الثلث الى نصف المسكين واذا شهد على رجل انه وقت  
 ارضه في موضع كذا وشهدا اخر انه وقت ارضه في موضع كذا وسمى موضعها  
 اخر لا يثبت الشهادة لانه ما شهدا على وقته كل الارض الا انها هذا واحدا  
 ولو شهدا احدهما انه وقت تلك الارض وحدها وشهدا الاخر انه وقت  
 ذلك الارض واخرى فثبتت الشهادة على ما افقنا عليه ولو شهد  
 احدهما انه وقت هذه الارض كلها وشهدا الاخر انه وقت بعضها فثبتت  
 الشهادة على النصف وقضى بوقت نصف هذه الارض هكذا ذكر المحققان  
 وهذا لا رحمه الله عليهما قبل هذا الجواب مستقيم على ما مرهما على  
 مستقيم على ما مرهما او جنيته رضى الله عنه قال لو شهدا احدهما  
 على نظيره وشهدا الاخر على الاصل فثبتت فان هناك لا تقبل الشهادة  
 عند اى خيفة رحمه الله وعندها تقبل نصف نظيره ومنهم من قال  
 على هذا الاتفاق لان الارض معينة فصار كما لو شهدا احدهما على طلاق  
 امرأة وشهدا الاخر على طلاقها واخرى ولو شهدا احدهما اندهما له  
 تلك العلة وشهدا الاخر انه جعل له نصفها فثبتت الشهادة على الثلث  
 عندهما وان شهدا احدهما انه وقت نصفها مشاعا وشهدا الاخر  
 انه وقت نصفها مفترقا فالشهادة باطلية ولو شهدا احدهما انه  
 وقتها يوم الخميس وشهدا الاخر انه وقتها يوم الجمعة فثبتت بالشهادة  
 لان الوقت بصرف مولى والفوق بغيره ولا يحضره اختلاف الزمان  
 والمكان كالبيع قبل هذا على قول ابي يوسف رحمه الله اما على قول  
 لان نفي الشهادة لان الوقت وان كان قولنا الا انه مقضي فعلا التسليم  
 وهو التسليم فان التسليم عند خبر رحمه الله شرط صحته وكل قول يقضي  
 فعلا كالنكاح واختلافه في الزمان والمكان لا تقبل الشهادة ولو شهد  
 احدهما انه وقتها وقتا صححنا في حينه وشهدا الاخر انه وقتها بعد  
 موته لا تقبل الشهادة لان احدهما شهد بالوقت وشهدا الاخر بالوصية  
 ولو شهدا احدهما انه وقتها وقتا صححنا في حينه وشهدا الاخر انه وقتها  
 في المرض فثبتت الشهادة ويكون جميع الارض وقتا ان كان يخرج من الثالث  
 وان كان لا يخرج من الثالث يصح بثلثها وقتا لا يثبتا بغيره وقتا على الارض  
 واختلفا في الوقت ان كان الارض تخرج من الثلث وقتا بثلثها وان كان ثلث الارض  
 لا يخرج من الثلث فقد افقنا عليها واختلفا فيما وراء ذلك فثبتت ما افقنا  
 عليه ولا يثبت ما بعده ولو شهدا احدهما انه جعل لها صدقة  
 موقوفة على الميت كن فثبتت الشهادة لانهما افقنا على الفقرا فان قال ارضي صدقة

موقوفة

موقوفة كانت وقتها على الفقرا او على كونهما وقتا على الفقرا او ثلث ذلك  
 وسبيل ما يقدريه احدهما والحاصل انهما اذا افقنا على ثوبها صدقة موقوفة  
 ونقد احدهما بزيادة سبيل يثبت الزيادة ويثبت ما افقنا عليه وهو كونهما  
 وقتا عيب وهو كونهما وقتا على الفقرا ومن هذا قلنا اذا شهدا احدهما انه  
 جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وشهدا اخر انه جعلها صدقة موقوفة  
 على زيد يكون وقتها على الفقرا لانهما افقنا على جعلها صدقة موقوفة  
 وذكر الخصاف رحمه الله في وقته اذا شهدا احدهما اندهما انه  
 وقتها على الفقرا والمساكين وشهدا اخر انه وقتها على الفقرا فثبتت  
 بالوقت والفقرا في قول الحسن بن زياد رحمه الله من مثل ان قال الفقرا  
 والمساكين فصدقه واحد من قال الفقرا والمساكين فصدقه اثنان  
 وقتا للفقرا وسبيل النصف قال وهذا القول مازا ويحد من الحسن  
 في الجامع الصغير ولو شهدا احدهما جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وولد  
 من بعد وشهدا الاخر انه جعلها وقتا على عبد الله جعلها وقتا على عبد  
 الله وولد من بعد وشهدا الاخر جعلها وقتا على عبد الله لانهما افقنا  
 عليه ولو شهدا احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وزيد  
 وشهدا الاخر انه جعلها على عبد الله خاصة فصلت ما بين عبد الله  
 والنصف الاخر للفقرا اما العصباء عبد الله ولا يثبتا افقنا على عبد الله  
 واما النصف بالنصف فلا يثبتا افقنا على النصف له واختلفا في النصف  
 الاخر شهدا لهما عبد الله وشهدا الاخر لزيد فثبتت النصف عليه له يثبت  
 وما اختلفا فيه لا يثبت ويجعل ذلك كالتسكوت منه قبل الفقرا بخلاف  
 المسئلة الاولى لان في المسئلة الاولى نفاذ على كونه عبد الله وزاد احدهما  
 لولده من بعده فلم يثبت هذه الزيادة ويثبت ما افقنا عليه وهو كونه  
 لعبد الله قال مساجنا رحمه الله ما ذكر من الجواب انه ينبغي لعبد الله  
 بالنصف يجب ان يكون قول الكل لانهما لم يثبتا في لفظة الشهادة لعبد  
 الله واما اذا شهدا احدهما خصه زيد ولم يثبت ذلك لمجرد قوله فيكون للفقرا  
 واذا شهدا لهما ان جعل عبد الله ما به درهم في كل سنة من غلات هذه  
 الارض وشهدا الاخر ان جعل له ما به درهم لا تقبل هذه الشهادة عند الخصم  
 رضى الله عنه كذا لو شهدا احدهما ان جعل لزيد درهم وشهدا الاخر  
 ما به درهم ولو قال احدهما حصل له من العلة في كل سنة ما به درهم وقال الاخر  
 في سنة واحدة فثبتت في السنة الاولى عند من قال الخصاف في وقته  
 لو شهدا احدهما ان جعلها صدقة موقوفة على الفقرا والمساكين وشهدا  
 الاخر ان جعلها صدقة موقوفة على الفقرا والمساكين وانوات البيوت من  
 الشهادة قال ولو شهدا احدهما ان جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقرا  
 والمساكين وشهدا الاخر انه جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقرا والمساكين  
 ونقد قرأته قال هذا لا سببه ابواب البر اذا شهد شاهدان ان جعل لزيد





صرفه مؤمنه عليها او على احدنا او على اولادنا او على ابينا واولادنا واما شئ  
 ذلك لا نقبل الشهادة فكذلك لو شهد انه وفيت ارضه علينا وعلى قوم  
 اخرين فذلك كله باطل ولا يجوز للشركة سواء وكذلك اذا قال على قرابته  
 وهما من قرابته او قال على نفسه وهما نسبه او قال على ابه وهما  
 من ابه العباس وان قال علينا وعلى قوم اخرين معلومين وارادنا ان لا يطل  
 بشهادتنا ولا يقبل ذلك فليتب شهادتهما وهما من قرابته وقال لهم يقبل  
 ذلك لم يقبل شهادتهما فذلك انما اذا لم يكن لهما اولاد او ان وفيت الزوجه  
 على مذهبها الذي اذ الفرائض او على اهل بيتهم وهم موصون حتى جاز الوفاة  
 بشهادتهما ذلك المستحب على وفيت الكراسية فلهذا المسئلة نظير  
 شهادته اهل مدرسته على وفيت تلك المدرسه وشهادته اهل محله على  
 وفيت تلك المحله والمشايع فضا والجواب فيها فقلوا في شهادته اهل المدرسه  
 ان كانوا يحدون الوظيفه من ذلك الوقت لا نقبل شهادته فمروا  
 وان كانوا اكله يحدون نقبل وكذلك قالوا في اهل المحله من شهد وهو  
 باحد من ذلك لا نقبل شهادته وكذلك الشهادة على وفيت مكنته لانها قد  
 صحت في المكنت على هذا وقيل في هذه المسائل لا نقبل الشهادة على كل  
 حال لان كون العقبة في المدرسه وكون الرجل في المحله وكون  
 الصبي في المكنت ليس بأسوا من يقبل الرجل من محله التي يحلها في  
 مدرسته الى مدرسته ومن مكنت الى مكنت على هذا فاما اذا شهد  
 انه وفيت على فقترا حبرانه وهما من فقترا حبرانه او شهد انه وفيت  
 على فقترا هذا المسجد وشهد انه وفيت على فقترا اهل السجده  
 بالقبضه او على فقترا اهل مصر كذا وهما في ذلك فقبل شهادتهما فقلنا  
 ما اذا شهد انه وفيت على فقترا القرابة وهما من فقترا القرابة حينئذ  
 لا نقبل شهادتهما لان الجواز لا يرد على محرم ويقطع ما يمتنع  
 بالجواز ومنه العسنة ولا ذلك غير ثابت ومنه الشهادة فلو كان شهادته  
 لنفسه فلا يمنع قبول الشهادة واما القرابة فالضابط هو لا يقطع  
 فلا يمنع قبول الشهادة ما يمتنع فلهذا القرابة الان القرابة  
 تعتبر يوم وفيت العلة وفي فقترا الحبران واحوا بها من هذه المسائل  
 يعتبر يوم وفيت العلة وكان سبب الاستحسان في الجواز الجواز وقت  
 العسنة وذلك لان ليس بوجوده في الحال ارض في يدي رجل من غير ان يملكه  
 فادعي ومروا ان هذا الرجل وفيت هذه الارض علينا ومقتضى ما روي  
 منكر ما اموالنا على ما ادعوا قبلت بدينهم وهكذا عليه بالوفيت  
 واخرجهما من يده وهذه المسئلة مضطرب ان الدعوى من الموقوف عليه  
 صحيح وكذا اذا ادعي رجل على رجل انه وفيت هذه الارض على المسائل  
 وهو صحيح ذلك واقام يدينه على اقراره بذلك حكمت عليه بالوفيت  
 للمساوي واخرجهما من يده وبطلت الشهادة على اصل الوفاة

بالشهادة

بالشهادة وعلى الشرايط لاهو المختار فكان الامام طه رحمه الدين الرضا في حقه  
 انه يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهد بان هذا وفيت على المسائل وعلى  
 المقربين او ما استشهد له حتى لو لم يذكر واذك في شهادته لا يقبل شهادتهم  
 ومعنى قول المشايخ لا نقبل الشهادة على شرايطه ان بعدوا اما بنو الجينة  
 فالواحد اوفيت على كذا لا يقبل شهادته من يشهد وانه يحد من عتبه  
 منصرف الى كذا انما الى كذا لا نقبل شهادته في ادب القاضي لا يقبل  
 وان الشهادة على الوفاة تقبل بدون الدعوى وهو الصحيح وقد مر  
 المسئلة في اول النوع الذي سبق هذا النوع اما الوفاة الذي هو حق  
 العباد فلا نقبل الشهادة فيه بدون الدعوى وهو العاصم واذ استشهد  
 الشهود ان هذا وفيت على كذا ولم يشوا الوفاة اخذت المشايخ  
 منه بعضهم بالواقيل واليه انما انما الحضاف في ادب القاضي وقال بعضهم  
 لا نقبل وسائر الحضاف في ادب القاضي لا يثبت على القول الاول فان  
 المدلول منه اذا قال القاضي للعزل وهذا وفيت على كذا وصدقوا  
 البديهة القاضي المولى ولا سلك المولى من المعزول من وفيت واما  
 لاسباب لان بيان الوفاة ليس بشرط بل لا بد لاسباب وذكر المعزول  
 انه وفيت فلان ربما يحدونه فلان حيدر على المولى بعد محله واما  
 الذي يحدون بنية هذه الصورة في حق الشهادة ولا نقبل الشهادة  
 من غير بيان الوفاة وهذا لان الوفاة على اصل اي حصة رضي الله عنه  
 حينئذ العبي على ما ان الوفاة والصدوق بالجملة المحدث ومنا واد استشهد  
 الشهود بالوفيت فقد شهدوا بالملك والوفيت ولا بد من ذلك لبيان اثبات  
 الملك وقبول الشهادة على الشهادة في الوفاة ولذا استشهدوا السامع الرجال  
 وما يتصل من هذا الفصل في الاوقات والديون الوفاة الذي  
 يتقدم فسرده اوقات الشهود الذين يشهدون عليها شرايع قوم وقال هي  
 وفيت علينا ومنها فلان وقال فري في اخرين هي وفيت رفقها فلان علينا فوي  
 ذلك الرجل الذي ادعي القريني الاول من حقه هذه المسئلة على وجهين احدهما  
 اذا كان للوافت ورثة احيا وفي هذا الوجه يرجع الى الورثة لا يفرق بينهم  
 مقام الوفاة فخرج الميرسوا كان لها رسوخه واد من الغنائه يعاون عليها  
 او لم يكن ما في فري فري عسرة الورثة فالقاضي يحلل الوفاة له وان لم يكن الوفاة  
 ورثة احيا فها على وجهين ايضا ان كان له قبل الوفاة رسوخه واد من  
 الغنائه يعاون عليها فاد شرايع فيها اهلها فانها تجري على الرسوم الموروثة  
 في دوا وشهم لا بد من ظاهر وليس هذا دليل فانه وان لم يكن في دوا ومن  
 الغنائه رسوخه يعاون عليها فالقاضي يحلها موقوفه فمن ثبت في ذلك  
 حقا فله به لا بد دليل ههنا اصلا في واقعات الساطي فان اصله الذي قال  
 على شي مما يدينهم فالقاضي يبعد ذلك وتثبت عليهم بدينهم واذ كانت الاخرة يدين

وحياتهم



في صلاة الجمعة

رجل وهو يقول اذا كانت ليلتان رقتا كذا وقالت الوردية بل وفتها ليلتين  
 عاليا وعلى سبيلنا ومن بعدنا على السالكين والدي قاله الوردية خلاف ما قاله  
 الرجل ان القاضي يفتيه على ما فيه الوردية اذ المراد بالوردية في ديوان الحكم  
 الذي قبله صاغر الصكوك منها رسوم الوقوف ولم يبق الوقوف في  
 يد الامراء ولهم رسوم في بوان من قبله فانه لا يقتل قول الوردية فيما ليس  
 في ايدى عليهم وسبيل سبيل الاسلام من رقت مستهوا واستهوت مقارفا  
 وتكر ما تصرف الى مستغنى قال بطل الى المعهود من حاله فيما سبق من  
 الزمان ان قوامها اربع بجاون فيه والى من يصرفونه فيدي على ذلك لان الظاهر  
 انهم كانوا يعاونون ذلك على مواقد شرط الوقت وهم المطعون بها المسلمين  
 يعمل على ذلك في مناور على العطل وقت في يد صاحب الاوقاف فيبعد في يد ذلك  
 الوقت ان العاقل من فتنته يصرف الى بعض اهل السكك التي فيها الوقت  
 وغيرهم من المسلمين يصرف الفاصل اربعين الف الف الف الف الف الف الف الف  
 الوقت يصرف لكل واحد منهم مائة من مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
 ومنهم من الباقي منهم على ما وصفنا فاذا بقدر من فقر السكك الموجودين  
 يوم الوقت كان فقر اهل السكك ومن سواهم من فقر المسلمين في ذلك الوقت  
 لان فقر السكك الموجودين يوم الوقت استغنوا باعمالهم فكان لكل واحد  
 مائة مائة وغيرهم من الفقر لما استغنوا باعمالهم فكان لكل واحد منهم  
 واحد وقت في يد الوقت بقدر الاموال على فرايد ومواليه ونفيل البعض  
 على البعض ونفيع فحينئذ شرمت هذا الوقت واوصى الخاير وليس في ذلك  
 كان سبيل الوقت فالتا في تصرف الى من يصرف اليه الاول لان الظاهر ان  
 الاول يصرف الى المصروف فان اسكل الثاني ان الاول الى من كان يعرف انما  
 على قراياته ومواليه يصرفه الى الفقراء والله اعلم الفصل التاسع عشر  
 في المساجد وما يتعلق بها هذا الفصل يستعمل على انواع شيوخ فيما يرجع  
 الى بعض المساجد الاضاح الى ما بعد الموت او الوصية ليست بشرط لصيرورة  
 انكار مسجد اصبغة ولزوا عندي اصبغة رضي الله عنه في خلاف ساير الاوقاف  
 على مذهبه وقول اصبغة رضي الله عنه في المسجد في انه لا يشرط الاضاح  
 الى ما بعد الموت او الوصية لفقها واما القنص والتسليم بشرط لصيرورة  
 مسجد عند اصبغة وشيخه رضي الله عنه في يوسف رحمه الله ليس  
 بشرط حتى ان عنه يصير مسجد المجردا لساوان لم يوجد القنص والتسليم  
 وبالصورة جماعة نفع التسليم بلا خلاف حتى ان اصبغة في مسجد او اذن للساكن  
 بالصلى فيه جماعة نانه يصير مسجد واستبطل مع ذلك ان يكون الصلوة  
 باذن واما مسكرا لا يصير مسجد عندنا ولا يقع القنص والتسليم بالصلوة  
 وحدها عند محمد رحمه الله وعن سبيل حنفية رحمه الله روايات في رواية الحسن  
 لاتب القنص والتسليم وفي رواية غير نفع القنص والتسليم فان جعل مودنا  
 واما قنا هو رجل واحد فان واقام وصلي فعله صار مسجد الا اتفاق لان اقام الصلوة

كالجمعة

كالجمعة الا ترى ان اصحابنا قالوا مودن مسجد الاذان واقام وصلي وحده  
 ليس على بعد ذلك ان يصلي الجماعة في ذلك المسجد وفي مناور على سبيل  
 فان كان هذا الرجل الذي جعل مسجد اصبغة هل يصير مسجد اذكر  
 هلاك رحمه الله في وفقة ما يدل على انه يصير مسجدا فانه قال اصبغة  
 رحمه الله يقول كما يكون مسجد اصبغة يصلي فيه وقوله حتى يصلي فيه على ما لم  
 سمعنا على هذا دليل على ان صلواته وصلوات غيره فيه سواء وروي الحسن عن  
 اصبغة رحمه الله انه يستبرأ صلواته عليه وقد فسر الحسن في هل يصير مسجدا  
 من غير ان يصلي فيه فقد اختلف المشايخ فيه وبقي اصله واحده جماعه لغير  
 ورثه مسجد اذكر في الوقت الحسن بن ابي راد وفي وقت هلال المعين والخطبة  
 قال ابو حنيفة رحمه الله لا يكون مسجدا حتى يصلي فيه جماعة راد به وقت في لغير  
 الصلوة املار واية تشر من الوليد قال ابو حنيفة رحمه الله لا يصير مسجدا  
 حتى يقول صلوا فيه جماعة ايد اولوا امر المؤمنين فعملوا فيه جماعة صلوة  
 او صلوات يوما او شهرا لا يكون مسجدا حتى يقول ما يشاء من القول  
 وذكر الصدوق رحمه الله في الواعظ كتاب العيص من كتاب الادب  
 والصدوق رحمه الله ساعدة لا يشاء منها اير القوم ان يصلوا فيها جماعة  
 فهذا على ثلثة اوجه اما ان سرهم بالصلوة ايد ايضا بان قال صلوا فيها  
 ايد اولوا امرهم بالصلوة مطلقا وبوي الايد في هذين الوجهين صار  
 الساحة مسجد الوما لا دورت عنه واما ان وقت الاير ايرما والشهر  
 او السنة في هذا الوجه لا يصير الساحة مسجد الوما لا دورت عنه في هذا  
 ابي الليث رحمه الله سبيل القنص ابو حنيفة رحمه الله من وقت تحت المسجد  
 والوقت في المسجد ما اذا كان بين يدي اصبغة في المسجد في ذلك الوقت قال جاور  
 وتبعي ان يفعلوا ذلك بان الحاكم لا يكون الحاكم وسبيل ابو القاسم عن  
 اهل مسجد اراد بعضهم ان يجعلوا المسجد رحمه الله والرحمة مسجد  
 محذوا له باذا ايجز لوزا به من موصعه واما البعض وان قال اذا جمع اصبغة  
 وامضاهم في ذلك فليس للاق من موصعه وفي سنة ثمانية واربعمائة في المسجد  
 انه الطريق اذا كان واستأجني فيه اهل المحلة مسجد العامة ولا يصير ذلك  
 بالطريق فلا بأس به لان الطريق لغير المسجد لغيره وان اراه اهل المحلة ان يكون  
 سبيل الطريق في ذلك وهو يعرف القنص انه ليس لغيره وان كان لا يصير ذلك بالطريق  
 لان الطريق العامة لا دور لا يراها خاصة وان اراه وان يحا واسباس المسجد طريقا  
 للمساجين مقد قبل المسجد وذلك وانه موصع في كراية فتاوي سبيل مودن في هذا  
 مسجدوا واضاح الى مكان السور حنيفة طريق المسلمين فاعلوا وشا من الطريق  
 ما دعاه في المسجد ان كان لا يصير باصحاب الطريق رخت ان لا يكون فيه  
 باس ولو ضاق المسجد على انسان وحيثه ارض لرجل يوحدا يصنع بالمقبرة  
 كرها منه فذكر مع من عرفت من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين اير اذان  
 اير من يكون من اصحابنا وزاد في المسجد الحرام حين صاغر في رتاوي الذي

كالجمعة















فتأيد إلى البيت رحمه الله سيل أبو القاسم عن قديم مسجد جعله القائل في بناء على  
علائقا وجعل له شيئا معلوماً راحد كل سنة على له الأخذ إذا كان مقدراً  
أمر مثله لأن القائلين أن يستأجر أجراً من مثله كدلك وإن لم يكن شرط  
الواقف ولو نصب خادماً للصعيد وبأى أسئلة محالها أن كان الواقف  
شروطاً في الوقت حله الأخذ وإن لم يكن شرط ذلك في الوفاة ليجل  
لأنه إذا لم يكن شرط الواقف ذلك لامل القائل في نصب الخادم بأجر فلا يصلح  
للمخدوم أن يستأجر أو يكرى في موضع آخر أن يتولى المسجد إذا استأجر  
أستأجر لنفسه المسجد ويعاقب الباطل ويمنعه من أن يبيع المسجد جاره وذكرنا  
قبل هذا أن الموقوف إذا استعير عبداً لخدمة المسجد بمال المسجد يكون  
وهذه المسئلة دليل على جواب نصب الخادم بمال المسجد وموقوف  
المسجد إذا بعد رغبة الحساب لسبب أنه أفي واستأجر من يكتب له  
ذلك بمال المسجد لا يجوز في فتاوى أبي الليث رحمه الله أيضاً أنه مسجد  
في مستغلات وأوقاف وأراد المتوكف أن يدرس الأجر أو يستعير شخصاً  
والدهن للمسجد أو ما تشبهه أما عرس الأجر فله ذلك لأنه من باب البناء  
وأما سدي الدهن والحصر فلا يجوز لأن ذلك أوجباً من وسع الوقت  
ذلك على الغنم إن قال بجعل الغنم مادي مصلحة المسجد فيه وفي هذا الوجه  
له ذلك وأما أن لم يوسع عليه وجعله لعمارة المسجد وسأله وفي هذا  
الوجه ليس له ذلك وأما أن لم يعرف شرط الواقف في هذا الوجه بطر  
ليس يبلد أن كانوا يستأرون منه الدهن والحصر والمسناس لأن يعجل  
أنه وألا يبلد ويطلب ذلك لمصلحة وعمارة ونزله سواء لا يمكن المتوكفين سراً  
لدهن والحصر وإذا أراد أن يصرف من ذلك إلى إمام المسجد أو الموقوف ليس  
له ذلك إلا إذا كان الواقف شرط في الوقت ثم المسجد إذا أراد أن يبيع أو يشتري  
في هذا المسجد وفي ما لا يجوز وأما المسجد فلا بد أن يجعل المسجد مسكناً  
لتسبب حرمة المسجد وأما القائل أنه منع المسجد مسجد له أو أن يحظر  
تكنيفه بأبواب للزكمان يحظر عليها وأن حرمها فموت منها فلا بد أنه من  
قوله ما نوت آخر أن الكل بالمسجد واستثنى في ذلك إذا كان الواقف ولذا  
وكان الواقف مختلفاً لأن المعنى يحظرها متى وقف عليه يسرف ليس  
للمستوف أن يشتري في أمور الوقت لأن الموقوف الما يشترط التحفظ لأمر وقت  
فتأوي الأصغر متولى الوقت إذا اشترى على متأوي المسجد من وقف المسجد جاره  
كأن يبيع هذا فلا بد أنه متولى المسجد إذا استعير بمال المسجد جاره أو أخذ  
وأما أن يترابها إذا كانت لدولة السري وهذه المسئلة بناء على مقتضى  
أمر أن متولى المسجد إذا استعير من غيره داراً أو خاناً أو ثمة داراً وهذه  
الجوازيت هل يملكها الجاني أم لا الموقوف على المسجد ومعه أنه هل يملكها  
أختلف المتأخر فيه قال الصدوق في المسئلة رحمه الله أنه المأذون أنه لا يملكها لأن  
يعبر من دخل المسجد وهذا لأن السرايط التي تنطبق على الزمر الوقت ومكانه

25

في الامور مستحقه ولا منه ولم يوجد من ذلك ما علم بصير ومما يجوز سعيه ولى  
 فتاوى العظمى اذ استأجر من اهل الدار التي فيها مسجد وراهم المسجد المستأجر ولى  
 الميراث الى الاموال للميراث منه بغيره للميراث السكتي اذ علم بذلك لان الميراث  
 صار من مستغلات المسجد وفي مستغلاته من اهل الدار المستأجر السكتي الى الدارهم  
 على ولا يكره في فتاوى الشافعي رحمه الله استأجر ارضا موقوفة على مصالح المسجد  
 من سوله سنة تكفاير ومعها الى اخر من ارضه بالبيت وقفل ثلث اهل الحلة  
 ربحوا وان الاخر لم يكن متوليا قال ثبت المستأجر بالبيت كونه الاجر متوليا فان لم  
 يمدد ما لعله يكون للمستأجر وعليه اجر المثل للمسجد ومنه ايضا متوليا مسجد  
 استغنى عن كرايا المسجد الى انما في حسب معلوم وقدر معلوم متاعه معلومه  
 ما لا يصنع لانه لا يعرف في هذا الاستغنى عن كرايا الا نواب والسلا لم  
 والسر والوجه فيه ان يوصف له ثلث اهل الدار اذ الله يستأجر ايضا انفسه عليه  
 فيجمع ثلثه في تصرف اهل الحلة ولوان بنا مسجد الفقيه ولم يكن اعادته  
 عينا للفقير رحمه الله ايضا فاعل المسجد لنفسه يجوز ويعبر عنه في حارة  
 المسجد كما ذكرنا وتوكله فاعل اهل المسجد يحل ان يكون الميراث منه بعد فتح المسجد  
 الا انه انصف سعيد الهرم لان القاضي قلده ذلك باعتبارهم وصار فعل حنا رهم  
 كصلى ويحتمل ان يكون الميراث منه اهل الجماعة وهذا هو الظاهر وروى عن  
 القسبي في جمع اذ قال اذا كان اصحاب الخطه اهلها مديون للمعسر الميراث  
 في ميراثهم الميراث ان الظاهران اصحاب الخطه فان من المسجد ما هو الميراث في  
 واحد منهم بالمدى في المسجد الميراث ان السكان فاذا انقضوا ولا وهم  
 المذكور بالاعور من اهلهم فاذا انقضوا اولم يكن لهم بالغ فالمدى الى السكان  
 واعتبر هذه المصولة بالفتاوى في فتاوى ابي الليث رحمه الله مسجد بحسبه  
 لخرما وانكرها بطا المسجد من ذلك ينبغي كالهله ان يرفعوا الامر الى القاضي ليعاير  
 القاضي اهل القصر اصابه حتى ان بعدا مره اذ لم يصلوا او اضرها نيل المسجد  
 صحتا بقتله ما بعد من الاضرار وامسسين التلث بترك الاصلاح  
 وهذا السبب ليلحق بعد الاسفاد وذكر الشيخ الامام اهل مسجد الجبل العالي  
 رحمه الله في فتاواه عن مسائل بلخ رضي الله عنهم ان المسجد اذا كان له او فاق  
 ولم يكن لها متولي فاعلم واحد من اهل الحلة في جميع الاوقاف ما يقع على المسجد  
 فيما بينا من اليد من المعصية والحشيش وغير ذلك ايمان عليه وما فعل استصا  
 فيما عليه وبين الله تعالى فاذا اضر الحائز بذلك واثره عليه صفة الحاكم وفيه  
 الواقتات للمصدر الشهيد رحمه الله وقت مضى على مصالح مسجد فوات التتم  
 فاجتمع اهل المسجد ومعدل اعملا متوليا لعين اهل القاضي فقام هذا المسجد  
 مدة في ذلك وصرف من علاته وارتفع على اهل المسجد بالعدو وتكلم المشايخ  
 في حواضر النورية قال المصدر الشهيد رحمه الله واجتهدوا ولا يكرهوا الله  
 لبيت له هذه الولاية ولا يفتي هذا المتولي ما يغوس حال نفسه لانه امر بالزاد



والذي رويته ولاية له عليها صار بالإجماع غاصبا فكون الأهل ومنه نظرو في جميع النوازل  
 شيخ الإسلام رحمه الله عن أهل مسجد يعقون على نصب رجل لم يصحح خبره  
 يولي ذلك ما يقع هل يصير متولي ذلك ما يقع هل يصير متولي ذلك  
 المتصرف في مال المسجد على حسب ما قلده القاضي قال نعم قال ومما يخفى  
 المتصرفون يحسمون عن هذه المسئلة يقولون نعموا كقولنا بلون بأن  
 القاضي يراعي سنننا عينا المتصرفون واستادوا أن الفصل أن يصحوا  
 متوليا ولا يعاقبون أريد القاضي في رتبنا ما عرف طبع الغضاه في أموال الأهل  
 وسبيل القاضي الأمام من الإسلام لا ورجل رحمه الله عن أهل المسجد  
 مؤايد في ذلك المسئلة يعقون أحدوا المستغل وله متولي قال لا يصح لغيره  
 ولا يصح لغيره يعقون فيه مطلقا المسئلة وهل يصح لغيره قال لا يصح  
 المتصرف واحد أو اثنين قال لا بعد أن يكون المتصرف من الأهل وليس له  
 ومصرف فيها في متولي إلى النبي رحمه الله رجل بني مسجد فزاره بعمله  
 في عمارته وفي نصبه الأمام والمودون في العلة الأولى لا العلة من البناء وهو  
 الثاني وفي نصبه الأمام والمودون تكلموا قال نعم والشيخ رحمه الله الجهاد  
 أن يباقي الأهل إذا كان القود يربون من هو صالح من يربو الباقي فحينئذ هو أولى  
 وفي إخراج الأهل من الأهل من الأهل يوسف رحمه الله في رجل بني مسجد وجعل  
 له مودا ناد من حوشه وكره أهل المسجد والو جعل هو متوليا فليس لهم  
 ذلك إنما الأهل في ذلك الذي ساء نزل وإن كان فاستغاث وإن كان ساء  
 وكذلك إن أقالهم أقالا ما همهم وكره أهل المسجد ليس لهم ذلك لأن يكون  
 فاستغاث جعل يربو أقالا وفي متولي النبي رحمه الله سبيل من أهل الجدة  
 باعوا وقف المسجد لأهل عماره المسجد قال لا يجوز ما القاضي ويخبرون  
 أن كان أهل المسجد استروا عقدا فباعت المسجد للمسجد هل يصح لغيره لعمارة  
 المسجد قال فيه اختلاف المشايخ ويصح أن لا يكون في هذا الفصل اختلاف  
 المشايخ لأنه لا يلهي الجدة في الجدة في شرع العقار والمسجد هل يصح لغيره  
 أصلا للمسجد ويصح بأجمعهم بالاختلاف مسألة المتولي والله أعلم الفصل  
 المتولي في العتق في المسئلة التي تعود إلى الوباطات والمقابرة الخاصة والطرف  
 واستأبانت قال شيخ رحمه الله إذا جعل أرضه مغيرة للمسلمين جاز وليس له أن  
 يرجع منها بعد ما فيها وتمامها أن يغير منها إنسان واحدا أو اثنين  
 ذلك وهل يصح بالتسليم المتولي ولا راية عن أصحابنا وقد اختلف المشايخ  
 فيه ولذلك إذا جعلها خارا للأهل من المسلمين وحل بينهم وبينهم فإذا زفها  
 واحدا بالهنة أو أكثر ولا سبيل له بعد ذلك عليها فإن مات لم يبق شيء من  
 ذلك ميراثا وإذا سلمها إلى المتولي بغير العتق ذكره شيخ رحمه الله في الأتمثل  
 فضلي قول من قال في مسألة العترة أن العتق لا يبرئ التسليم إلى المتولي بغير  
 العتق من العترة والخاف والعرف أن العترة لا يكون لها متولي في العادة  
 فلا يعتبر بغيره بخلاف الخاف ولذلك الاستدراك جعلها في العتق فليس يكون

ويؤمنون

ويؤمنون وتشرب منها إنسانا وسلمها إلى المتولي فليس له أن يرجع بعد ذلك عنه  
 وكذلك الخوص والبر جعله في أرضه قال ولا بأس بأن يشرب منه ويسقي  
 وأبنته ويجريه ويؤمنه من ذلك شرب الأمانة الجاهلي رحمه الله إنما العاقبة  
 عبا بغيره وبغيره ما السقا الذي يكون في بلادنا إذا جعلها لا يشرب  
 ما إذا إنسان أن يؤمن بها أكلت المشايخ فيه وأجمعوا أنه إذا وقف للأهل  
 أنه لا يجوز الشرب منه وكذلك إذا جعل داره سكنى للسكان ودفعها إلى ولي  
 يقوم بذلك فليس له أن يرجع فيها وكذلك الرجل يكون له الدار يسكنه ويجعلها  
 سكنى الحاج والمعتمدين ودفعها إلى ولي يقوم عليها وسكن فيها من رأى  
 وليس له أن يرجع فيها وكذلك إذا جعل داره سكنى للعترة والمراطين  
 ودفعها إلى ولي يقوم عليها فليس له أن يرجع فيها وإن مات لم يكن ميراثا  
 عنه وإن لم يسكنها أحدنا لم يحصل أن التسليم على قول من يستحب التسليم  
 وهو قول شيخ رحمه الله يكون لأجد الطرفين أقالا ثبات البدل في عتقها  
 أو حصول المصود وذلك بالسكنى في مسألة الدار والعترة في مسألة  
 الحان وبالله في مسألة العترة وما أشبه ذلك وعند أبي يوسف رحمه الله  
 التسليم لغيره بشرط ولا بأس بالعتق في العتق في هذه المسائل ولا حصول  
 المصود بالعتق أو التزول أو القسرة ويثبت في العتق في هذه المسائل ولا حصول  
 حشيد رضي الله عنه في جميع ما ذكرنا أن له أن يرجع فيه وسبيل ما صنع منه قال  
 محمد رحمه الله عتق هذه المسائل قال ما أسكني غلابا يسكني الخ  
 والعقير يربو به إذا جعل داره سكنى الخاة أو سكنى الحاج والمعتمدين يجوز  
 للعقير من الخاة أن يسكنها كما يجوز للعقير من ذلك تزول الحان والدين في  
 العترة للتسليم عتق العتق والعقير ما غلة ما غلة ما غلة والعقير إلى  
 أنه يغالي بماله المال يكون من المشايخ خاصة دون العتق بخلاف السكنى  
 لا حشيد العتق في العتق أن العتق مستثنى من ماله العتق بها  
 بعينه عتق مسدق من التزول في الحان والسكنى في العتق الدار والدين  
 في العتق وبالله إذا الرجوع يمكن أن يحد ذلك في كل منزل ودنيا لا يربو بها  
 بل جعل هذا المعنى يسوئنا بين العتق والتزول ما السقا يدها نحو من والبر  
 قال الحنفية رحمه الله في وفقة إذا جعل الرجل داره سكنى للعترة مسكن  
 للعترة أو مسكن بعض العترة يعمل الدار أو العتق فارجع لأسكنها العتق  
 للعقير ما يهدد الوفاة أن يكون من هذه الدار ما لا يحتاج إلى سكنها ويجعل العتق  
 ذلك في عتق هذه الدار فباعت بعد ذلك بعد ذلك العتق أو المسألة وفي النوازل  
 أبي حاتم وإخراج إلى المودة ويخرج من عتقها عليها وروى محمد رواية أخرى لا يردون  
 أو يسكني حشيد العتق ويثبت من عتقها عليها وروى محمد رواية أخرى لا يردون  
 الناس ما التزول سنة وموخر سنة أخرج ويخرج من أجزائه وهكذا إذا  
 جعل فريسه حبسا فإن كان يربو عليها صح هذا بركة ويثبت عليها  
 وإن لم يربو عليها أهدوا لغيره ويثبت عليه من أجزائه قال الشيخ أبو العباس





الناظر في سببها في المسجدان يجوز احادته سطحه لموسى قال الخفاف رحمه  
الله في وقته اذ جعل داره بمكة سكنى للحاج فليس للمحاجر ومن ان يكتنوها  
واذا مضى الامر للموسى المرمي ويسكن عليها من مواسمها وما فضل بعد ذلك  
من علي العفراء والمساكين في المنفعة اذ جعل فرسه حديدا عيسى في الرباط  
وعزير عليه فان استغنى عنه يواجره الا كما مر بقدر رعايته فان لم ي  
يوجد من سببها يبيعها الا ما مر ويوقف مئنته حتى اذا احتجج اليه فطر  
سببها يبيعه فترى عيسى عليه في بناوي ابي الليث رحمه الله رجل  
سار رباطا لاسماعيل علي ان يكون في بقة ماء اذ حيا فليس لاحد ان يحوجه  
من يده ما له بطهر مئنته ام يستوجب الاخراج من يده كسرب الحنظل  
او ما استشهد من العسوق التي ليس فيه ربحا بل لان شرط الوقت  
عند اعتبارها ولا يجوز ثقلها الا للضرورة وفيه اعتبار رباط المحتلة اذا كان  
منها سكة والعهدة الرباط فبني ثلثا والساكنون الذين كانوا اشدان في  
سكنوها وانا دعيرهم لانه يتردد على وجهين اما ان يقدم بعضها وانه  
هذا الوجه الذي كان يوافقها الحق من غيرهم لما ذكرنا واما ان العفراء كلها كان  
سكنا هي راي وقد لفت اذ لم يهدم اصلا ولكن زيد عليه وقصصه في الراب  
كانوا منها الحق من غيرهم لما ذكرنا واما ان العفراء كلها وفي هذا الوجه الذي كان  
بها وغيرهم بها سواء في السكنى كالسكناء في الجبل وهذا السبب السكنى  
وفيه اعتبار الجبل قطعة ارضه مئنته وذو فاضلها افراد رجلا من اهل  
بائكة الذرية يبي بها في الوضع الذين واهل العفراء وحلي في رجلا يجمع المئنت  
غير رما اليه من اهل العفراء فبني على وجهين ان كان ارضه ارض المعفرة  
سبعة لا يحتاج اليه ذلك المكان اليوم لا يابى به وان لم يكن في ارض المعفرة  
والعنفرة الى ذلك المكان يرفع المياويدين فيه قال هلال رحمه الله في  
وقته اذ استخرج الرجل موضعها وحصله طريقا للمساكين واستهد عليه  
فانه يجمع ويستقر لجامه مدور واحد من المسامكي على قول من يستقر النظم  
في الاوقات وعلى قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجمع ويكون له حق الوجوه  
ويؤبى المسكين يراعى او حنيفة رحمه الله انه لا يرجع في المعفرة في الموضع  
الذي قد لا يردكي اليه ينشئ له بيت فيها يفي حاجي عن الحاكم المدعب  
المجهرة به اذ قال وجدت في الزيادة عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يردف  
المعفرة في الطريق وهذا الذي استنفدت من حنيفة قال هلال رحمه الله  
وكذلك العنطرة جدها للرجل المسكين ومطرقون فيها لا يكون بناوها  
ميراثا للورثة وقد صار روقا فعد حنيفة العنطرة طرقات الميراث فيها  
وهذا يدل على ان موضع بنا العنطرة لم يكن ملكا للبناء وهذا هو الظاهر فان  
الاسنان انما يكتسب بنا العنطرة في الميراث العامة فيكون هذا الرأى على  
حيوا ووقف البناء للبيعة دون العفوة وقد ذكرنا الكلام فيه فيما ذكره  
كانت للمساكين اراة وان يحرموا معفرة المسلمين فبني على وجهين ان كانت

انهم

انهم قد ايدت رست ملاس بذلك فان بقي اثارهم في اثارهم بان بقي من  
عظائهم فانه ينشئ من جعل معفرة للمساكين الا نرى ان موضع مسجد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سار كان معفرة للمساكين فبنيت وكذا مسجد  
رجل له داران ان جعلها رباطا للمساكين او يبيعها ويبيد في بنائها او يبيعها  
وسببها يبيعها عدا فبنيته اي ذلك افضل حتى من علي بن احمد ان  
جعلها رباطا افضل لان معفرة الرباط اذ ورثت العفراء في البيت رحمه  
الله ان جعلها رباطا افضل لان معفرة الرباط افضل او ورثت العفراء  
اي السبب رحمه الله ان جعلها رباطا او لم يجعلها رباطا لا افضل ان يبيعها  
وسببها يبيعها لا اذ لم يكن الرباط وقت الحجب وتصير ما لنا للمساكين  
وفي ذلك صدر للمساكين فبنيته او يبيعها وسببها دون ذلك في الفضل ان  
سببها يبيعها عدا فبنيته الحيت بعد ما قد لا يخرج الامم عن الرأى  
ان لم يكن من العفراء رباطا لانه عليه خيرا في ارض الحرب ولم يجر لوالده  
لا عذر لكونه راجع ربه عذر روات العفراء انظر ان الارض معفوة واحدها الله  
السنن والسبعة رباطا لكونه وانه وعظمت مواسمها للفقراء يبيع شيئا  
منها ويبيع شيئا في العفراء او في مئنته فبني على وجهين ان يبيع سبب العفراء  
لا يبيع لما ربط له ثلثه ذلك وما لا فلا ولكن يبيع هذا في الرباط مقدار  
ما يحتاج اليها ويبيع ما زاد على ذلك في ارض الرباط الميراث الرباط سبب  
الفاصل الا ما سبب اسلام محمود الارمني من مسجد لم يبق له نور وجرب  
ما حوله واستغنى الناس عنه هل يجوز جعله معفرة قال لا وسببها يبيعها  
عن المعفورة في القدي اذ اريدت ولربح في بنائها انما لمولى العفراء لا يبيع  
هل يجوز زراعتها واستغلالها قال لا ولها حكم المعفرة وسببها يبيعها  
رجل دفع ارضه على المعفرة او لها معفرة واحدها من يدها ومن يبيعها  
وبالد العفراء لا يبيع للمعفرة لعلية الماعنرها فبنيته فساد فلا بد  
ببها فان كانت الارض بحال لا يربى الناس عن وزن الموي فيها لذلك السداد  
ليربها البيع لاهامارت معفرة وان كانت يربى الناس عن وزن الموي فيها  
لكن في السداد عليها البيع لانها لم يصب معفرة نادا اعتمها فالمستغنى ان  
ان يبيعها يرفع ايها عليها لا صارت ملكا للمستغنى وفيه ايها جوقا  
في معفرة فاما واخران يدين فيها مئنته فان كان في المكان سبعة يدين وفطر  
هذا من سبب المصطفى في المسجد اذ تراه في الرباط فبني اجزاء فان كان في المكان  
سبعة لا يراهم الا اوله وان لم يربى فيه سبعة يراهم اذ كان في المكان  
سبعة مع هذا ومن فيه غير الحاكم لا يكره هكذا قال ابي الليث رحمه الله  
الله قال لان الذي جعله ليزي اي ارض فهو ربة ارضه فبنيته في ارضه  
جوزا فدين فيه غيره مئنته لا يبيع المعفرة في حجب فبنيته من غير  
يدين فيه ولم يره به ان المعفرة كان في ملك الحاكم لان في هذه الصورة يدين  
العفراء يبيع ملكا للمالك والمأرا اذ به ان المعفرة كان في ملك غيره وان كان في ارض



ساج او منبره ونحوه ذكر في اخوكرا هبة وانتماء الناطق وقال اذا جعفر قبرا  
 في غير ملكه ليدفن فيه ميتا ليدفن عيسى ميتة لا يبتس الخبر ولكن يعين  
 متبه جعفر وكان فيه دعاية الجعفر وان من الميت في ارض غيره غير اذن  
 المالك بالخيار ان يساير باخراج الميت وان سنا سوى الارض وزرع فوفتها  
 لان الارض ملك طاهر بها وباطنها فكان له ان يستخلص الطاهر والباطن  
 وله ان يترك الباطن ويسبق بالظاهر فينتاوي اي الميت رحمه الله مواضع  
 سوات على شرط حييوت عمرها اخو امواستلوا عليها كما ان للسلطان ان  
 اجاز العشر من علايقا وهذه الخراب مستغنى على قول محمد رحمه الله لان  
 ما في الخجون عنده عشري والموت يدومع الما اماح السلطان من ذلك  
 لرباط سنيا واذ المتولي ان يصرف ذلك المتولي الرباط ملكه ذلك اذ كان الموت  
 وفسر او قطعت للموت الاكل اذا كان عتقا ولا يحل صرفه الى الرباط لان مقتضى  
 العشر العشر وان اراد الحيلة في الحيلة في ذلك ان يصرف المتولي ان العتق  
 يصرفون الى الرباط وذلك انما من علمه الركون ولو اراد صرف الركون الى  
 بيت الميهر في المنطرة لا يجوز وان ارادوا الحيلة والحيلة ان يصرف الميت في  
 على العتق من العتق بدفعه الى المتولي ثم المتولي يصرف ذلك  
 الى رايه لا يبيع بها نحو الموت وما سناكل حلالا ثم يمتد لي ان يمتدوا  
 سنا وان كان ثمار الحيا حية فالأختار من ذلك اهل السنة لا يبيعون الميت  
 ذلك وبعث للعقرا دون النازلين بها وهذا اذا لم يعلم ان وقف على العتق  
 لها اذا علم ذلك لا يبيع لعقرا ان سنا لواء منها في متاويكي اي الدين  
 رحمه الله رجل دفع الى اخاه مردا عريان وهي دارسكتها العتق اذ راهر  
 واسم ان سنا في باحترام وحقا ويتفق على المعقنين منها فاعلم بحق الملام  
 ذلك اليوم الى الخمر والخمر وقد كان استمرى مثل ذلك الخمر والمير بالقسمة  
 ففقيه لك الدرس بهذه الدواهم من لا يحالف امره والله اعلم الفصل  
 الثاوي والعشر في المسائل التي يعود الي وقف الاختيار والى الاستجار والى  
 يكون في المعقنة والميهر وفي طريق العامة رجل وقف شجرة اصلها  
 مع سوايات السنين منعوه بهارها وياوداها اركان منعوه بها  
 ليد او عقما مع الارض منع ذلك سلطان كان منعته ببارها وادوا  
 لا يبيع اصلا الا اذا سنا عيناها وان كانت منعته ببارها بوط اصلها  
 ويصدق بمنها لان طريق الانتفاع بها في هذه الصورة هذا وقت سنا  
 اصلها على سنا ويكسب الويلين بعصمها بقطع التماس ويترك الثاني  
 لان التماس لا يدفع به الا بالقطع به الا بالقطع بلاف عرا التماس في موقفة  
 على العتق اصنافا جرها من المتولي وطرح جهها السدي وعرس الاختيار  
 سنا في المستجارها لا سنا في رصيرت لا رصيرت لا بها ذلك المورث ويوجدون  
 بملعها لان الاخرة ذرا فقسنت بموت المستجار ولو اراد ان يورث ان  
 يرجعوا في الوقت سنا ليدوا فاد السدي في الارض ليس لهم ذلك رجل عرس

ديما يبيع

الصل الساج

عند العتق والارث

الاجل

استجار الى الشارع بثبات الغارس وتلك ايهن فجلل احدوها حفته للسيد  
 لا يكون للسيد لان خصته سنا بعة في المفتول رجل عرس استجارا  
 منعته وقال لامرته في محنة اذ امت انا يبيع هذا الاستجار واسرى بها  
 في كفي والخبر للعقرا والدين لسراج مستغنى بعبه ثمرات ويزك امراته  
 وورثها راوا شري الوتره الكفن من الميراث وسمو وبيع الاستجار ويطرح  
 من بعض الاستجار بعد ارا الكفن يعني يرفع من الكفن هذا المقدار يصرف للمراة  
 الباقي الى الخبر وهذه السراج لان الزوج امرها بصرف المتروك ملكا مشاة  
 فبيع ثمنه على هذه الاشياء الثلثة رجل وقف منعته على ثمانية واربع  
 ايدا ما سنا وادوا اخره على العقرا عرس الواقع منها شيئا فان عرس من علمه  
 الوقت فالشجرة لا وقف وان عرس من مال لعنته فان قال عبد العرس  
 انه لا وقف فهو للوقت وان لم يذكر شيئا فهو ميراث عنه فسرير وفقت  
 على ارباب شسين في يد متولي باع هو المتولي ورق استجارا لثوب جاز لان  
 هذا بمنزلة العلة ولو اراد المستري قطع ثوابه هذه الاشياء وبيع لان هذا  
 ليس ببيع في مجموع التوارك سبل بخر الدين رحمه الله عن استجارا في المعقنة  
 هل يجوز صرفها في عارة المسجد قال نعم وان لم يكن وقفا على وجهه اقول  
 له فان تعلقت بخواطة المعقنة الى الخراب انصرف اليها والى المسجد قال الى  
 ما وقف عليه اريد وان لم يكن لا مسجد متولي ولا للمعقنة فليس بغير  
 فيها دون ان القاضى وسبل هو فباعين رجل عرس بالحق في المسجد فكتبت  
 بعلين سنا وادام متولي المسجدان يصرف هذه الشجرة الى عارة بربط هذه  
 السكة والعارس بقول هي سنا ما وقفها على المسجد قال الظاهر ان القاضى  
 معها للمسيح ولا يجوز صرفها الى ليد ولا يجوز للغارس شيئا صرفها الى عارة  
 لعنته في سنا ركا اهل سيد يند مسجده سنية ففاح سنا العتق وان يقطر  
 وايضا الفناج قال الصدر العشهم رحمه الله والمنعارة لا يباح لانه  
 صار للمسيح ولا يصرف الا الى مصالح المسجد والله اعلم الفصل الثاني  
 والعشرون في الوقف في الاوقاف التي سني عنها وما يقبلها من  
 صرف قبل الاوقاف في حق اخر في سنا وفي اي اللبث رحمه الله سنا نعت  
 بالامر في شربة فخرت القدي وانعزم اهلها وعند هذه القدي فقه اعزى  
 لها خوسم سنا الى الاخر كوزان اجد الاخر من تلك البير يبيع في الخوسم هذا  
 على وجهي اما ان عفت الثاني وفي هذا الوجه لا يجوز ذلك الا باذن واما ان لا يبيع  
 الثاني وفي هذا الوجه يبيح ان يصدق بالامر على وقت بمر العقير يبيح  
 في الوقف لانه بمنزلة العتقة قال ولو اراد القاضى ان يصدق ذلك من غير هذا  
 الطريق لا يباح له وهذا الفصل الذي ذكرنا باقي على قول محمد رحمه الله اما  
 على قول ابو يوسف رحمه الله في ما ذكرنا قبل هذا من مسألة المصير الملقى  
 في المسجد لانه لا يجوز على ملك مسجد عوارا المسجد بل يكون في مسجد اخر لا  
 ثاني ويبيح للعقرا ان يعرف الاخرية عانة الموص على قوله رباط على باب الرباط فلهذا

سبل الشجر في العتق









عليه ذلك رجوت له في الاستحسان ان يتفق مثل الذين ماله على المسجد  
فيكون لكن هذا واستحسانا لم يجب ان يكون في دفع الزكاة عن نفسه  
اسا الصانع فواجب غانه ذكره وكالة الميسوط ان الوكيل بقضا الدين اذا  
صرف ماله الموكل اذا قضى دين بنفسه تصرف في ماله موكل من ماله ضمن  
وكان مشير على قضاء دينه ولهذا المعنى عند ائمة الشيعة والشافعية والحنابلة  
وكما تصدق الشافعية بوجه الله مسئلة الوكيل بقضا الدين وذكر محمد  
وجه الله مسئلة الوكيل بقضا الدين وذكر فيها القياس والاستحسان  
والذكر في وكالة الموكل اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم وقال له تعفها  
الى بلان فتعي عني فذبح الوكيل عنهما فالتباس ان يكون مشير على اداء  
ان يحبس الالف التي دفع اليه لنفسه لا يكون له ذلك وفي الاستحسان  
ان يكون مشير على ان يحبس الالف التي دفع اليه كحقه ونفي على ما ذكره  
الصدر في الشفيع مسائل ابتلى بها اهل العلم والفضل منها اذا اسالك  
للعقوبات وخطب بعضها ببعض يصير ضامنا للمجبر ذلك واذا ادعى  
ما روي ما من ماله بنفسه وتصير ضامنا للمجبر فلا يحضر عن ذلك المحضر  
فوجب ان يسبب ان الفقير ليا ان له بالتبضع حتى يصير ضامنا له بماله  
ومها ياتي مودا اذا قلنا وسبب للمعقوبات بغير امره فهو امين فان خلط  
مال المعسر بماله البعير يصير موديا من ماله بنفسه وتصير ضامنا  
للمعسر فلا يحضر عن ذلك المحضر بغير امره الفقير اذا اذاد امره صار موكلا  
بغيره وما لا يحضر له وتصير ضامنا له بماله في ماله في العظمى ماله  
موقوف على سبيل الخير والعقوبات بغير امره موقوف على المسجد  
الحرام مع ما عرفت من غناهما بمراتب الاسلام بانه مثل ما روي لروى  
واحد من الفقهاء في تلك الحادثة اما المال الموقوف على المسجد والحرام ان  
لم يبق المسجد جامعة للمالك فلفقاضي ان يصرف في ذلك لكن على وجه  
العرض فيكون دينا في ماله العتيق واما المال الموقوف على الفقراء فانه ينفق  
الى المحتاجين اولى غنا من ابناء السبيل كما لا يخفى وجه العرض لانه موقوف  
الى المصروفين لبيت الفقراء وان قلنا انه لا يجوز ولكن لما راي غير من فائدة  
المسكين حوا ذلك يصرف على وجه العرض فيصير دينا في ماله الفقراء  
اعلموا ان محصل الفاعل في العشرة في المتقاربة في متناهي الغنى  
بذل وقت منوعة بلغة الصدقة على ولديه فاذا التقوا على اولادها واولاد  
اولادها ابدا ما سئلوا فاذا انقض احد الولدين وحلفت ولدا يصرف  
نصف العلة الى الولد الباقي والنصف الى الفقراء فان مات الولد الباقي  
من ولدي الوافق صرفت العلة كلها الى اولادها واولاد اولادها فان شرط  
الوافق سراحي والوافق اما حبل العلة لا ولا اولادها بشرط ان ينفق  
الولدين ولم يتفرقا في الاول فيكون نصف العلة للولد الباقي والنصف  
للفقر واللفظة الصدقة فيه انها تحبل قال في محنته جعلت داره صدقة

موقوف

موقوفه على المحتاجين من ولدك واليتيم ولده الا يحتاج واحد له النصف  
من علة الارض والنصف الاخر للفقراء عموما بقوله صدقة موقوفه  
اراد المتولي ان يقرض ما فضل من علة الارض ذكره وصايا بنت علي باب  
الشيخ رحمه الله رجوت ان يكون ذلك واسعا اذا كان أصغر وأخر  
للعلة من مسان العلة ولو اراد ان يصرف فضل العلة الى مائة على ان  
يزده اذا خرج الى العمارة فليس له ذلك ويشي ان ينثره عناية التبر  
فان فعل مع ذلك توافيق مثل ذلك رجوت ان يكون ذلك ميراثه عناية  
وحسب عليه وفي مناهي العنق انه يراعى العنان مطا فاولوا حائل  
ما اثنى في حاجته وحله بولاهم الوقت صار هنا ما للباقي لانه صار  
مستحقا لو اراد ان يراعى العنان بفعل احد من عمن اما ان يتفق  
ذلك كله في مصلحة المسجد ان كان الوقت على المسجد ان كان الوقت على  
شي اخر ينفق على ذلك الشيء او يرفع الامر الى القاضي لم يامر القاضي رجلا بغير  
ذلك منذ الوقت ثم يدفعه اليه بعمل وقت بعد غايته وقتا صريحا  
فله ان يرجع عند ان الوقت بعد الوفاة وصية والموصي ان يرجع في  
وصيته سبل بسم الاسلام محمدا والوحداني رحمه الله حين وقت  
شرا فنفقوا وادان يرجع فيه قال يرفع الى القاضي حتى يفتح بسم القاضي  
الوقت رجل وقت منوعة له نصيبها على امرائه ونصيبها على ولده  
بعينه على انه ان ماتت المرأة صرف نصيبها الى ولده ولحق الى الغنى  
تومات المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب لان الغنى  
شرط نصيبها لولده والابن الموقوف عليه من اولاده واذا كان الوقت  
على ارباب معلومين يجمع عددهم فيقريب هو لا ارباب مستوليا  
بدون استظهار في القاضي ذكره في مناهي اهل سمرقند رحمه الله  
يقع اذا كانوا من اهل الميراث وتساووا هذه المسئلة على ما اذا مضى اهل المسجد  
منها بغير امر القاضي وقد ذكرنا تلك المسئلة فيما تقدم وذكرنا احتياط  
الصدر في الشفيع رحمه الله في تلك المسئلة انه لا ينفق التولية بغير امر  
القاضي واحتياط في هذه المسئلة هذا ايضا انه لا ينفق الا بامر القاضي وذكر  
الخصافي في وقتها خلاف منوعة مع رفق يجلو بها ومنزل معيهم واحد  
الغير تمت ما قاله ينبغي له ان يسير في عايد الامم مكان المعقول بعمل  
في هذه الصدقة وان حبل اجد منها به ينبغي ان يتفرق العتق اليها اهلها بامر  
هذه الصدقة دفع الخلق او مسك دارس الخيانة وعلى ما هو اهلها بامرها فادبره  
القاضي باؤش الحبا بكم غلة هذه الصدقة وكان ارضى الخيانة اكثر من  
فحنته فهو متطوع في الفضل ضامن له وليس كاهل الوقت من الرزق والفا  
شي نأفد اهل الوقت كانوا متطوعين وكان الحبا في صدقة على  
ما قلنا وعليه ومسئلة حبا بعد الوقت صارت وانعقد في زمانها  
فان في بعض المشايخ انها في مال الوافق لا فيها صارت ممنومه الرزق فتعده





فصار كمن ياتو المديري متولى الوقت اذا قام الى عمارة الوقت واذا ان بالكل يوم  
 احراما ليس له ذلك رجل جعل رصده مديرة او حيا بالعلقة او مسكرا سقط  
 عنها الحراج لان سيب وجوب الحراج الارضى لتاميه العاجلة للزراعة وكرة  
 الحجاب رجة الله في رجة اذ وقت الرجل بلباس من دارة فان وقفه بطريقه  
 حاروان لم يقف بطريقه لم يقف لانه او لم يقف بطريقه لم يقف لانه لم يقف  
 سادا يصعب به اذا كان لا يقف ان يركب ولا يسكن لانه لا يقف له في قناري  
 او اللب رجة الله فموقف جميع العلة وقسمها على ارباعا وجرم واحد منها  
 بضميمة الجاهة بعينه والما خربت العلة واذا لم يجرم ان يجرم من العلة  
 الثانية بضميمة في السنة الاولى مقدما على وجهين ان احنا والمجور ومن  
 القدر ليس له ان يجرم من العلة الثانية ذلك لانه لما احتار بضميمة القدر  
 سلبه لشر كما اجد ومن جهة القدر ولم يجرم من جهة اخرى ومن بضميمة  
 هذا المجور سلبا وان احتار لشر كما سلب من جهة اخرى وبضميمة قله  
 ان يجرم من جهة اخرى مثل ذلك لا يجرم من جهة اخرى احد وجهيها على  
 القدر بها استهلك القدر من جهة المجور في السنة الاولى لا يجرم من جهة  
 حق القدر ومنه اسرار على اوصي ان يوقف من ماله كذا وكذا درهمين  
 بطريقه عليه فالوصية باطله وقت او لم يوقف لانه لم يوقف بشي للعالم  
 و ذلك خلاصا لوصية والدين فهو ما بال الوارث فان قال ان ماري  
 الوصي ذلك الان يوقف ذلك من ماله لانه لما قال ان ماري الوصي  
 ذلك مكانه قال يعطى الوصي ذلك الا ان يوقف ذلك المقتدر من سخالو  
 بض على هذا الصبح من بعض قال ان كنت متولى جازوت وقت على  
 العفرا وكنت استهلك من ماله او قال لم او ذكوي فاذوا ذلك من  
 سالي بعد موتى فان رجة الوارث في ذلك يعطى الوارث من جميع الماله  
 والتركة من الثلث لان في الوقت يوجد ذلك من تركته من غير اقراء  
 ملكه بل الاكراه فانه في الزكوة لا يوجد من تركته وان كدبه  
 الوقت يعطى الوقت والتركة من الثلث وللوصي ان يخل الوقت على العلم  
 سريدا لوصيهم الوقت بانه ما يحب ان ما فيه من كونه يعطى لوصيهم  
 اقراء به بل هوهم ما نالوا واستحقاقون فان جعلوا اعباء ذلك من الثلث  
 كما سلب الخلف وان يخلوا اعباء الزكوة من الثلث والوقت من الجميع كما لو  
 اقراءه الوارث اسد اعير جعل حد على دار الوقت لم يجرم في عتقها فله الثلث ان  
 اراءه الا عتقا فان يجرم ان يبيع الحد من اخر ثمره يجرم منه لاهل الوقت لم  
 يجرم على دار الوقت فان يوقف ماله الوارث فان يجرم من الثلث والثالث  
 ويعطى الحد الوارث وان يجرم الوقت لاهل داره مقدما على وجهين اكل  
 ان يكون لجان وقت ملة مثل عمارتها منها والحكم منه ان يصاحبه  
 الجا فوثنان يا حشر والعلم ندم ماله عنه الى حد الوقت لاهلها بضميمة  
 ذلك والعلم هو المديري ليدفع هذا الضرر بالوحدة الثاني ان لا يكون لجان

وحيث

الصلوات

الوقت

الوقت غلة تملكها رفاها منها وفي هذا الوجه يدعيان الامر الى القاضي  
 لبا من القدر بالاستدانة على الوقت لاصلاحه لان الاموال استدانها  
 الجا فوثنان الوقت يعطى لرجع الضرر والقاضي هو المعين ليدفع الضرر  
 رجل عليه ديون وله صنعه ستاوي فسترة الاف درهم فوفتها  
 وشروط علامتها الى نفسه مضدا منه الى المعاطلة وشهدا لشهود  
 على ماله حيا اذ الوقت وحازت الشهادة ما ساجوا الوقت فكلما  
 دمنه ملكه وجوز الوقت مع هذا الشرط مولى ابي يوسف رحمه  
 الله على ما مر مثل هذا وما ساجوا لملتهما ولا ينافي ذلك لان  
 الوقتية حرجية عن ملكه فان فصل من فوته شي من هذه الغلات  
 فله ان يجرم من ماله لان الغلات تفتت على ملكه القاضي اذا اطلق  
 مع ملك الغلات يستحقها هل يكون ذلك حكما بطلان الوقت بطلان الطلق  
 البراءة الوقت يجرم من ماله ويجوز البيع وان لعلق لعمر وارت الوارث  
 لا يجرم من ماله ولا يجوز البيع وهذا لان الوقت لو بطل لقول ملك  
 وارث الوقت وبيع مال الغير لا يجوز سبيل سبيل الاسلام يجوز  
 الاول لغيره عن بيع ماله ويجوز دفعه وكتب القاضي الشهادة  
 على الصك لا يكون ذلك مضدا لبيعة البيع وهذا صريح ظاهر لان  
 للفقهاء سبيل من الشهادة والدعوى وغير ذلك ولم يوجد ذلك  
 ههنا في واقعاتنا طاعني رجل جعل فريسا حبيبا في سبيل الله فقل  
 ما ليس لحدان بواجب لانه اقل لا مخرجات احتاج الى ابرار ليقف بواجب  
 بقدر رفقته وقد سرت المسئلة من قبل قال الطاعني رحمه الله  
 هذه المسئلة لتل على ان المسئلة اذا احتاج الى ليقف بواجب فقل  
 بعد ما ينفق عليه فيه ايضا مثل الوقت اذا اخذ العلة ومات ولم يجرم  
 ما اصنع لم يجرم والامانات سبيل مضمونه بالحيث عن جليل الاج  
 سبيل معدود من حملتها هذه المسئلة وقد ذكرنا انها نوافذ  
 ذكر الحصان رحمه الله في وقته اذ جعل الرجل اماله صدقة مؤتمنة  
 الله تعالى ابداله على مؤتمنة من يجرم على المشاكرين واخرها من يجرم  
 ثمار حبيها من الرجل الذي جعلها اليه لكونه في يده الوقت بمررها  
 وانفق منها واخرتها رويها كثيرا والبد من ماله فكل انما رفاها  
 لعقبي يدري ولعقبي قال اهل الوقت انما رعتها للوقت فالقول  
 قول الوقت والزرع له من قبل ان البذر له ومنه السيلوان وماله  
 جعل اليه من ذنوبه مؤتمنة على نفسه وسئل وعقبة ابداما تاسلوا  
 ومن يجرم على المشاكرين والعقرا وسبيل الوقت ان كل من انقل من  
 مذهب ابي حنيفة رحمه الله الى مذهب الشافعي رحمه الله خرج من الوقت  
 فهو على ما سطر لخرج احد منهم الى مذهب الشافعي خرج من الوقت  
 وان ادعي بعضهم على بعض لما نقل من مذهب ابي حنيفة رحمه الله الى

الامانة  
 www.dawateislami.net







بالصنيع اريد ان يقول انفسه اذ كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب  
 وانه اذ كان غائبا عن المجلس ثم اذ كان الموهوب حاضرا او غاب  
 له الواهب انفسه ففرضه في المجلس اذ بعد الافتراق عن المجلس مع  
 نفسه وبذلك يتبين ان الواهب لا ينفك عن نفسه بعد الفرض لا يصح  
 الا في المجلس ولا بعد الافتراق عن المجلس وان لم يرد له بالفتن من غير  
 ولم يره عند ان نفسه في المجلس مع نفسه استحيانا لا ينفكا وان نفسه  
 بعد الافتراق عن المجلس لم يره مع نفسه فبما ساقا استحيانا فلو كان  
 الموهوب غائبا وذهب ومنع الجواب منه كالجواب فيما اذا كان  
 الموهوب حاضرا وحصل الفتن بعد الافتراق عن المجلس اذ كان الفتن  
 باذن الواهب كما استحيانا لا ينفكا وان كانت يعتبر اذن الواهب لا ينفك  
 فبما ساقا استحيانا والله اعلم وما يصح بعد الفصل في فتاوي  
 ابن السكيت رحمه الله قال ابو بكر اذا قال الرجل لعنتموه وهبت عهدي هذا  
 لي والعهدة حاضرة في الموهوب له العبد ولم يقل فليت حارث العبد  
 ولذلك لو كان العبد غائبا وذهب ومنع نفسه ولم يقل فليت حارث قال  
 المعتز ابو السكيت رحمه الله ويقول ابو بكر يا عبد وشي اذ لو كانت وهبت  
 لك ولم يقل فليت حتى تنقح كعشرة الواهب يجوز عن ابن يوسف  
 املا رحمه الله انه لا يجوز ما لم يقل فليت وفي الفتاوى اعتبار هل قال  
 بحسبه بالارسيد اسد من سرقه ذهب ورقيقها ان قال الحق عند ما  
 قال هذه المقالة فليت ما رأت الارض له فان لم يقل فليت لا يملكه والمسئلة  
 المعينة بحال في هذه المسئلة في الجواب وفي الفتاوى ابراهيم بن محمد رحمه  
 الله اذا وذهب حادثة لم يرد في الحارث في البيت ولا في البيت فليت  
 فليت لم يجر الا ان يكون حاضرا وقد ذكرنا ان الفتن لا يجر الا بالفتن  
 دون حاضري وانما هو وحكي وذلك بالصلح وقد اشارت هذه  
 المسئلة الى الحكي وهو الفتن بطريق الصلح لانها اذا كانت حاضرة  
 هم يمكن من تنصيف حصته وهو تفسير الفتن وهذا قول محمد بن  
 اسد حاشية وعن ابن يوسف رحمه الله بالصلح ليس بغير هذه  
 الجواز في الفتن الصلح فاما في الفتن الفاسدة فالصلح ليس  
 بغير بل اختلاف وفيه ايضا وذهب لرجل ثوبان في صدق وفقدانها  
 ودمع الصدوق في الفتن قال هذا ليس بغير لما وذهب له وان كان  
 الصدوق في مفتوحا فهو قاض لما وذهب له لان في الفصل الاول لم  
 يصرح بغير الموهوب والموهوب له بخلاف الفصل الثاني وذهب  
 لرجل اذا فيها متاع الواهب ودفعها الى الموهوب له فالفتن باطله  
 هكذا ذكره الزوائد ومعناه ان الفتن تامة وفي الفتاوى يقول في الدار  
 متاع الواهب او انسان من اهله الاصل في حيا هذه المسئلة استيعال  
 الموهوب بملك الواهب بغيره ثم انما ذكرنا ان الفتن شرط متاع الفتن

واستغفار

واستعمال الموهوب بملك الواهب بغيره ثم انما ذكرنا ان الفتن شرط متاع الفتن  
 لان الموهوب ما دام مستغفرا لا يملك الواهب كان بغير الواهب فانه  
 على الموهوب وفيما يرد الواهب على الموهوب بغيره ثم انما ذكرنا ان الفتن  
 له ما استغفرت ملك الواهب بالموهوب لا ينفك عن متاع الفتن لان الموهوب  
 قاض لا مانع منه عن متاع الفتن لان استغفرت ملك الواهب بالموهوب  
 لان يوجب الواهب بغيره على الموهوب ولا يمنع بغيره الموهوب له ولا  
 يمنع بغيره الفتن حيا الى كثر المسئلة يقول الموهوب وهو الدار مستغفرا  
 ملك الواهب بغيره ثم انما ذكرنا ان الفتن حيا الى كثر المسئلة يقول الموهوب  
 الا يري انه لو دفع الدار وسلبها اليه فانه ينفك عن متاع الفتن لان الموهوب  
 لرجل غير اياها وجعل الفتن بغيره الموهوب فالفتن بغيره الموهوب  
 بالسكيت وفي الفتاوى اذ وقع التسليم فاعلم ان الواهب لا ينفك عن متاع الفتن  
 بالفتن بعد دفع الدار ولا ينفك بملكه مع السكيت بملكه في الفتاوى  
 ولو ذهب ما في الدار من المتاع وما في الجواز والى الجواز من الطعام فالفتن  
 تامة لان الموهوب هو ما يملك ملك الواهب وليس بغيره الموهوب  
 وذلك لا يوجب بغير الواهب على الموهوب الا ما يملكه ان بغير الواهب فانه  
 على الدار قاله والى الطعام من المتاع فالفتن لان هذه الاشياء باعده وان  
 تحت ما فيها وتمازى الموهوب لا يوجب بغيره الموهوب لانها لا يملكه  
 الا في بغيره اذا وذهب حاشية من رجل وعندها في ذهب الحارث دون  
 الحلي وسلبها فالفتن تامة لان الموهوب بغيره الموهوب بغيره الموهوب  
 ولو ذهب الحلي دون الحارث فالفتن بغيره الموهوب وذلك اذا وذهب دونه  
 او الحارث فالفتن بغيره الموهوب بغيره الموهوب بغيره الموهوب بغيره  
 والعيار فالفتن بغيره الموهوب بغيره الموهوب بغيره الموهوب بغيره  
 وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ولها متعة والزوج معها  
 ساكن فيها فالفتن لان المرأة منع ما هو فيها من الدار والمتاع في يد الزوج فكانت  
 الدار في يد الموهوب له معنى فصحت الفتن وفي الفتاوى ابن يوسف رحمه  
 الله لا يجوز للرجل ان يهب من امرائه وان يهب لزوجها او لغيره او لغيره  
 ساكن فيها وكذلك الهبة للولد الكبير لان بغير الواهب تامة على الدار  
 وفي الفتاوى رجل وذهب عمه لرجل وعلى عني العبد شي يحمله وذهب العبد  
 دون الذي عليه فالفتن بغيره الموهوب بغيره الموهوب بغيره الموهوب بغيره  
 وذهب الحارث دون الحلي لا يجوز وهذه المسئلة بخلاف مسئلة هذه الدار عليه  
 سرح او حارث من حيث الطاهر ولو وذهب لرجل ربا فيها زرع او وذهب بغيره  
 شيئا مشد او وذهب بغيره منها شيئا او وذهب رعا او وذهب منها شيئا او وذهب  
 رعا او وذهب في الدار او وذهب في الدار او وذهب في الدار او وذهب في الدار  
 الموهوب بغيره الموهوب بغيره الموهوب بغيره الموهوب بغيره الموهوب بغيره  
 في حوزة المعني على السوا فان كان وذهب هذا الزرع وامره بالمحصاة او وذهب





المشهور والمراد بالحق والحق هو ما استحقنا به لو وهب دارا وسلمها الى  
 الموهوب له وفي الدار منافع الواهب يروى به المتاع بعد ذلك منه وسلكه  
 المتعاقبات المصيبة في المتاع ولا يجوز ان يرد ولو وهب المتاع او لا وسلكه الله  
 لو وهب الدار له وسلكها اليه عازت الهبة وكذلك اذا وهب الدار والموت  
 ولم يسلمه حتى وهب الطعام سلمه جله عازت الهبة في الكل والمحال ان يكون  
 ثوبه التسليم معتبرا في التسليم وقت التسليم لا وقت الهبة واذا وهب ما على ظهر  
 عتبه من الصوف او ذهب ما في صرغ عتبه من الثياب وامره بحجز الصوف  
 وحلب اللبن وقبضه ذلك يجوز استحقاقه ان لم يره بالحجز والمحب والقبض  
 بعد ذلك لم يحز شيئا واستحقاقا ولو وهب ما في مطبخ جاريته وهي حامل  
 او ما في بطن عتبه وسأطه على القبض بعد الترخيص لم يحز ذلك ولو وهب  
 له في شمس مملوكان بعينه وسأطه على قبضه اذا عصرا وذهب الزيت  
 في الزيتون او الدقيق في الخنطة مثلي الطين فهذا كله باطل في نسخ  
 شمس الابية في باب تبلي العوض في الهبة ومما يستحق بعد  
 القبض هبة المشاع والقبض على وجهين ان كان متناعا لا يحجز الهبة  
 فالهبة حرة ولو وهب من اجنبا ومن شريكه وان كان متناعا لا يحجز الهبة  
 لا يجوز وهب من اجنبا او من شريكه بل اختلاف فالمشروع من الطرفين  
 مما يحجز الهبة ما بين حوز الهبة بالاجماع واما الشيوع من طرف الموهوب  
 له فمتناع حوز الهبة بالاجماع واما الشيوع من طرف الموهوب له فمتناع حوز  
 الهبة عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما فالمتناع لان الشيوع من طرف  
 الموهوب له لا يلحقه شيئا بالشرع وهو المتناع من شمس الهبة في الشيوع  
 من الطرفين حتى ان من وهب داره من رجلين واحل الهبة فمالك وهبته  
 متناعا له الدار على قوله ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز وعلى قولهما يجوز فان  
 فضل بالانصاف بان قال وهبت منكما هذه الدار فمتناعا منكما  
 وبعينها منك فهو على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز  
 وعلى قولهما يجوز وذكرين سماعة رحمه الله الخلاف على قول هذا الوجه  
 في نوادره ولو كان قال لاحدهما وهبت لك بصفت الدار وهذا بصفتها  
 لم يميز بل اختلاف وان كان الانصاف بالانكشاف وان قال وهبت لك هذه  
 الدار فمتناعا لك وثلاثها لك ذكر في بعض نوادر انه لا يجوز الا اتفاق وفي نوادر  
 بن سماعة ان على قول محمد رحمه الله يجوز وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز  
 فانما يميز التسمية والافراد وقت القبض لا وقت الهبة حتى ان من وهب  
 نصف الدار لسانقا ولم يسلم حتى وهب النصف الباقي وسلم الكل جازي على  
 اصل ابي يوسف ومحمد او وهب الدار لرجلين وسلم لهما جله جازي ولو سلم  
 الي كل واحد منهما نصف الدار لا يجوز فهذا يعني لك ان العبرة بحالة القبض  
 القبض اذا قال لغريمه وهبت لك فمقبض من هذا العبد العبد والموهوب  
 له لا يعلم كره نصيبه صحت الهبة لان العبد لا يحجز الهبة في آخر قبضه

وحياتل

وحياتل

فصل في الموهوب

عصم

عصم وفي احكام كتاب الموهوب استثنى شيئا من قبضه فوجده انما اذا موهب  
 المستثنى الدار الذي لا يملك ان كانت الدار موهبة لصاحبها المستثنى  
 يجوز ان يكون هبة مشاع لا يحجز الهبة وذكر الشيخ الامام الزاهد  
 ابن النواولي رحمه الله في شرحه اذا وهب الرجل لرجل يصفه ثم  
 مضى من الدار الهبة العتبه يجوز هو الصحيح ويصل هذا يستلزم هبة  
 مشاع لا يحجز الهبة وذكره اصلا وقال كل من يصفه المستثنى في  
 بعضا ثمة ما لله ثمة لا يحجز الهبة واذا لم يصفه المستثنى فمتناعا  
 في ما لا يحجز الهبة حيز على هبة هبة بعض العدل لان المستثنى منه  
 كان هبة بعضه هبة مشاع لا يحجز الهبة وعلى هذا درهم صحيح بعضه  
 السبعين وكذلك الدار والصحيح اذا كان بعضه السبعين جوزه  
 بعضه وذكره الصدوق في كتابه في باب الدار اذا وهب درهمها  
 صحيحا لرجل يصفه والصحف انما يجوز ذكر الدار يصفها من غير  
 فصل بها اذا كان بعضه السبعين او لا بعضه والوجه عند ابي  
 الصديق لا يكرهه وان كان بعضه السبعين وكان متناعا لا يحجز  
 الهبة عادة والشيوع الطاري في الهبة لا يتناول الهبة وفيه المشاع فما  
 لا يحجز الهبة لانها فاسدة عند ابي حنيفة رضي الله عنه وليسيت باطلة  
 حتى اذا مضى ذلك ثلثت لهما وتبلي الهبة فاسدة مذكور في الزيادة  
 في باب التمسيد في اجناس الناطق ووافقت ابا بطله وفي المعتن اذا وهب  
 داره لامين لهما احدهما معترضة مما له والاخر كغيره محال ان يرضى الكبير  
 حازت الهبة وذكر في موضع اخر ان الهبة فاسدة عند الكل وهكذا ذكر الفقهاء  
 ابو الليث رحمه الله في تناوبه ولا شك في متناع هذه الهبة عند ابي حنيفة هذه  
 الله واما الشك في متناع هذه الهبة عند ابي حنيفة رحمه الله واما الشك عند  
 انه لو وهب داره من كثيرين يكون متناعا وفي هذه المسئلة قال الهبة فاسدة  
 والعرف ان في هذه المسئلة الهبة للمعطي لا تقدر لتباين من الاتصاف فوجه  
 والهبة من الكثيرين المتعاقبات الى كثير وكانت الهبة من الصغير ساقية  
 معنى فميزت بين الشيوع ولا كذا اذا وهب من الكثيرين قال ابو القاسم في  
 تناوبه الخليل ان سلبا لدار الى الا من الكثير او لا يرضى لهما احد التكرار  
 اذ اقال لصاحبه وهبت لك حصتي من الدار فان كان المال قابلا لا يرضى  
 الهبة لانه هبة مشاع لا يحجز الهبة وهو الدين وفي تناوب اهل  
 سمرقند عند بن زمامين وهب لهما هبة ساقية يحجز الهبة لا يرضى  
 املا لا يملكه لصحيح في نصيب الواهب كان في نصيب غير الواهب  
 هبة المشاع فيها يحجز الهبة ان كان الموهوب مما يحجز الهبة وان  
 كان الموهوب مما لا يحجز الهبة تحت الهبة في نصيبه لان حصته  
 صاحبه هبة مشاع لا يحجز الهبة وانه اعلم الفصل الثالث

القبض والتبلي









الناس صادة ذلك لما ظهر وجب نثر السكر فقد ملكه من يبيعه لانه نثره للامم  
ورمى ان يصير ملكا لمن يبيعه والمنتهى بالاسما ب احاد ذلك القليل وضار  
لها لا تترك في هذه الصورة المنتهى والمنتهى مجهول وقت الامر بالانها ب ولكن  
لما كان معلومين وقت الانها ب الذي هو وقت شيوب الملك كذا في النجاشي ولسلا  
نثر السكر موعات كثيرة قد ذكرنا في كتاب الاستبصار ثم انما العبد نور من  
ذلك شيئا واره اصحابه ان يرفعوا منه كى يرفع في الجنة فان اراد الرجوع قبل ان يجره  
قبل ان الدين احد والمال ارا لاسلام فله ذلك وان اخرجه الى ارا لاسلام فليس  
له ذلك على ذلك الكتاب فقال لان هذا نذر اذ فيه وكان ينبغي ان يكون ظهر حق  
الرجوع في المقبول كلها لان المحبة وان ارادت الا انها ارادت في عيبها وان اراد  
من حيث الغنى فكانت تظهر الزيادة من حيث السعة تلك الزيادة لا تمنع  
الرجوع لعل الزيادة تمنع ان يكون ذلك والحوار هذه الزيادة في العين من حيث  
المعنى لان الماخوذ في معنى السوا كى ما امره ارا الحرب لان ارا الحرب ليس موضع  
حرب فكان ماله على سرف السوق ولا اخراج الى ارا لاسلام اولى لموضع هذا على  
نزول ذلك التوي يصير سعة الزيادة من حيث العين من هذا الوجه وبطريق  
هذا ارا لا ينسحق الجعل وليس العبد بالجعل لان لا في معنى السوا كى وبطريق  
لا يجوز ان يبيعه وهبته فالمراد بالمراد احياء حتى ملكه الموتى هذه النقرات  
منه كانه استغنا ذلك منه من جهة نضار بطريقها يبيع فيسحق الجعل والمحبة  
فذلك ههنا وان كان اخذ هذا المتاع من سماع هذه المقالة من صاحب المتاع  
او من لم يسمعه من صاحب المتاع وانما سماعها من سماع من صاحب المتاع هو  
له وان اخذها من لم يسمعه من صاحب المتاع ولا من سماع من صاحب المتاع هو  
ناته لاسيكة وهذا ما ذكرنا ان هذا السلام من صاحب المتاع فله تلك المحبة والاحد  
من الاخذ ينزل لتلك المحبة وينزل المحبة انما يعمل من سماع خطابه المحبة  
من الواهب اما حقيقة او حكما فحينما اذا لم يسمع هذه المقالة من صاحب المتاع  
ولا من سماع منه لم يوجد سماع خطاب المحبة لا حقيقة ولا حكما ومما اذا سماع من  
سماع من صاحب المتاع وعد سماع الخطاب حكما لان الذي احببه بذلك سفير من  
صاحب المتاع سفير عارده وقد قال محمد رحمه الله ايضا في السير اذا قال امير  
لاهل الحسكر من ساق هذه الاموال الى موضع كذا فله كذا وصاحبها فاسأها  
فازم اميرهم هذا المقالة من الامير انما سماعها من سماعها من الامير ان  
لا يفرط على فاس ما كرها يجب ان يكون بطريق الاجر والثلث عبارة للمحتاج  
في بيان الفرق قال بعضهم الاحارة امين حراز من المحبة حتى ان الاجار ينظر  
بالشرط الصائفة والمحبة لا تنظر بالشرط العائفة فليست احارة  
لم تكن فيها لسماع الخطاب حكما واعتبر السماع الحقيقي لسمعه امر المحبة  
اكتفى فيها وسماع الخطاب حكما وقال بعضهم الاحارة عند ارا لاسلام  
ولا ينظر في حكمها على النفس فيعتبر سماع خطاب العبد حالة العبد ولسم  
يوجد وانما ساق الاموال بغير عقد فكان مقطوعا ما ما المحبة فيما بها بالفن

والنفس

والنفس بها القبول في سائر العود عاد افمن وهو عالم بالخطاب ما كان  
المخاطب خاطبه بالعقد حالة النفس يحصل فبصد على وحده المحبة فعمله  
بالنفس ينظر ارا لاسلام وانه على رجل من رجل لا يترك النجاشي لاسلام فبفسه يفر  
حقوقه وقت وقوعه وحدثه لاسلام بفسه ما باع وقت ما باع من قبل العبد ولو وهب  
دينا له على رجل من غيره وامر بالموهوب فبفسه فبفسه حازت المحبة لما ان سماع  
المحبة فصار كان خطاب المحبة بعد الفتن ثم فرق بين مسألة نثر السكر ونظر الواسية  
مسألة المتاع متى لم يسمع من احد لاسلام عاين صاحب المتاع لا يفتنه ولا يحكم لاسلام المتاع بالاحد  
ونان في مسألة نثر السكر من احد لاسلام عاين صاحب نثر السكر ولم يسمع  
والعقد ان المحبة في مسألة المتاع ثبت مقصود الان ذلك صاحب المتاع من اجله  
فهو له سلب مقصود المحبة مني ثبت مقصود انما يبيع ويشتري من سماع الخطاب  
حقوقه او حكما ما في مسألة السكر المحبة ثبت حكما لاسلام لا مقصود او ما ثبت  
حكما لاسلام لا يبيع من الشرط بان يبيع لما ثبت مقصود والله اعلم الفصل  
السابع في حكم السكر في المحبة ويدخل فيه بشرط النجاشي ارا لاسلام الذين في  
الدين انما يبيعون رجة الله اذا قال لعين هذا العين لك ان شئت ودعه  
اليه فقال شئت ومن يجره في التمر اذا طلع قال صلب التمر لغيره هؤلاء ارا لاسلام  
وقال اذا كان عده فلهما يجره لان دخول الارضية المشتاقين سماعه عن محمد  
ابن ابي بصير وهو ثبت له هذه الامور ان يبيع العوض الذي سطره والذئبة وانما كان ذلك  
فولدت له قال امره ان يبيع العوض الذي سطره والذئبة وانما كان ذلك  
لان الجارية صارت مملوكة له فهو هو له لافنص والواهب انما يبيع بها  
اباها يبيع مقدر وبعد الجهر على ارا لاسلام يحكم المعاضدة والمحبة بشرط العرض  
لم يبيعه معاوضة في الخواك فثبتت الجارية لبيد الموهوب له مما وكه يكون  
لا يمكن الجهر عليه ببيد الموهوب له فاسد فان دفع العوض الذي سطره عليه  
ولا معنى عليه في النجاشي في فتاوي ابي الليث رحمه الله سئل ابو بصير عن رجل قال  
لاخر ارا لاسلام من الحق الذي عليك على ان بالخيار قال ارا لاسلام ارا لاسلام  
انه لو وهب له سبيحا على انه بالنجاشي رأت المحبة وعلى الجارية ارا لاسلام اولى لان  
المحبة يحتاج فيها الى التزول والبراءة لا يحتاج فيها الى التزول في فتاوي ابي الليث  
رحمة الله امرأة قال لزوجها وهبت منك مفرجتي على ان كل امرأة تزوجها تجعل  
امرأها يدي هذا ابي وجعني اما ان لم يقبل او قبل على الوجه الاول يبيع وفي الاجد  
الغاي لا يبيع ويجوز ذلك المسئلة على فتاوي ابي امان يجعل امرأها يديها او لمر  
عجل وان جعل المحبة ماضية وان لم يجعل فذلك هكذا ههنا من الشرح في  
نظر الاسكاف وذكر في موضع اذا قالت المرأة لزوجها وهبت لك مفرجتي على ان  
تفككتي ففعلت المحبة فلو طلعتها بعد ذلك والمحبة ماضية ذكره عن  
الفتية ابي ارا لاسلام والفتية ابي العشر انصا روية المتفق امرأة قالت  
لزوجها وهبت منك عليك بالانكاح التي عليك على ان لا تشرني على ان لا يزوج  
فقبل ثم تزوج او تشرني ولا يرجع في الفت في كتاب النكاح من ماوي ابي

الاسكاف







في هذا وكل عند تولاه الواحد بكفى فيه بالاعجاب كجميع الاب فالله من اين  
الصغير ولو لم يولد الصغير بنا ثم ان اراد ان يذوق ولد اخر ليس له ذلك الا ان  
يدين وقت الامعاء ان عاربه له لان المعيار في هذا الباب المتعارف وفي العرف  
انما يردون لهذا البر والصلة لكن العاربه سمعته فان بين صح والاعلا وكذا  
لو ان ولد له من سائر اهل داره وان يذوق العاربه واذا احتياط بهن ان عاربه  
حتى لو ابقى امكته الدرع الى بلعها حردت عما في هذا العقل قاله شيخ  
رحمة الله في الاصل ونهض الاب والجد الهبة على الصغير حاية سواء كان الصغير في  
عياها او لم يكن وكذا وصية ما عورضت بها الهبة على الصغير سواء كان الصغير  
في عياها او لم يكن واما غير الاب والجد عوراج والعمة والام وسائر القربا فمن  
التناس ان لا يولد في نفس الهبة على الصغير وان كان الصغير في عياها لم يذوق  
مما عورج اذ كان الصغير في عياها لم يذوق وفيه حكمة لا يذوق النقص اذ لم يكن  
الصغير في عياها لم يذوق النقص اذ كان الصغير في عياها لم يذوق النقص اذ لم يكن  
الذي يقول العلم وليس للغير احد سواء ما زله تكون الهبة عليه استحقاقا  
وسئلني في هذه المسائل التي ذكرنا اذا كان الصبي يبيع الذهب ولا يبيع وهذا  
كله اذ كان الاب ميتا او حيا ولكن بما عنيته منقطع فاما اذا كان حيا حاضرا  
والصبي في عياها هو الابن ذلنا هم هل يبيع هو لا الهبة على الصغير ولو  
يذكر هذا العقل في الكتاب ايضا الا انه ذكر في الاجنبى ان كان يقولون ان  
وليس هذا التهم احسب اذ زله منقش الهبة عليه وهذا يقتضي ان لا يبيع  
هو لا اذا كان الاب حيا ولم يبيع بينهما اذ كان الصغير في عياها او لم يكن  
ما اطلقه يقتضي ان لا يبيع وذكر في الام اذا ذهب له عدا واشهدت في ذلك  
وايوه ميتا حاضرا فيها وهذا الشرط يقتضي ان يبيع وذكر في الصغيرة التي  
تجاءع منها وهي في عياها الزوج انه ان مضت هي اذ الزوج حاضرا لنفسه وهذا  
الاطلاق يقتضي ان يبيع النقص من الزوج على خصصة الاب فمن الشايع من  
سوي بين الحد والزوج والاموال الذي يبيع له وقالوا يبيع النقص من هذا  
على الصغير وان كان الاب حاضرا او ما ذكر من الشرط وقع اتفاقا في الذنب والله  
ما لا يخفى الا ما لا يخلو لانه في الاموال على البرد في رحمة الله وسهله من  
وزن بين الزوج وغيره وقال يبيع منقش الهبة من الزوج عليها حال خصصة  
الاب ولا يبيع من غير عياها حال خصصة الاب وان كان الصغير في عياها لله والله  
ذهب الشيخ الامام لا يخلو بسم الله الوصية رحمه الله بشرط ان يبيع  
الزوج على زوجته الصغيرة اذ كان زواجهما في اوصافها من قال اذ كان  
لا يبيع مثلهما حال خصصة عياها واما شرط ذلك لبيان ان الصبي لم يبيع  
فما وجد اذ كانت لا يبيع فاما اذا عاها مع ذلك حاضرا في عياها والصغيرة  
اذا لم يكن الزوج حاضرا فزفص عليها ولكن يقتضي الولي عليها وفسر الولي  
في شرح الطحاوي فقال الولي اية او هي ابنة شرجه وهي الحد ثم روي  
وصيه ثم القاصي ومن نصبه القاصي في حق منقش الهبة عليها وان كان في عياها

الزوج

الزوج وان كان الصغير قد قضى الهبة بنفسه حاز قطعه استحقاقا اذ كان يبيع  
وهذا قول على ايشا الشارحة رحمه الله واذا لم يزل الصبي بنفسه فذكرت  
في اول وصايا المستر اذ ان يتولى الهبة من الصبي صحيح اذا لم يصب الهبة  
منعته في حق الصغير اما اذا كان منها صورا للصبي لا يبيع حتى اذا ذهب  
رجل الصبي من الهبة فاداره وفيه ان كان لم يترى ذلك منه لم يبيعه فانه يبيع متولاه  
ولا يرد وان كان لا يترى من الهبة ولا يرد منه مؤنة العقل ولله العبد عاربه  
بر ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يبيع عن نفسه صحيح ذلنا شيخ الاسلام  
رحمة الله في شرح كتاب الاقطا والله اعلم بالصواب الفصل السادس في حكم  
العوض قال في الاصل اذ عورض الموهوب له الوهاب من هبته عورضا ولهبة  
الواهب فليس للواهب ان يرجع في هبته لحصول مقتضاه وله للغير الموهوب  
له ان يرجع في عوضه لحصول مقتضاه وهو تالك المالك في الموهوب وسئلني  
ان نصبت الموهوب له العوض اني الموهوب متولاه هذا عوض من هبته  
او يولد اومك بقا او ما استبدت ان حق ان الموهوب له اذا ذهب للواهب  
شيئا ولم يبع هذا عوض هبته او ما استبدت من الاقطا لا يصير عوضا  
بل يكون هبة معتداه حق كان لكا واحد منهما ان يرجع في هبته فاذ مقتضى  
الموهوب له على الموهوب متولاه او حله او عورضه وقال هذا عوض من هبته  
حاز في كتاب الهبة في باب العوض في الهبة والمالك لا يثبت للواهب في العوض  
اذا لم يلق بعد العتقة لان العوض في هبة مستدرة والنقص من الاجنبى  
مطلوبه حتى الرجوع للواهب في الهبة لا يذوق من هبته في ملكه تسقط به  
حق الواهب في الرجوع ومثل هذا المفروض يبيع من الاجنبى كعمل الاجنبى  
مع صاحب الدين عن دينه على غيره هبات فاذ ما في العوض من  
الاجنبى لا يكون للواهب حتى الرجوع في هبته فلا يكون للعوض حق الرجوع  
لان القوض ولا في العوض منه سواء عوض عنه بآره او بغير آره واذا استبدت  
الهبة كان للعوض ان يرجع في عوضه اذ كان قائما وان كان هالكاً فمقتضى هبته  
الا رواه عن ابي يوسف رحمه الله رواه لشران العوض لا يبيع اذ استبدت  
الهبة والعوض مستبدت له واذا استبدت العوض كان للواهب ان يرجع في هبته  
ان كانت قائمة فان كانت هالكه فليس له ان يبيع الموهوب بآره هبته وان  
استبدت الهبة فله الموهوب له ان يرجع في هبته العوض وان كان العوض  
مهلكا فليس له هبته فان قال الموهوب له ان يبيع من الهبة وارجع  
جميعه له ومن لم يزل له ذلك واذا استبدت بعض العوض من زل الواهب فاد  
الواهب ان يبيع بعض الهبة ليس له ذلك فيكون مانع ومن الكلفان  
شا استبدت الهبة من العوض ولا يبيعه فذلك وان شارة ما يبيع وجميع الهبة  
وان كانت الهبة الف درهم والعوض درهم منها او كانت الهبة ذلنا والعوض  
نصبت منها لم يكن عوضا وكان للواهب ان يرجع في الهبة استبدت ذلنا وكذا ان  
ان كانت الهبة درهمين او ما عوضه الذلنا او الزوج من كل الهبة لم يزل



عبرادوا ومتصله حتى ان زبادة السدر لا تسمع الرجوع وكذا لا زبادة المغص  
لا تسمع الرجوع في الأصل فاني بعد هذا ان سقا الله بقل وان خرج الموهوب  
من ملة الموهوب له وان سموت كواهب وان سموت الموهوب له وان سقا الله بقل  
وان سقا الله بقل من حبس الحبس لهلاك الموهوب ليس بزيادة سقاها اخر  
وكذا باب العلية من هبة الاصل اذا وهب لرجل عبدا من بصله خرج عبدا  
الموهوب له حتى يرثه ليس له اهب ان يرجع بها لزيادة في العينة الحاصلة  
الموهوب له ولا ان لو كان اسم او اعي فسمع او سمع او ما اذا عرض في يد الموهوب  
له فدا وحكي بان كان للواهب ان يرجع فيه وان كان الموهوب دارا او ارضا  
من غير ما يحد منها او عرضا فلا رجوع وهذا اذا كان ما يحد من زيادة وان  
فان لا يزيد زبادة كالاوي او بعد سقاها فلا رجوع وهذا اذا كان ما يحد من زيادة وان  
من الرجوع الزيادة في المانية بزيادة في العينة كذا في سقس كالبه السوس  
رحمة الله والفضل في الهبة بفعل الموهوب له ولا تعلق لا تسمع الرجوع  
الرجوع الحسن من ربه الله في المجرى من ربه الله في المجرى من ربه الله في المجرى  
فصل في سواد ما كان يرجع فيه قال ابن ابي شيكان ابو يوسف رحمه الله يقول  
اولا في هذا المسئلة بفعل الرجوع رحمه الله ثم رجوع وقال ربا انفق على السواد  
اكثر مما انفق قال بعض اصحاب قاضي الزبادة فليس له ان يرجع من المشايخ  
من رجوع قول ابو يوسف لما اشار اليه من المعنى ومن المشايخ من قال ان ابا حنيفة  
رضي الله عنه ما قال سموت حتى الرجوع في سواد زبادة في هبة الثوب فانما قال  
ذلك في سواد زبادة فخر هبة الثوب ومنهم من قال سموت ابو حنيفة رحمه الله  
في مقابل السواد اخر الاوان لا تعلق الثوب بزيادة رجوعه فصار السواد نقطة  
من حيث انه لا يعلق لوان اخر وفي المسئلة لا رجوع في سواد زبادة في هبة الثوب فانما قال  
وهو ما يحد منها فصارها الاوان والكلام والكلمة فلا الواهب ان يرجع  
فيها في قوله كذا لولا علمها على الاخر بزيادة في قوله عامة العلماء  
سوي قوله لا رجوع لولا ما انفق عليها في داره لا يصح على راس المال في بيع  
الميراث بنسبة الى انفسه ليس بزيادة على الحق فيه ادلوا كان زيادة لكان ما بين  
عليها في ذلك فهو ما الى راس المال لا رجوع رحمه الله وله ان يسعها عليه مراعاة  
عندنا فدا لا ان هذا زيادة على الحق فيه فلا يكون للواهب ان يرجع  
فيها ثم ذكر رحمه الله لانه اصلها من اصلها لا رجوع في العين فليس  
لواهب ان يرجع فيها وما كان بغير فعل احد او من غلا سق فله ان يرجع  
فيه وهذا لان ما زاد صلاحه في العين فهو زيادة معنوية بيد الاخوان  
بازا بها لصير نظير الصبي المتصل بالثوب ولا كذا في ما اذا زاد  
بغير فعل احد او بغير زيادة في يوسف وغيرهما من العلماء رحمهم الله يقول  
حق الرجوع حتى انبت الشجر لعموات عرض ما يورثه فقطعة الزبادة في  
غير ثوبه مقبل ليعذر العتق حكم الرجوع ونصير المثل لكان الزبادة في ثوبه  
الحال وقد كرر بعد هذا من الحسن بن زبادة عن ابي يوسف رحمه الله انه لا رجوع فيه

فيما بعد

الصلوات

هذا

عبرادوا ومتصله حتى ان زبادة السدر لا تسمع الرجوع وكذا لا زبادة المغص  
لا تسمع الرجوع في الأصل فاني بعد هذا ان سقا الله بقل وان خرج الموهوب  
من ملة الموهوب له وان سموت كواهب وان سموت الموهوب له وان سقا الله بقل  
وان سقا الله بقل من حبس الحبس لهلاك الموهوب ليس بزيادة سقاها اخر  
وكذا باب العلية من هبة الاصل اذا وهب لرجل عبدا من بصله خرج عبدا  
الموهوب له حتى يرثه ليس له اهب ان يرجع بها لزيادة في العينة الحاصلة  
الموهوب له ولا ان لو كان اسم او اعي فسمع او سمع او ما اذا عرض في يد الموهوب  
له فدا وحكي بان كان للواهب ان يرجع فيه وان كان الموهوب دارا او ارضا  
من غير ما يحد منها او عرضا فلا رجوع وهذا اذا كان ما يحد من زيادة وان  
فان لا يزيد زبادة كالاوي او بعد سقاها فلا رجوع وهذا اذا كان ما يحد من زيادة وان  
من الرجوع الزيادة في المانية بزيادة في العينة كذا في سقس كالبه السوس  
رحمة الله والفضل في الهبة بفعل الموهوب له ولا تعلق لا تسمع الرجوع  
الرجوع الحسن من ربه الله في المجرى من ربه الله في المجرى من ربه الله في المجرى  
فصل في سواد ما كان يرجع فيه قال ابن ابي شيكان ابو يوسف رحمه الله يقول  
اولا في هذا المسئلة بفعل الرجوع رحمه الله ثم رجوع وقال ربا انفق على السواد  
اكثر مما انفق قال بعض اصحاب قاضي الزبادة فليس له ان يرجع من المشايخ  
من رجوع قول ابو يوسف لما اشار اليه من المعنى ومن المشايخ من قال ان ابا حنيفة  
رضي الله عنه ما قال سموت حتى الرجوع في سواد زبادة في هبة الثوب فانما قال  
ذلك في سواد زبادة فخر هبة الثوب ومنهم من قال سموت ابو حنيفة رحمه الله  
في مقابل السواد اخر الاوان لا تعلق الثوب بزيادة رجوعه فصار السواد نقطة  
من حيث انه لا يعلق لوان اخر وفي المسئلة لا رجوع في سواد زبادة في هبة الثوب فانما قال  
وهو ما يحد منها فصارها الاوان والكلام والكلمة فلا الواهب ان يرجع  
فيها في قوله كذا لولا علمها على الاخر بزيادة في قوله عامة العلماء  
سوي قوله لا رجوع لولا ما انفق عليها في داره لا يصح على راس المال في بيع  
الميراث بنسبة الى انفسه ليس بزيادة على الحق فيه ادلوا كان زيادة لكان ما بين  
عليها في ذلك فهو ما الى راس المال لا رجوع رحمه الله وله ان يسعها عليه مراعاة  
عندنا فدا لا ان هذا زيادة على الحق فيه فلا يكون للواهب ان يرجع  
فيها ثم ذكر رحمه الله لانه اصلها من اصلها لا رجوع في العين فليس  
لواهب ان يرجع فيها وما كان بغير فعل احد او من غلا سق فله ان يرجع  
فيه وهذا لان ما زاد صلاحه في العين فهو زيادة معنوية بيد الاخوان  
بازا بها لصير نظير الصبي المتصل بالثوب ولا كذا في ما اذا زاد  
بغير فعل احد او بغير زيادة في يوسف وغيرهما من العلماء رحمهم الله يقول  
حق الرجوع حتى انبت الشجر لعموات عرض ما يورثه فقطعة الزبادة في  
غير ثوبه مقبل ليعذر العتق حكم الرجوع ونصير المثل لكان الزبادة في ثوبه  
الحال وقد كرر بعد هذا من الحسن بن زبادة عن ابي يوسف رحمه الله انه لا رجوع فيه

سقا





قال فله روي ابو يوسف عن ابو حنيفة مثل قول يوسف وذكر الحاكم اذا اولت  
 الحاربة الموهوب ولما ذكر ان يرجع منها ولا يرجع في ولها وقال ابو يوسف رحمه الله انما  
 يرجع فيها اذا استغنى الموهوب في مساوي في السبب رحمه الله وسلكوا كراشا  
 ففصره الموهوب له وليس للمواهب ان يرجع منه فترت بين هذا وبين العمل  
 وفتره ايضا وهب لا رغبة في انما في الموهوب في يد الموهوب كذا في المواهب ان  
 يرجع لان الاسلام زيادة فيه وعرج رحمه الله ان يرجع منه في متاوي الى  
 الدين رحمه الله رجل وهب لغيره ثوبا سجدا فعمل الموهوب له الثوب الى  
 ليس للمواهب ان يرجع منه وانما خرج موافقا لما قاله رحمه الله في السير  
 الكبير ان من وهب لرجل ثوبا في دار الحرب فخرجها الى دار الاسلام فليس للمواهب  
 ان يرجع منها لان الموهوب اذا زيادة مقبلة وقد مررت المسألة من مثل رتبة  
 المستغنى عن الموهوب رحمه الله رجل وهب لآخر ثوبا هروية بهرا في دار الحرب  
 او وهب لعمامات لغيره الموهوب له فليس للمواهب ان يرجع منها قال  
 لا ازيد اذا وقال هذا جائز ففيه في ان كان الموقوف اليه اكنه فاما اذا  
 كان انكرا وكان على السوا فللمواهب ان يرجع وفي المظالم ذكر الزيادة في موهبة  
 المسألة مقابل لوجوب الثوب الى يد الموهوب ان كان في دار الحرب فليس له ان  
 اعطى في الكرامة الا لا يرجع بغيره قال وذكر القاضي الامام ذكر الدين علي السعدي  
 رحمه الله في شرح السير الكبير في ابواب الاملاك اذا كان الموهوب شيئا  
 لاجل له ولا يكون له الموهوب الى يد الموهوب ونحوه اسعده ولا يرجع فيه  
 ولو حمل الى يده لا يرجع منه وكان سعة في اليد ليس على السوا من غير اسعده  
 والمواهب الرجوع منه كالو غلا سعة في يده وفي المصنفات رجل وهب لرجل  
 وصنفا منب عدا الموهوب في كل وطاك ثم صار شيئا فارد المواهب ان يرجع  
 وممنه الساعة انك من فتمتته حين وهب ان يرجع وممنه الساعة قل من  
 فتمتته حين وهب فليس له ان يرجع منه لانه زاد من وجه واستغن من وجه وحين  
 زاد من وجه واستغن من وجه وحين زاد سقط حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك  
 ولو كان طويلا يوم وهبه فطال عند الموهوب له وكان الطول بغضا لو كان  
 بغيره فتمتته فله ليست بزيادة فتمتته فلا يمنع الرجوع ويكون الشيء زيادة  
 صورة بغضا تامم كالاصبع العذاس له وما اشبه ذلك واذا قضى القاضي بطلان  
 حوارج للمواهب لما منع عا الرجوع بيا نه اذا بنى في الدار الموهوبة بنا فاعطى في  
 القاضي يرجع المواهب فيها استحب اليها ثم ان الموهوب له هره الثاوي  
 كما كانت فله ان يرجع فيها وهب لرجل هبة فتمتته الموهوب له ثم وهبها  
 الموهوب لرجل اخر ثم رجع فيها المواهب الثاني ارد عليه فله المواهب  
 الاول ان يرجع منها ولو وصل الى المواهب الثاني هبة او صدقة او ارض او وصية  
 او شرا او ما اشبهه لم يكن للمواهب الاول ان يرجع منه يجب ان يعلم ان  
 الرجوع في الهبة على رواية الجامع فتمت عهده سوا كان الرجوع فيها  
 او غير مقتضا لذلك في رواية الاصل من رواية ابو جعفر وعلي رواية الاصل من

وحيات

الصلح

رواية ابن سليمان فتمت اذا كان بغضا واذا كان بغيره فمضا فتمت عند جدي بيزنك  
 علي فترت ابو يوسف رحمه الله هو فتمت على كل حال فما ذكر من المواهب في الفصل  
 الاول ثانيا اذا كان الرجوع بغيره فمضا فتمت رواية ابو جعفر رحمه الله ورواية  
 الجامع على قول محمد رحمه الله بن سماعه عن ابو يوسف رحمه الله ويجوز  
 الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بغيره واذا حكم فلا يجوز بغيره وكذا في  
 قول محمد وابي حنيفة رحمه الله تعالى ان يعلم ان الرجوع في الهبة لا يرجع له  
 الا بمضا او مضا مقبل فمضا القاضي وقيل رد الموهوب له الهبة على المواهب  
 باختياره بغيره الموهوب له فتمت في ملك نفسه فتمت وبعد ما قضى  
 القاضي ورد الموهوب له الهبة باختياره صار الموهوب له ملكا للمواهب  
 ولا يرجع بغيره الموهوب له فتمت فان مات في يد الموهوب له وقيل ان يبقية  
 الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للمواهب ان يرجع الا ان يكون منعه  
 بعد القضاء وتطلب منه المواهب تحبيد نصير متعديا فتمت في يوم  
 بيزنك الهبة بعد الرجوع ولم يحكم بد الحاكم حتى وهب له الهبة من الواهب رحمه  
 الواهب بغيره فتمت رده او في الحاكم اذا وهب المتكبره لزوجها حتى منى  
 السكاج ثم رجع الواهب في الهبة يعود السكاج ذكر الصدر الشهد في الحاكم  
 في الطلاق الرجعي ذكر محمد رحمه الله في الكتب في المواضع ان الرجوع في الهبة  
 بغيره للمواهب فتمت ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فتمت بغيره  
 لانها مضي الا ترى ان من وهب ملكا لزوج من رجل مثل الحول وسلمه اليه  
 ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكوة ما قضى فتمت على تقدير  
 ملكه عما يد البيد في حق زكوة ما قضى ولذلك من وهب لاحد ارا وسلمها اليه  
 الموهوب لاحد ارا وسلمها اليه الموهوب له ثم بيعت بغيره ارا وسلمها اليه  
 الواهب فتمت لم يكن للمواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه فتمت ملكه  
 فيما مضى وقيل كان الدار لم ير من ملكه لكان له الاخذ بالشفعة وانه  
 اعلم بالمواهب الفصل الثاني في الاختلاف الواقع بين الواهب والموهوب  
 فله والشهادة في ذلك لو كان الموهوب جارية عازا للمواهب الرجوع فتمت  
 الموهوب له وقبضتها صغيره فكبرت وزادت خبرا وقال الواهب لا ساق  
 وهبتها لله فتمت بالقول قول الواهب ولذلك في كل زيادة اما في البناء والخطابة  
 وغيرها القول قول الموهوب له في اجزاء فتمت اب الرق في هبة المنقولة  
 دا في رجل فقال لغيره فتمت بغيره ارا وسلمها اليه فتمت ملكه ارا وسلمها  
 وتبينت بغيره ارا وسلمها اليه فتمت بغيره ارا وسلمها اليه فتمت ملكه ارا وسلمها  
 فتمت بغيره ارا وسلمها اليه فتمت بغيره ارا وسلمها اليه فتمت ملكه ارا وسلمها  
 بغيره ارا وسلمها اليه فتمت بغيره ارا وسلمها اليه فتمت ملكه ارا وسلمها  
 هذا العين فتمت بغيره ارا وسلمها اليه فتمت بغيره ارا وسلمها اليه فتمت ملكه ارا وسلمها  
 في يد الموهوب في الهبة فالقول للوارث عند في يد رجل جارية فتمت ملكه ارا وسلمها  
 اليه وهبه منه وسلمه اليه ومحمد صاحب اليد في ذلك حال المدعي بغيره فتمت





على ان الواهب المصلحة والعرض كان ابر حقيقه وهو الله عنه ولا يقبل هذه  
 الشهادة لان الشهادة خالفت الدعوى لان المدعى ادعى معاينة الغنم والشهود  
 شهدوا على ان الواهب يد لك بترجع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف وغيره  
 ومهما الله بهذا علما لانه الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهد بين  
 يمنع الشهادة بالاختلاف بان شهد احد الشاهد بين شئ معاينة الغنم  
 وشهد الآخر على ان الواهب يد لك ولو كان العبد يدك الوهوب له فشهد  
 الشهود على ان الواهب يد لك فثبتت الشهادة على قوله الاول والاخر ولو كان  
 الواهب ان يد لك عند القاضي والعبد يدك بانه اقره هكذا اذ لم يسلط هذا  
 ولم يدرك لاني حصة رضى الله عنه فقول اول واخره لك في كتاب الاقرار قوله الاول  
 قال مستحسنا ما ذكره هنا اعني لان اكثر ما في الباب ان اقرار الواهب خالف  
 دعوى المدعي لان المدعي ادعى ادم معاينة الغنم والواهب اقر بالغنم كان  
 الاقرار لا يسلط بمخالفة دعوى المدعي فان من ادعى على انسان الف درهم واقره  
 المدعي عليه بانه يدك اقراره اذا استوعج رجل رجلا ويعد بغيره ههنا له  
 ومحمد وشهد عليه بذلك شاهدان ولم يسلط هذا بالغنم فثبت ان الواهب  
 ثبتت الشهادة وكون الموهوب في يد الموهوب له ثبتت بقاؤه وهذا  
 صكاف لتمام المصلحة لان من قبل الودعيه تبين عن شئ المصلحة فذلك وان محمد  
 الواهب ان يكون في يده يوم يدعي في يد الموهوب يوم ادعى المصلحة وقد شهد  
 الشهود على المصلحة ولم يسلطوا على معاينة الغنم ولا على اقرار الواهب  
 بالغنم والمصلحة في يد الموهوب له يوم خاتم المرافعة فانه يجوز ان كان الواهب  
 حيا وان كان ميتا فثبتا دليلا على رجل وحيد وهو رجل عبد او غيره الموهوب  
 له بغير رجل واخام يابيه انه استترة من الواهب قبل المصلحة والمصلحة سلطت  
 المصلحة لان الشرا يوجب الملك بنفسه فثبت ان الواهب وسلم ما لا يملك وان  
 لم يسلطوا على الشرا قبل المصلحة انما شهدوا على الشرا على خصم الموهوب  
 له وذلك وحك ذلك ان ارج شهدوا الشرا بشهر او سنة وان كان العبد  
 في يد الواهب فاخام الموهوب له انه وهبه له ونقصه قبل الشرا واخام الشرا  
 البينة انه استترة قبل المصلحة ونقصه قبل العبد لصاحب الشرا في الميراث فثبت عن  
 ابي يوسف رحمه الله ان الواهب والموهوب له ان المصلحة كانت بشرط العوض  
 ولكن اخذوا في مقدار العوض فقال الواهب العوض الفه وقال الموهوب له  
 حسماءه والعوض لم يثبت بعد الموهوب فانه يثبت له الواهب انما كان  
 فهو حسماءه وان شاعرجع في المصلحة وان كان الموهوب مستهلكا رجع ان شاعرجع  
 وهذا باطل لان المصلحة من الاجابات موهبة للرجوع والعرض الميراثي به من جهة  
 الواهب فانما حق الرجوع وان شاعرجع بالعوض الذي عهده الموهوب له وترك  
 حقه في الرجوع وان شاعرجع بغيره وقال الميراثي وان كان الموهوب مستهلكا  
 رجع بغيره لان الرضا بالغنم كان بشرط العوض المقتدر ولم يسلط له ذلك وفيه  
 قضية فمن ههنا ترجع بغيره لهذا وان اختلفا في اصل العوض فقال الموهوب

والمصلحة

فصل الثاني

للمواهب

للمواهب ما شرطت له العوض اصلا فالقول قوله لانه يتكر شرط اياها استغنى عنه  
 تمام المصلحة ويكون الواهب الرجوع العوض اصلا فالقول قوله لانه يتكر شرط اياها  
 مستغنى عنه تمام المصلحة ويكون الواهب الرجوع اذا كان الموهوب فاما وان كان مستهلكا  
 فالحق على الموهوب له لان العوض لم يثبت لمعاينة القول فيه قول الموهوب له وذلك  
 في المصلحة المصلحة عن شرط العوض ان الموهوب ما دام قائما على الواهب الرجوع واذا  
 حال فلا ضمان ولكن عيبت الموهوب له ههنا على دعوى الواهب بالله ما شرط العوض  
 بغيره اذ كان الموهوب مستهلكا لان الواهب يدعي الغنم وهذه الصورة  
 فالحق على الواهب في الاصل واذا اراد الواهب الرجوع في المصلحة فالحق على الموهوب  
 له انا الحرك اذ كان هو صنيعة او قال اعانته فثبتت به على وكذا في الواهب  
 فالقول قول الواهب وهذا مستحسنان والقياس ان يكون القول قول  
 الموهوب له والله واعلم بالصواب العوض في التنازع في هذه الدين بين  
 عليه الدين جازين قنا ساد استحسنانا وههنا الدين غير من عليه الدين جازين  
 اذا من بغيره استحسنانا ذكره في سائر الاسماء السرخسي رحمه الله في شرحه  
 كتاب المصلحة ان هذه الدين من عليه الدين لا يبر من غير قبول والايراني  
 من غير قبول ولكن للمدعيون حتى الرد قبل موته ان شاعرجع بغيره الله  
 انه سوي بينهم وقال بغير المصلحة والايراني من غير قبول وهذا الذي ذكرنا باختصار  
 ذكره في يوم وانما في الناطق فضل المصلحة على نحو ما ذكره سائر الاسماء رحمه  
 الله وعامة المتأخرين ذكره في شرح كتاب الكفالة وفي شرح كتاب المصلحة  
 ان هذه الدين من عليه الدين وايراه بغير من غير قبول وشهد بالرد وايراه  
 بغير من غير قبول وهكذا في ذكره اول اقرار وانما في الناطق وامامه  
 الدين من الكفيل وايراه عن الدين للمصلحة منه بغير من غير قبول ولا يبر له ايراه  
 وان وهب الدين للمدعي عليه الاصل وايراه فثبتت الرد فيقولون ان  
 ايراه بغير من غير قبول وانما يبرند الرد وكذلك لو كان ميثاقا يراه منه وجعله  
 في رجل منه فهو جازي لان البراءة بغير من غير قبول فان رد الوارث هذا الايراه  
 رده ونقص الميراث وهذا قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يبر  
 رده والرد ما صنفه على الميراث فثبتت رد محمد رحمه الله ان الايراه ودع  
 للمصيب لان الدين عليه ولا يبر رد الوارث ولا يبر يوسف رحمه الله ان الايراه  
 مع الوارث معنى لان استقل في الوارث في حق اكله الدنيا لا يبر الميراث  
 بالدين هو الوارث فثبتت رده ولو كان لرجل من على عبد الغنم فثبتت الغنم  
 الدين لم يراه هو سواء كان على العبد بين او لم يكن في كتاب الميراث في  
 باب المصلحة العبد التاجر وكو وهب الحر لرجل الدين الوارث مع واختلاف  
 وكذا الواير الوارث عن الدين مع واختلاف فان رده المولى هل يبريد رده  
 فثبت هو على الاختلاف الدين بغير رد الوارث وفصل هذا يبريد رجلا واذا  
 وهب غير الميراث الدين بغير رده الميراث فثبتت فثبتت له في اوله وما  
 المحيط واذا كان الدين بين رجلين فوهب احدهما لغيره للدين جازين

للمواهب



نصف الدين مطلقا فيكون في الذبح كالموهوب نصف العبد المشترك هكذا فذكروا  
في الخلافات ومسألة الاستشفاء خلاف ظاهر الرواية وظاهر الرواية ان هبة  
جزء من العبيد المشترك وبعد يتصرف اليه نصيب البايع والواهب يتصرف اليه  
الاول من اقرار الجامع والله اعلم الفصل الثاني في هبة الرجل لعبده عني والزوج  
منها والاختلاف الواقع في ذلك انك محمد رحمه الله في آخر الخراج في باب ما يكون  
حضاير عبده وحصل وهب لعبده جارية وتنصفها العبد شرارا وان  
يرجع الواهب في الهبة فالمولى غائب فان كان العبد مائة ذكرا او مائة  
كان محجرا عليه لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى اما الاول فانه الواهب  
يبيع حقا بما هو كسب المادون بعد حريته من المديني وبني المادون فيه  
فليس يجب المادون خصماله كالمواهي شيئا في يد المادون انما استمر منه  
او ادعى شيئا في يد المادون انما ملكه مطلقا انصب حقا سواء كان على المادون  
دين او لم يكن واما الثاني فلان المحجور يخاف في يده ثم نزل المودع من محض اليه  
الاخرى ان من ادعى شيئا في يده انما استمره من المحجور او ادعى ملكا مطلقا  
لا ينصب حقا وان كان من كسب المحجور كان الغيبة فيه وهو ان المادون  
يدعيه على ما في يده كماله كالتبعية والواجب المادون ما في يده من بعده  
وليس المحجور على ما في يده من مديني وهذا الواجب ما في يده لا يجوز ان كان من  
كسبه فمولى الله ان يدا المادون بدفعه ويد المحجور يد المولى حكما ولما كان  
هكذا كان في رجوع الواهب في الوجه الاول انطباق يد العبد فكان هو الحقم  
في ذلك ولا يستحق حصة المولى وفي الوجه الثاني رجوع الواهب انطباق المولى  
حكما فكان المولى هو الحقم في ذلك لا يشترط حصة وان قال العبد انما يحجور فقلت  
الواهب انبأ ما دون وفي ان ارجع فيها فقلت حصة المولى فقلت الواهب قالوا  
وهذا استحقاقا والتبعية ان يكون القول قول العبد لا بد منه بالاصل  
وهو المحجور وكان الظاهر بهذا لانا استحقاقا ولنا القول قول الواهب  
مع ميمية على ان الهبة حرة ونعت ونعت موجه للرجوع والعبد يقول  
انا محجور يدعي ما يحضر حق الواهب في الرجوع الى ان يحضر المولى والتاخير في انطباق  
نكون القول قول الواهب مع ميمية وما نقول بان الظاهر شاهد للعبد قلنا  
بغير ذلك انما يجعل القول قول من يثبت له الظاهر اذ كان بالظاهر يدعي شيئا  
عنه ونعت وهو الظاهر بظلال حقا مستحقا للواهب وهو الرجوع  
في الهبة فلا يكتفى اليه ثم انما خلفنا الواهب على العلم لا هذا على علم  
المولى والتبعية على نقل الخبر يكون على العلم ولو اقام العبد بينة الدخيل وال  
تنبيل بينة لان الواهب يدعي حقا على العبد بعد حريته وبين العبد  
والعبد بينة الهبة بينت كونه مودعا من جهة المولى المادون المحجور  
في يده ثم نزل المودع من جهة المولى فلنا من ان يبيع حقا لاسان يدعي  
العمل عليه اذ اقام بينة على انه مودع فلان ليدفع الخصومة لا تفصل  
بينته ولا يندفع عنه الخصومة اما اذا اقام البينة على اقرار المدعي انه مودع

والمبايع

فصل الثاني

فلان

فلان تعليل بية وسدغ عنه الخصومة بخلاف الوجه الاول والعرق بينهما  
وهو انه اذا اقام البينة على انه مودع فلان فلان اقام البينة على المدعي ابراه عن  
هذه الخصومة معني كانه يريد ان يستأط خصومة المدعي ببعضه وعدم  
جهة المدعي وهو اقراره ومن انصب حقا يدعي العمل عليه لا يميل  
بينه على اعادة الخصومة على غيره ونقبل على ابراه المدعي ابراه عن الخصومة فلان  
اقراره كدق بين هذه المسألة وبين مسألة ذكرها في كتاب المادون ان العبد  
ما ابراه وليس يري شر اقام البينة على انه محجور او على اقرار العبد الاخر بدلا من  
لا يميل وانما كان كذلك لان هناك انما لم يميل الى مدعيه في نفس ما يريه وادانته  
بالبينه لا يسمي ذلك نص وانه متنازعا في هذا الامر ابراه بينهما اذ اقام البينة  
على اقرار العبد الاخر بكونه محجورا لا يري ان البايع اذ كان حرا اقام البينة على  
ان ما ابراه كان حرا وعلى اقرار المدعي ان ما استمرى كان حرا لاسبغ وللمدعي  
لما ابراه ما في مسألته لجمع اياها لا يميل البينة على المحجور لا يسأل للمدعي ما في مسألته  
الى انما جري بينهما من الهبة ونن انما لم يميل لايها فقلت المتعالة الخصومة على  
النسب وهذا المعنى بعد وهرنا اذا اقام البينة على اقرار الواهب والمحجور فلان  
هذا اذا كان المولى غائبا والعبد حاضرا وان حضر المولى غاب العبد فادان الواهب  
ان يرجع في الهبة فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى حقا فلان  
الواهب لا يبيع في الهبة فان كان الموهوب في يده ولا حقا في عين يديه ولا ياتي في منه  
والاسان انما ينصب حقا الغنى اخذ هذه الوجه وان كانت الهبة في يد  
المولى كان المولى حقا لان المولى يبرهان ما في يده ملكه لان ما اجد المولى من عبده  
يكون ملكا له اذ لم يكن على العبد دين ولم يعرف بنوت الدين على العبد  
وشرا دعي حقا في عين يده يد الاسان واليك في يده العين بغير ان يدان له انتم  
حصول المدعي كذا ههنا قال المولى ودعي هذه الحارة عندك فلان  
ولا ادري او ههنا له املا فاقام المدعي بينة على الهبة فالمولى حقا لان المولى  
ثما يوسع عبده يكون مالعا ولا يكون مودعا فالمولى يدعواه انه اودعها  
اياه بغير ان يدان له انما ينصب حقا للمدعي في اثبات حو جري بغير  
وبين الغائب لانه يدعي حقا فثبت في يده لسبب حريته وبين الغائب ينصب  
حضاير الغائب كرجل في يده يد محجور اذ ابراه فلان فلان فلان  
بكذا وهو بكذا وهو بكذا واقام على ذلك بينة فقلت له بدلك وصار حضاير  
الغائب كذا ههنا وادفعني القاضي الجارية للواهب فقيصمها الواهب  
غزوات في يد يدي في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا لاول  
قوله لكون الجارية أصلا فكان له ان ياخذ الجارية لانما جعلنا القول  
قول الذي حضر في يد حو طهران الذي كانت الجارية في يده كان مودعا  
لما لكنا وطهران ما كان حضاير ان بينته الواهب فثبت على حقه  
فالخفت بالعدم فرد القاضي الموهوب على الموهوب له باقرار الواهب  
انه كان في يد الموهوب له فيما معني ولا يمنع الرد على الموهوب له لسبب

سبب

الأمانة  
www.zabab.com



الزيادة فالمفضل لأنه سبب ان الزيادة حصلت على مال الهو هو ب لانه لم يكن  
 ان يورعه في الهبة ليرجع واسترداد الهاء لا يمنع لسبب الزيادة  
 المستقلة فلو قيل لو اذهب ان يرجع في الهبة لان الرجوع الكمال لما طرقت  
 الزيادة فالمفضل ما صدر على ملك الهو هو ب له وهذا يرجع في الهبة وان كانت  
 الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للهو هو ب له الخيارات من ضمنها وان  
 شتاضن المودع لانه لما ظهر بطلان الرجوع في الهبة طهرت القاضية فبقي  
 ما لا غير يعني انه وان المودع دفع الوكعة الى غير المالك بغير اذن المالك  
 فصار كل واحد في حق المالك بمنزلة العاصب لهذا كان له الخيار في القاضية  
 فان ضم الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن لان المودع غاصبه والواهب بمنزلة  
 عاصب وغاصب العاصب لا يرجع بما ضمن على العاصب وان ضمن المودع لا يرجع  
 على الواهب بما ضمن ايضا باعتبار ان في رجع المودع ان الرجوع صحيح ههنا لما ان  
 العاصب عنده و قد اخذ بعض المرحومين مني وما اخذ البعض من ماله لا يرد  
 عن ماله فلو رجع المودع غيره بما دفع الى ماله ولا يكون له ان يرجع بذلك على صاحبه  
 بل يجب الضمان في الكتاب على المودع ولم يثبت فيه وذكر الذي ان هذا  
 قول محمد رحمه الله لان المودع بما اقر من رقب العاصب ما رتبته القاضية  
 على الوديعه فصار مضمونا له فاسا عند الذي يوسف رحمه الله لا يضمن اذا  
 لم يرض حصل بغير القاضية وفي مثل هذا لا يجب الضمان على المودع وان قال  
 المودع قد علمت انك وهبته لذي الذي ادعني لا يملك ليس بعدي فاقام المديني  
 عليه عليان بلانا العاصب عنده لا ينقل هذه اليه ان كان العبد حيا لان  
 هذه نسيبه تامة على ابيات الملاء في بعض ما من المحاسن للصلوات  
 ينقل وان قال الواهب ليس لي نسيبه وطلب المودع ماله ان العاصب  
 ليس به لانه يستلزم القاضية لانه ادعني عليه معني انما يرد له لزمه فاذا انكر  
 استأنف رجاء النكول فان خلفت برعي من الخصومة وان سكر لزمته الخصومة  
 لان التناول يستلزم الاقرار ولو اقام المديني البينة المدعي على اقرار المولي فلا يرد  
 عنده بغير نسيبه وقضى بالرجوع لان هذه نسيبه تامة على ابيات كلام الخاص وهو  
 الاقرار باسنان حضم منها يدعي عليه من الاقرار والعفا بذلك لا ينعدي المودع  
 بغيره عليه القاضية بذلك لو اقر بدين يدعي القاضية او وان اقام المديني نسيبه  
 على ان العاصب عنده هذا الرجل والله وديته فلو نسيبه صار واليه الخصومة  
 وان اقام المديني نسيبه على ان العاصب كان عنده وان ادعاه من ثلث الاف درهم  
 وفنضه لان منه لم يبق عليه لان فيه ابيات الملك في المديون وهو غائب  
 فلا ينقل وان اقام المديني نسيبه على اقرار الذي يدينه لدارية اقره قديما ولانا  
 العاصب من ثلث ولو بعد النسيبه على اقراره ان العاصب عنده والقاضي لا ينقل  
 هذه النسيبه ولا يعمل الذي في يد يخصص لان هذا الاقرار يرجع العاصب  
 لا يكون اقرارا بانه عنده لانه لان الاقراران كما يجمع عنده نفسه بغير عذر  
 غيره ايضا واذا لم يكن هذا الاقرار بدارية استمال المديني في اسائه معني ما يرد

فلما

وحيات

الصلوات

لهذا لا ينقل القاضية هذه النسيبه والله اعلم الفصل الحادي عشر في العديه  
 الواقعة بين الزوجين وتناول الاموين من المهدي الى الصغرى وفي تناول الاب  
 بالولد رجل قد مر من السفر وحاضرا بالابن المتزك عندده وذلك له افسه ههنا  
 الاشياء اولادك وبين امرالك وبين نفسك ان كان المهدي فاجا بجمع في  
 البيان وان لم يكن فيما يصلح للنساء خاصة ففي النساء وما يصلح للصغار  
 من النساء وفي بعض ما يصلح للصغار من الذكور وفي بعض ما يصلح للرجال  
 خاصة فقولوه وما يصلح للرجال والمرأة جميعا بغير منه الى المهدي ان كان  
 من اغارب الرجل او من معارفه فقولوه وان كان من اغارب المرأة او معارفها  
 فقولوا قد انعمت على العاصب في مناهي سسر منه ان رجل احد ولحمه لثمنان  
 فاهرب في السر ههنا ووصيوا بين يدي الولد بعد اهل وجهه من اما ان قال  
 هذا الولد وبن والبريق والرجل وكما سب في الوجهي ولما ان كانت الهبة  
 يصلح للصبيان مثل ثياب الصبيان وسبي سبيهم الصبيان او  
 قالوا درهم والديار والمهدي للصبي اعتنا بالعرف والعادة وان كانت  
 الهبة تصلح للامه من ولا ينقل للصبي كالدراهم والديار ومنع البيت  
 بغير فان كان من اقربا الاب او من معارفه فهو للاب وان كان من اقربا الام  
 او من معارفها فهي للام باعتبار العرف والعادة فالماصل ان النقول  
 في مثل هذا على العرف والعادة حتى لو وحده سبب او وجه سببه على  
 غير ما قلنا بغيره على لك ولذلك اذا اكلت ولحمه لرفاف ابنته اي بنت زوجها  
 فاهدي ثوبا للزوج او ابن المرأة وهذا كله اذا لم ينقل المهدي هديت  
 للاب او للام في المسئلة الاولى فليزوج او المرأة في المسئلة الثانية وتقدر  
 الرجوع الى قول المهدي اما اذا قال فالتقوت قول المهدي في الباب الاول  
 من الواقعات ولو اهدى الصغرى من المالك شي هل يباح لوالديه ان ياكلوا  
 منه روي عن محمد رحمه الله انه يباح والكثير المشايخ يخارون على انه لا يباح وفي  
 كراهية مناهي سسر منه بايده اذ اهدى الفتاة الى الصبي الصغرى على الاب  
 وللأم الاكل اذ اريد بذلك ليدلوا بين لكن اهدى الصغرى استصعاب الفتاة  
 واذا احتاج الاب الى ما يولد فان كان في المصر فاحتاج لغيره اكل غير شري وان كان في  
 المعادة واحتاج لاعدام الطعام معه ولو قال اكل بالفتنة لم يولد عليه  
 السلام الا بغير ثياب ولده اذا احتاج اليه بالعرف ان يثمنوا بغير ثياب  
 كان فقير او بالثمن ان كان موسرا وفي كراهية واقعات الساطع وحمل  
 وانما في الصغرى في معارة ومعها من المما يفي احد ههنا من اهل المائات قال الابن  
 اخي بالان لو كان اهل لكان على الابن ان يسقي اياه ومضى سبي اياهات ههنا  
 العطش فيكون هذا العادة على مثل نفسه وان شرب هو لم يعق الاب على مثل نفسه  
 فصار كحاجب احد ههنا قبل نفسه والاخر مثل غيره فقاتل نفسه اعطاه انا والله اعلم  
 الفصل الثاني عشر في المريض قال في الاصل ولا يجوز هذه المرض  
 ولا منه الا اذا تفتت فادامت حازت من الثالث واذا مات الواهب قبل









استحسانا وكذلك اذا قال جميع ما املك عند بعض المشايخ وعند بعضهم  
 يدخل جميع ما املكه فنيا ساء واستحسانا وفي الجارية اذا قال لله على ان اصدق  
 بهذا الكلام يصدق بعينه امرا وان لم يصدق في حقي هلك في ذلك ولا يملكه  
 وفي المساوي قال ابو بركة انه اذا كان الرجل محتاجا فلا يفتقر على نفسه اصل  
 من الصدقة وقال الغني ابو الليث رحمه الله اذا كان يعلم انه لو ابقى على غيره  
 يصير على الشئ نالا يفتقر على غيره او يفتقر فيه ايضا لا بأس بالصدق على  
 المكدرين يسألون الناس للحافا وياكلون لما لم يظهر للمصدق ان يصدق  
 عليه يبقو في المعصية وعن الحسن البصري رحمه الله فمن يخرج أسن إلى  
 مستكين فلم يجد قال بعثها حتى يخرج فان اكلها اطعم منها وقال  
 ابراهيم النخعي رحمه الله مثله وقال غياث الشامي هو الجاني وان شافها  
 وان سأل عن بعضها لا يجوز الصدقة الا بالقبض قال مجاهد بن ابراهيم صدقة فهو  
 بالخيار ان سأل معنى وان سأل معنى وعن عطاء مثله وقال الغني ابو الليث  
 رحمه الله وهو الملقح والله تعالى اعلم **الفصل في المنكرات**  
 هبة البنايدون الارض حلقه نية وقد يضر في كتاب الشفعة اذا قال استريت  
 الارض والبايع وهب السبلي وقال الشفعة لا يل سترتها في الموت في الشراي  
 وب الدين اذا بلغه موت عرسه فقال جعلته في حل او قال وهبته لغيري  
 انه في حل لغيري لان ما يحد منه لا يحد منه له مطلقا في متاوي ابي الليث رحمه  
 الله في كتاب العصب في فتاوي اهل سمرقند اذا اقرانه وهب من فلان عبدا  
 فهذا اقرار به صحيح لان الصحة اصل ويكون اقراره بقبض الموهوب  
 له لان من قبل الموهوب له بمنزلة الركن والاقرار بالقبض اقرار بالركن وفي  
 العيون ان من قال لاخر وهبت لي الف درهم وقال بعد ما سكت  
 لما نتجها فالركن قوله لان الهبة هبة بدون القبض وهذا الذي ذكره  
 العيون استيه بالقبض واقر ب الي ما ذكره ابيان الجامع اذا قال لعني هبت  
 نفسي من هذا العبد لك ولم يعلم الموهوب له كم يصيبه صحته الهبة  
 من عليه الدين اذا وهب ما لا من دين بدين بدين بدين بالهبة دون  
 الدين في الزادات في باب الحوالة ذكر في كتاب الصبي جدد تبادل على ان  
 الهبة والحدية مستقر له من حليما به وبني المهلكي البه قال الطحاوي  
 اذا كانت الهبة شيئا لا يحل القسمة كما يتوب او ساكيا وكل شيء ملك كالتبركة  
 لا يحل القسمة منه وان كانت الهبة شيئا يحل القسمة وهو سدر بالكل الجمل  
 لا يحل القسمة منه ولا يحل القسمة كالهبة اذا وهب عبد الابنة الصبي بفر  
 مات العبد بفر استحق رجل العبد وهب لآب بالآب لا يرجع على كماله وان  
 هبت الآب بعد البتوع ان جدد الآب منه فبعض لا يرجع سائر على الآب وان  
 لم يجد ويرجع لان هبة الآمة لا ينفق ما لم يجد دا لان متاوي في الفتاوي  
 سبيل ابو بصير عن له اخذ درهم وقال امرتها في حوائجها فهو ترك وان  
 كانت حنطة فقال لها كانت هبة سبيل عن قال لاخر هل لي هذا الشيء من اكا

فقال

فقال هبت وسأله المرحوم وفي الجامع الا صغر عايت عن محمد رحمه الله انه قال  
 ومن وهب لرجل حلة وهي فانية لا يكون فانية لها حتى يقطعها وسأله المرحوم  
 وفي الشري اذا قلني بيبه وبنيها صار عايت لها وهب من اخذ درهم من يمينه  
 منه ما يدرهاها زوليس الواهب ان يرجع اسال ان الهبة صارت مستحقة له  
 وصارت وسأله الواهب والله اعلم **الفصل في الخاوية عشر** فيها يتعلق  
 بالتخييل وما يستعمل به قال بصري سالت بن زياد عن قال لاخر هل لي حلة  
 على قال قل ان اكل ولو قال من اكل من على فهو في حل قال لاجل اكله ان ياكل  
 قال بصري سالت ابن مقاتل عن هذا فقال قل من اكل منه فهو مباح قال  
 بصري سالت بن مقاتل عن له سبيل فقال قل من اكل منها فهو في حل لا يجوز  
 لا ياكل ان ياكل منها والعني والغني فيه سوا ولو قال لاخر هل لي حلة في حل  
 الذي في حلة واراها من غير ان يعلم ما له عليه قال ابو يوسف رحمه الله يري  
 ما عليه قال محمد رحمه الله في الحلق كد لك وحلي الدابة لا يملك له ما لم يرض  
 ما عليه المسئلة في هبة التوازل وفي وكالة التوازل رجل له في اخرين  
 ولا يعلم جميع المالك فقال له المديون ان يرضي مما الذي في قال ابن ابراهيم  
 قال بصري لا يبر الا بغيره ربا يرضي له عليه وقال بصري سلكه يوم من  
 الكل قال الغني ابو الليث رحمه الله الجواب في العضا كما قال بركة  
 وفي علم الاخر كان بصير وهذا لان اللعظ بطاهرة عامر وهو الذي يتي عليه  
 حلة العضا الا انه لا يرضي بغيره الا بالتوهم وحكم الاخر من يرضي على الرضا وسبيل  
 ابو بصير قال لاخر حلتك في كل الساعة او قال في الدنيا قال بصير هو في حل  
 الذي ولو قال لاخفاصك ولا اطلبك فبالي فذلك قال هذا ليس بشئ ووجه عليه  
 على حاله قال بصري سالت الحسن رحمه الله عن قال لاخر انت في حل اكلت  
 من مالي واخذت او اعطيت قال لاجل ان لا يجد ولن يعمل الا لا اكل خاصة  
 قال بصري سالت بن مطيع يقول حين قال لاخر اكل كرمي وحسن العنب  
 كرم لاخر قال عفودا واخذا ولو قال حذ من البر قال منوب لانه يتعلو به افكار  
 على ما عرف قال الغني رحمه الله بل ياخذ من العنب فكم ما يستقيم به استبان  
 واحد لانه ان له ان ياخذ فدا رجايته وعن محمد رحمه الله اذا كان لرجل على اخر  
 ملك فله حلة له ان قال هو هبة وان قال حلة لك منه فهو سدر والله اعلم  
 بالصواب مستساغ من الحق فاما اذا وهب الرجل عبدا من حلة غلاما او  
 له وهب ذلك العبد من رجل اخر بعد ما عتقه وقضه الموهوب له الذي  
 لا يكون الواهب الاول سبيل على الواهب الثاني ولا على الموهوب لانتافي  
 ولكن يرجع الواهب الاول سبيل على الواهب الثاني لا يرجع الواهب الاول على الواهب  
 الثاني وهذا لان الواهب الثاني لما رجع في هبته عاد اليه المالك الذي استغناه  
 من حقه الواهب وكان الواهب الاول ان يرجع فيه الاصل في باب الهبة انه  
 متى شئنا الامانة بسبب شرط في الهبة لا في يدها وعوضها لا يبرح شرط  
 الواهب وان كان لا يحصل مقصود الواهب من الهبة عرف ذلك بالقبض





وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اجاز العصري واسفل تنظر المعبر  
والعصري تنظر من المصبة مدع عن الموهوب له على انه ان مات الموهوب  
له قبل الواهب برز الموهوب له على الواهب والمحررا بما وهب بشرط ان يورث  
الموهوب ثانيا الى الميراث اذا مات الموهوب له قبله ولم يرع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم شرطه لما كان هذا سري في بعض المصبة لاني بدلها وعوضها بقر  
تكن السناد في يدك المصبة وعوضها بما في يده بشرط عوض لا يصح عوضا  
بان وهبه على ان يورثه حقا او خيرا بان كان الشرط معتبرا او كان له الميراث في  
المصبة واسفل لما كان هذا شرط في يد المصبة وتوقف فاسد فله يوجب بطلان  
خلفه عن المصبة وفي فتاوى الشافعي رحمه الله عليه جعل قال لا يراد به ان يورث الميراث  
عقد الله حبيب وهب على الميراث الذي كان له على ذلك العقد الذي لم يشرطه فيقال  
الشهود هل سيهد على هبة قال نعم هذا رين لو ان است قال نعم لو  
والصديقين ابنا كلامها على على ما يرون وفي السيرة الكبرى لو ان مسلما اخذ  
مشركا واراد ان يهد له قال الشريك الا ان يهد المسلم بماله الا ان  
ولم ير ذلك امانه انما اراد به ما التمس على وجهه المخلط بغيره المطلب  
الامان في هذا الوقت فقد خلاه الله لا بأس به المسلم ان يهد له ولا يراد بقتل  
هذه الاحاديث الى ما التمس وتدينه وما التمس فادابوي وما التمس  
فقد بوي ما جعل لعقد بطلان ذلك كالمصرح ولو صرح به السن ان لا يكون امانا  
كذا ههنا وحكي عن الفقهاء في جعفر انه قال هذا اذا عير المسلم المصبة  
بقوله الامان الا ان كان الغالب كانه اذا اراد يهد هذا وما التمس لا يهد بغير  
العير فمقال ذلك على وجهه المخلط والاشهاد على قياس ما ذكر  
الفتاوى ابو جعفر يذهب الى ان يقال في مسألة الميراث اذا عيرت الميراث العير بغيره  
ا رى جعفر هذا رين لو ان است قال نعم هذا لا يستحق او على وجه  
الاستحوا او على وجهه المخلط والوعيد انه لا يكون امانا بالمصبة وان مررت  
المراه بكلامها زاد كلامه يعلم بها الرد ولا يستبعد لما قاله الذوق في القوم  
يجعل ذلك رد الا ان يري ان من قال لعيره او فعل في ماله كذا وكذا فقال  
ذلك الرجل ان فعل في ماله ما شئت كان ادنا واطلا ولم ير بغيره بغيره الا ان  
والاطلاق ولو انك فعل في ماله ما شئت ان كنت رجلا لا يكون ادنا واطلا  
بل يكون رد او يردن كذا ههنا كذا كذا المصبة وانه اعلم بالصواب  
في المسألة

لا يحتاج الى اجازة البائع بعد ذلك وهو الصحيح وهكذا روي عن محمد رحمه الله واذا  
استري عبدك بالث درهم وقال لا خير اشتركتك بية هذا العبد او حلي في هذا العبد  
مع شئ ما شر بشيئا في نصف العبد بالث درهم واذا قال لعيره بعت منك  
هذا العبد فقال المشتري اخبرت بعتك العبد بيهما ذكره في الامالي وكذلك  
اذا قال لعيره اقلتك هذا العبد وقال الآخر فقلت قال الفقهاء ان يورثه  
الاستحوا رحمه الله يكون بيهما قال الفقهاء ابو جعفر لا يكون بيهما اخذ  
الفتاوى ابو الليث رحمه الله ومثل الخلاف معروف ان الاقاله فصح او بيع  
حد يوجب ان يكون هذه المسألة على ذلك الخلاف واذا اصاب البيع العير  
من اعضاء المملوك ان اصابه الى حصول اوصاف العتق اليه بعتك بغيره بالا  
البعد وما لا يلا والله اعلم ولو قال ارد عليك هذه الامنة بمسكين وشيئا را  
ومثل الاخر بعتك البيع وكذا يشرع ان يوسف رحمه الله ربه قال  
لعيره عدي هذا الله تالي ان اعطيتك فقال العير بيهما بعتك بيهما واذا  
قال ان اعطيتك فقال واعطيتك كذلك اذا قال ان اردت ان هو بعتك  
فقد اكلمه بيع في الجواب واما في الابد لا يلا بيهما واذا قال لاخر ان ادبتك  
اليك كذا كذا ربهما بعتك هذا الثوب فخذ بعينه منك وادي الثمن في  
الجنس يكون ذلك بيهما بيهما او بيهما في السيرة وكذا اذا قال بيهما  
حور بيهما ربهما بيهما او بيهما في الجلب بيهما بيهما او بيهما بيهما  
ابان الجامع اذا قال لاخر بعت منك هذا العبد بالث درهم ان بيهما  
يوتا الى البطلان كان مبيحا وكان ذلك لعيره السيرة لا يخلو وفي باب  
التجار من الممنوع الكافي اذا قال لاخر اذهب بيهما السيرة فادبرتها اليوم  
ان رصتها على لك بالث درهم وهذا لنفسه بيهما بيهما هذا بالث درهم  
انك بالخيار الى السيرة او في هذا اليوم وهذا استحياسك اخذ بيهما بيهما  
والقياس ان لا يجوز ربه اخذ بيهما لان هذا بغير البيع بشرط وفي كذا الفتاوى  
اعتك عدي هذا بالث درهم على بلدان خذ لك حايروا الرضى فبها بيهما بيهما  
ابو الفضل ناوسله اذا مبي وفتت الرضا وفي التوارك اذا قال لاخر بعت منك  
عدي هذا بالث درهم وقال المشتري قد فعلت فبها بيهما لان هذا بيهما  
ولو قال بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما  
وذكر في فتاوى اهل سيرة ان من قال لعيره استريت عديك هذا  
بالث فقال البائع قد فعلت او قال بغيره اهابت الشئ مع البيع بيهما  
لان هذا جواب وسوي بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما  
فولان والاصح انه ينعقد البيع واذا قال لعيره بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما  
بدي اذن محمد بن حريز ولم يزل مخاطب بعد ذلك فروجه حكي الامام  
الاعلى عليه السلام عن محمد بن سفيان الاسلام ورحمدي عن استاذ الامام  
الامية السرخسي رحمه الله عليه بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما بيهما  
في قوله البائع معناه عديك لعيره وفي فتاوى اهل سيرة فبها بيهما بيهما

والمعبر

المعبر

كذلك







هذا العدد وفي يد المستشري قدح ما عشرينه ثم قال استشرى به كان البيع تاما وكذا  
لو اكل الغنمة ثم قال استشرى وان كان المستشري في الدار فخرج ثم قال استشرى به  
لا يبعد العند ببيعها لان الجاني قد شهد وفي شواكي ابي النبي رحمه الله اذ قال  
الرجل لغيره بعث منك هذا الثوب بعشرة والمشتري قال اخذته بثلثة وثلاثين  
وقال هو بثلثة لانه يظن ان اخرها كالا حاكم بذلك وفي العيون عن يحيى  
رحمه الله رجل سافر رجلا فاشترى البائع ابعد خمسة عشر وقال المشتري كاذبا  
الا بعد ان قال ان الثوب في يد المشتري حين ساءله فهو خمسة عشر لان المشتري  
رعى خمسة لانه ذهب وان كان الثوب في يد البائع وقت المساومة فزعمه الى المشتري  
ولم يزل البائع شيئا هو بعشرة لان البائع رعى بعشرة لما دفع الثوب الى المشتري  
وعنه ايضا رجل سافر رجلا بثوب واحد على المساومة اذ دفع اليه وهو ثوب واحد  
وقال هو بعشرة وذهب الجاني رجل سافر رجلا بثوب واحد على المساومة  
او دفع اليه وهو ثوب واحد وقال هو بعشرة فذهب به المشتري قال هو  
الرجل الذي قاله البائع اذ رآه حتى يرد عليه معنى قوله حتى يرد عليه ان يقول  
المشتري لا اخذ الا بثلثه وعن ابي يوسف رحمه الله لرجل اخذ ثوبا من  
رجل فقال البائع بعشرين وقال المشتري لا اريدك على عشرة فذهب  
بالثوب وضايع فهو بعشرين وفي الواقيات رجل قال لآخر بكم هذا  
الثوب فقال بعشرين فقال المشتري لا اريد بعشرين فذهب به فافاد  
الثوب وذهب به فهو بعشرين لانه رعى به فافاد من رجل ثوبا قال اذهب  
به فان رضى به استشرى فذهب به وضايع الثوب فلا رضى عليه ولو قال  
ان رضى به اخذته بعشرة فضايع فهو ثمان فثمنه ثوبا على المفضول  
سوم الشرا اما يكون مضمونا بالقيمة اذا كان الثمن ستمى وفي الامالي  
برأيه ان سأل من عن ابي يوسف رحمه الله ان المفضول على سوم الشرا اما يكون  
مضمونا بالقيمة اذا كان الثمن مسمى وفي الامالي برأيه ان سأل من  
عن ابي يوسف رحمه الله ان المفضول على سوم الشرا مضمون بالثمن ومضرة  
بذلك المسئلة برأيه ان سأل عليه ثوبا بثلثي رجل ثوبا مضمونا في الغلام  
في السوق من مضمون كذا بكذا فقال رجل انا اقول الغلام هاتين  
ما عطاء اياه فان هذا الثوب فافاد على سوم الشرا وهو ثمان في ذلك الذي  
سماه عن ابي يوسف رحمه الله في رجل سافر رجلا بثوب فقال صاحب  
الثوب هو بعشرة فقال المساومة هاتين حتى انظر اليه ودفعه اليه على الله  
فضايع لا يلزمه ستمى على ذلك لانه اخذ على النظر اشارة الى ان هذا ليس بمضبوط  
على سوم الشرا وان اخذ على غير النظر ثم قال انظر اليه فضايع لم يرد قوله  
انظر اليه عن العمان وهو على ما اخذ عليه اول مرة وهذا الذي روى عن  
ابي حنيفة رضي الله عنه ايضا وصورة ما روي منه رجل قال لعنه هذا الثوب  
لان بعشرة فقال لانه الرجل هاتين حتى انظر اليه او قال حتى اريه غيري فافاد  
على هذا وضايع منه فلا ستمى عليه ولو قال هاتين فان رضى به اخذته فضايع فهو

كاذبا

رجل سافر

رجل سافر

على ذلك الثمن رجل قال لعنه ان الناس يستترون لرمك هذا بالفي وذهب  
ثم لا يبعه فقال له صاحب الكرم بعته منك بالثمن وذهب وقال  
المشتري استشرى به فافاد البائع ان لم يكن على طريق الخذل وان اراد به الخذل  
بان كان قوله ذلك رد الكلام لانه الرجل لا يبيع البيع وان اخذها فافاد  
ثوبها ببيع ان اراد به الخذل وان كان المشتري اعطاه مغبيا من الثمن ولعل  
شراعي الخذل لا يبيع دعواه ذلك لان منض الثمن علامة الخذل وبه يقدر البيع  
بلفظ السلم باتفاق الروايات وفي انعقاد السلم لفظ البيع روايات سباني  
بيان ذلك في موضعين ليعقد البيع بالتعالي بدون لفظ الايجاب والقبول  
والقبول على هذا الغرض الروايات والاسل فيه عرف الناس وبما افهم  
ومن صورة ذلك رجل قال لعصاب كرمي من هذا الكرم بذهب فافاد  
مستورين فقال الرجل زن مستورين فوزن ووزن الى الرجل ودفع الرجل وذهب  
الى العصاب وذهب الكرم فافاد ببيع وان لم يلفظ بلفظ البيع والشرا وذكر  
في التوازي رجل وضع فاسا عند باب احد رماه برماته ولم يملكها بشي  
فخذ ببيع ثم اخذته المشتري فافاد ببيعهم قالوا انما ينعقد البيع بالتقاط  
في الاشياء الخمسة عشر الخلل واليمان والخير والسياء ذلك وهكذا كذا في  
رجل الله في ثوبه وعا مضمون على ان يفتقد في جميع الاشياء الخمسة عشر والتفتد  
في ذلك على التوازي في الكتب مما يرد في هذا القول وهو الصحيح واختلف  
الشافعي ان الشرا في بيع النقط الاعطى من الجاني او الاعطى من احد  
الجاني بكلي واشترى بكمه الله في البيع الى اجمع الى ان يملك المبيع وفي مسابيل  
الوجه مسابيل احد هاتين على انه يشترط الاخذ من الجانيين والآخرى  
تدل على ان الاعطى من احد الجانيين بكلي وفي المستقام مسابيل ذلك على  
ان الاعطى من احد الجانيين بكلي وسبيل ذلك السبيل بعد هذا وسبيل  
صور فضايع في موضعين ان شاء الله تعالى وسبيل في فضل الامانة ان  
الشرا هو الاعطى من الجانيين وكان الشرا الامانة من الامانة على الشرا  
انه يشترط الاعطى من الجانيين ولذلك القاضي الامام ركن الدين على الشرا  
رحمه الله كان يشترط الاعطى من الجانيين وكان يقول اذا وجد منض  
البدل في الجانيين بلفظ البيع بالتعالي وما لا تلاو بعض منافعها اعطى  
من احد الجانيين وهذا القاضي يشترط بيان التميز لا ينعقد هذا البيع  
بالشرا الصحيح وهذا الذي حكى موسى الشرا الامام ابو الفضل الكواشي رحمه  
الله وفي المستشري رجل سافر رجلا اذ اراد شرا منه ولم يكن معه وعاء باحده  
فذهب فافاد بكمه ثوبا بالوعاء بعد ذلك واعطاه الدراهم فافاد بكمه  
حزبوا البائع باعطى الدراهم فافاد بكمه على انعقاد البيع بالوعاء على من اخذ  
الجانيين وعن ابي يوسف رحمه الله رجل قال لعنه كيف يبيع الخطة قال  
كل فافاد بكمه فافاد كل في خمسة احقته فكان قد ذهب بها قال هذا  
بيع وعنه خمسة خمسة واهم هذه المسئلة دليل على انعقاد البيع بالاعطى من

مطلب سباني











القبض المستترى مع ولو بأعده من أجنبي لا بأعده من تابعه أو من أجنبي لا يجوز فني بيع  
 المقبول المستترى قبل القبض سوى بين البيع من تابعه وبين البيع من أجنبي  
 وفي مسألة الأقاله بين البيع من المشتري وبين البيع من الأجنبي والوجه في ذلك  
 أن الأقاله منسوخ في حق المصفا فدين عقد جديد في حق الثالث على حق المتنازعين  
 يعود إلى البايع فدين ملكه وأنه مقتضى نادا بأعده من المشتري فتدفع ما هو مقتضى  
 في حقهما وفي حق الثالث كان عقدا جديدا جعل في حق الثالث كان البايع  
 اشتراؤه ثانيا من المشتري ولم يفسد حكم الشراء فكان هذا بيع المقبول قبل  
 القبض نوعا من البيع في مسألة الأقاله من هذا الوجه وفي مسألة الشراء  
 بيع المقبول قبل القبض في حق الكل فاستوي فيه البيع من البايع والبيع من  
 الأجنبي ولو اشتري علامة من رجل بألف درهم بشرط الخيار والمشتري يملكه  
 بأمره فبأيضا فصح المشتري العقد بخيار والشرط فلم يرد ما على البايع حتى  
 اشتراؤه منه ثانيا مع ولو اشتراؤه أجنبي مع أيضا والأصل في حبس هذه المسألة  
 أن في موضع البيع بين البايع وبين المشتري في المقبول بسبب هو من  
 من كل وجه في حق الناس كافة فباعه البايع قبل أن يفسد من المشتري  
 ببيع بعه بأعده من المشتري ومن أجنبي وفي كل موضع الفسخ البيع بينهما  
 ببيع ما بسبب هو منسوخ في حق المصفا فدين عقد جديد في حق الثالث لو أعده  
 من أجنبي لا يفسد وهذا أصل حسن أشار إليه محمد رحمه الله في مجموع الجامع في  
 المسند وأما به مجهولة رجل اشتري من رجل عبدا وفتنه فخرأله البايع  
 المبيع البيع ثم بأعده من الذي هو بعه بدين قبل أن يفسد فالبعض في  
 باطل حتى يفسد وذكره السمي الكبير إذا استأجر العبد وعبد المسلم والعمره  
 بداهم فدخل مسلمه درهم واشتري العبد مسلمه وأخرجه إلى دار الإسلام  
 فحضر المالك العبد بغير دفعي القاضي بالعقد له بالثمن ولم يفسد من بد  
 المشتري من العبد وحتى بأعده أن أعده من الذي في يده يجوز أن بأعده من  
 غيره ولا يجوز ذلك وهو نظير ما إذا قضى القاضي بدين العبد المشتري بالعب  
 على البايع فلم يفسد البايع حتى بأعده وأن بأعده من المشتري يجوز أن بأعده  
 من غيره لا يجوز ذلك العلقه أبو جعفر رحمه الله كما يقول إذا انفك البايع  
 والمشتري البيع في العقد فلم يفسد البايع حتى بأعده من المشتري يجوز ولو  
 بأعده من غيره لا يجوز ذلك نظر في الرد بالعبت بعد القبض فبعضا أنه يجوز  
 البايع مثل القبض من المشتري ومن غيره لأن الرد بفضا الكه صرح من كراهه  
 وأعاده إلى المالك لا بد بخير البايع من المشتري ومن غيره وقد نص محمد رحمه  
 الله هو هناك لا يجوز بيع البايع من غير المشتري بشرطه إيجاب قبل بأعده  
 استأجر المولى والله أعلم  
 في التناهي في الاختلاف الواقع في الإيجاب  
 والقبول وفي الجواهر التي تمنع صحة ثبوت المشتري إذا أوجب البايع في  
 شئين أو ثلاثة وأراد المشتري أن يقبل في أحدهما دون الآخر فبعض على وجهين  
 أن كانت الصنفه واحده ليس له ذلك وأن كانت منفردة فله ذلك وهذا لأن

الصفحة

الصفحة إذا كانت واحده فالمشتري يقبض العقد في أحدهما يريد فقبض الصفه  
 على البايع وفي ذلك صدر ما بالبيع لأن العادة فبما بين الناس المهر يضمن الردى  
 بالمهر في البيعات ويضمن سباعين فبما بين المهر لم يردى المهر والمهر  
 خيارا وثبوت العقد في أحدهما دون الآخر فالمشتري يقبل العقد في المهر ويتر  
 الردى على البايع ويترتب المهر على ملك البايع باعلا من لفته وفيه صدر ما بالبيع  
 وكذا لو قال لو بعيتك هذا العبد وثالث المشتري فبطلت في يده  
 لم يفسد لأن فيه صرحت الشركة فاشتركة في الأعيان عيب قال  
 العبد ويرى رحمه الله إلا أن يرمى البايع في المجلس بخوان أو يوفد بعته هذا العبد  
 بعينه ويقبض المشتري فبطلت في يده غير في يد البايع أو يقول بعيتك هذا العبد  
 وهذا العبد من المشتري فبطلت في يده غير في يد المشتري فبطلت في يد البايع  
 ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استيفات إيجابا لا قبولاً فادري به  
 البايع في المجلس فبطلت في يده غير في يد المشتري فبطلت في يد البايع  
 المشتري حصته معلومة من الثمن بما ذكرنا من الخلف في العقد الواحد وفي  
 العقدين لأن الثمن يفسر عليها باعتبار الأجزاء تكون حصته كل عقدا معلوما  
 فبالا إذا كان الثمن يفسر باعتبار القيمة بخوان أصناف العقد في عديدين  
 أو ثوبين لم يفسر العقد إذا قبل المشتري في أحدهما وان رضى البايع به لأن  
 العقد من المشتري لما جعل لغيره ابتداء الحجاب فإذا لم يكن حصته  
 كل واحد منهما معلوما لوما زال البيع في الذي مثل كان هذا إذا استأجر  
 الحصه وأنه لا يجوز لغيره لأنه من سها في اتحاد الصفقة ونظرهما فيقول إذا  
 اتخذ البيع والشراء والثن لا يفسد ما نذكر الثمن جملته والبايع وأحد الشتر  
 واحد فالصفقة منتهية مسانداً واستحساناً وكذلك لو يترقب الثمن بأن  
 سمي لكل معجز من المبيع فبطلت جملته والحد الباقي بأن قال بعيتك هذه  
 الأثواب العشرة كل ثوب منها عشرة كانت الصفقة منتهية  
 أصحاً وكذا إذا كان البايع أو المشتري اثنين والثمن ذكره جملته بأن قال  
 البايع لرجلين بعته مثلاً كذا أو قال المشتريان استويا مثلك لكذا  
 كانت الصفقة منتهية هذا هو الكلام في الاتحاد وأما الكلام في جانب  
 التفرق فيقول أن تفرقت التسمية بأن سمي لكل معجز فبطلت جملته  
 وتكرار البيع والشراء والبايع والمشتري استان أو كان أحدهما اثنين فالصفقة  
 منتهية وكذلك إذا يترقب الثمن وتكرار البيع والشراء والبايع والمشتري  
 واحد بأن قال البايع لرجل بعته مثلك هذه الأثواب بعيتك هذا العبد  
 هذا خمسة أو قال المشتري استريت منك هذه الأثواب استريت هذا  
 بعيتك استريت هذا خمسة كانت الصفقة منتهية بالاتفاق فأما إذا يترقب  
 الثمن إلا أنه لم يترقب الثمن والبايع والشراء أو خلت العاقد من أحد الجانبين  
 أو كان من كل جانب استان فبطلت بعض المواضع منها صفقة واحدة وكذا  
 بعض المواضع منها صفقتان قبل الأول استيجان والثاني ثياباً وتقبل الأول

الصفحة





ثوب او حنفية رحمه الله والثاني ثوب صاحبه ذكر الصبر الشهيد رحمه الله  
 هذه المسئلة المحلة في شرح الجامع وهو كرشح الاسلام رحمه الله في شرح صفة  
 المبسوط في باب اختلاف الشرا والعش اذا كان العقد بين رجلين فباعه من رجل  
 بالثوب وسأله على ان يضيف احداهما به ويضيف الآخر الف وجعل الصنفه منزله  
 حتى قال ثوب المشتري البيع في يضيف لغيره احاز وعلى ثوب كل واحد منهما  
 لخصيه منها لا ينفقه الصنفه الواحده لان الصنفه الواحده ينفق ان يكون  
 الثمن بينهما ينفقان على قدر ملكهما فاذا سمي على الساعات بعد بيعه لغير الصنفه  
 الواحده وذكر حكم صنفين يضافت الصنفه الواحده في حكم صنفين منفردين  
 علام ما اذا سمي الثمن على المساوات ما سمي كل واحد منهما لخصيه ثمنه  
 وحسب حبيب يكون الصنفه مستخذه لان كل واحد منهما سمي لخصيه مقدار  
 ما ينفقه الصنفه الواحده فيكون ذلك تقدير الموجب للصنفه الواحده لا يغير  
 الحما وكان الصنفه متخذه حنفية وحكما وينتفي على اتحاد الصنفه وتجزئتها ما اذا  
 استعمل سمي او اسما مختلفه او شيئا واحدا وتجزئ بعض الثمن واذا ينفق بعض  
 المبيع فان كانت الصنفه واحده لى له ذلك وان كانت الصنفه متفرقة فله  
 والشرع هذه الصورة فيما ذكره رحمه الله في الجامع رجل اشترى من اخر عترة  
 اشواب يهوديه كل ثوب بعثه وراهم وبنوا المشتري عشرة وراهم وثوب  
 هذه العترة ثمن هذا الثوب واذا ان ينفق ذلك له ربه ذلك لان الصنفه  
 متناه وفي الصنفه الواحده صبرا الردى في الحيد والخط من بعض ثمن اليد  
 معنا وفيما بين الناس بانوا حازهم بعض احداهما ينفق الحيد ولا يشارك المقتض  
 الردى وريها لذلك الردى قبل الثمن وبنفس العقد منه وسيم المشتري  
 الحيد ما نزل من ثمنه وفي ذلك صور على التام وكذلك لو اشرا البائع المشتري من  
 ثمن احدهم الاثواب تعينه فقال المشتري انا اجد ذلك الثوب لغيري له  
 ذلك اعتبا بالبراءة الحاصلة بالبراءة الحاصلة بالاسند فاذ كان البايع عن  
 المشتري عن ثوب بعثه شهر العير يمكن لكان ينفق ذلك الثوب اعتبارا بالبراءة  
 الموقوفة بالبراءة الموقوفة وكذلك لو اشرا جميع الثمن الا درهمه وذلك لو وقع الشرا  
 على ان ثمن الثوب بعثه حاله وضمن البا في موجب لربك له ان يبيع شيئا  
 حتى بعد الحال وكذلك لو كان الثمن مائة والمشتري على البايع سبعة وعشرون  
 ذلك فمضاهما باوجب على المشتري ان يملك المشتري من الثمن حتى بعد العترة  
 اعتبارا بالبراءة الحاصلة بالبراءة الحاصلة وكذلك اذا كان ثمن لغيره الاثواب  
 بعثه عشرة ونا يروى البا في مائة درهم بعد البراءة وتقدر درهم لغير  
 بعض ثمنها ونا يروى البا في مائة درهم بعد البراءة وتقدر درهم لغير  
 البيع ثم افاد احداهما البايع او المشتري من الخامس قبل ثوب الآخر بطل  
 الايجاب حتى لو قبل المشتري بعد ذلك لا يبيع البيع في لاس الخلع من الاصل  
 وذكر شح الاسلام في الباب الثالث من شرح الجامع اذا باع وهو ثوبه  
 ثوب البايع الله الا انه لم يذهب عن ذلك المكان حتى قبل المشتري لايح ثوبه

في البيع

البيع المساكين

في البيع

ورايت مكتوبا على ظهر الجزء الثاني من شرح كتاب البيوع للشيخ الامام احمد الطوافي  
 رحمه الله ان من ثوب لغيره بعث ثوبه هذا العبد فمشتريا مكانا ثوبا للمشتري  
 ولت فيه اختلاف المشايخ او كما ينص **باب** هذه المسائل رجل اشترى  
 من رجل عترة بالثوب درهم ثوب احدها وحضر الآخر فليس له ان ينفق شيئا من العبد ما لم  
 سعد الثمن بطل لان الصنفه مستخذه ولا يملك الحما من ثمنها فان اولى جميع الثمن ينفق  
 العبد كله ولا يكون منوطا واذا حضر الغائب ليس له ان ينفق حصته حتى يدفع  
 ان الحما من ثمنه من حصته واذا نزل ذلك ثمن يضيف وان هلك العبد في  
 الذي ينفق مثل ان حضر الغائب او بعد ما حضر قبل ان يطلبه هلك امانه حتى يحضر  
 غايه حصته فان حضر الغائب لطلب يضيف حصته حتى يستوفى ما يقدعه  
 من هلك هلك ما يقدعه من ثمنه في المبيع في يد البايع وهذا قول في حنفية رحمه  
 الله ويروي عنها وقال ابو يوسف رحمه الله يدان الحما من ثمنه ان ينفق شيئا من  
 العبد حتى ينفق جميع الثمن لم ينفق الا نصيبه وكنت منوطا مع ذلك من الشراء  
 فوجب ثوب ابو يوسف رحمه الله ان الغائب ليرى من ثمن الحما يضيفه  
 ولا يبيع منه عليه واما ينفق يضيف نفسه الا ان لا يملكه ثمن يضيف  
 لنفسه ما لم ينفق جميع الثمن لما قلنا فاذ اذ ينفق جميع الثمن ملكت ثمن يضيفه  
 لان البايع لما ينفق يملك الكل عند تسليم جميع الثمن كان ارضى بتسليم نفسه  
 عند ثمن جميع الثمن ويكون مستقرا لا لا يبيع للغائب بما ادعي ملكا ولا يرد  
 حبه فلهما ان الحما من ثمنه على البايع ولا يملكه ينفق الكل الا باء الكل  
 لولا يودي المقتضى الردى على البايع ولا يملكه ينفق الكل الا باء الكل  
 وما ينفق في ايدى الغائب ولا يملكه لا يكون منوطا وكان ينفق الوكيل  
 عن الغائب فاذا ينفق كان امانه في يده ينفق الوكيل كان له حيد بما ادعي  
 كالموكل واذا هلك عنده بعد البيع صار كالمبيع يملك في ثمن البايع عن ثمنه  
 رحمه الله في النزاع انه يدفع نصف الثمن ويأخذ نصف المبيع لان المشتري لم يوف  
 الثمن وقد ادعي ولو يوف حقه في ثمن يضيفه لو يوف على امانه على صاحبه ومن  
 الاسان لا يوف على امانه على غيره ولو كان البايع ايدى الحما مستوفى من حصته من  
 الثمن واخر عنه شهر العير يمكن له ان ينفق من الحيد حتى بعد الاخر حصته من الثمن  
 لان البراءة الحاصلة بالبراءة الحاصلة لا يكون اطلاقا من البراءة الحاصلة بالبراءة  
 وهناك ليس له ان يبيع حصته من العبد ما لم يوف كل الثمن كما هو حاله ولو ان  
 السكر من اشترى كل واحد منهما نصفه بثمان مائة ونا ثوب كل واحد منهما  
 للبايع اشترى ثوبك بعث هذا العبد العبد بثمان مائة فقال البايع بعث  
 ثم اخذها حصته فله ان ينفق نصفه من العبد لان الايجاب وان كان متقدما  
 والثلث مذكور فلهما ان ينفق ثمنه في ثمنه وكره لو ان البايع اشترى  
 احدهما حصته واخر احدهما حصته كان له ثمن يضيفه وعلى هذا يبيع  
 حين هذه المسائل والله اعلم **الفصل الثالث** في حث المبيع بالثمن وفيه  
 ثوب المبيع باء البايع وبغير اذنه وفي بيان احد الفصول من صاحب وثوبه





من المودة في تسليم المبيع وتسليم الثمن قال اصحابنا رحمهم الله والبايع حتى الحبس  
لاستيفاء الثمن اذا كان الثمن حالا لان البايع عن حق المشتري في المبيع يجب  
على المشتري تسليم الثمن البايع في الثمن بخلافه للمساوي بينهما في تسليم  
الثمن فلو كان الثمن في قبضه المشتري في الثمن بخلافه للمساوي بينهما في تسليم  
او ساءل من ساءل معا اذ لا يزيد لاحد على الاخر وان كان الثمن موجلا لم  
يكن له حق الحبس لان حق الحبس انما يثبت للبايع كعدمه في التسليم به وبهما وقد  
سقط حق البايع في المساواة بحكم التاجيل فلا يثبت حقه في الحبس ضرورة ولو  
كان بعض الثمن حالا وبعضه موجلا لم يثبت حقه في تسليم جميع المبيع لان حق  
المشتري بالكل ولو بقي له من الثمن على تسليم البايع كان له تسليم جميع المبيع لان حق  
الحبس لا يجري ولو دفع بالثمن رهنا او كفل به كئيل لم يسقط حق البايع لانه  
وثيقه والرهينة رهنه تاحية لا أصل لها في حق البايع في تسليم الثمن  
فانما قبل المشتري فحين لمحق الحبس والوالت المستشري البايع عرمايه  
على المشتري حوالة معتد به الا ان يجل حقه في الحبس هكذا ذكر في المسألة  
في الزوائد وحده لان ان سقط حق البايع في الحبس مع سقوط حقه  
المطالبة بالثمن لا يراه المشتري بالثمن بل ان الثمن اذا كان موجلا  
يسقط حق البايع في الحبس وان بقي الثمن في دمه المشتري واداه الحال للمشتري  
البايع على عرمايه من ثمنه عرمايه لم يسقط حق البايع عن المطالبة بالثمن ولكن  
عن المشتري فاهم مقام البايع في حق حمله هذه المطالبة فلما لا يسقط حق  
البايع في الحبس فاداه الحال البايع عرمايه من عرمايه على المشتري يسقط حق  
البايع من المطالبة بالثمن ويسقط حقه في الحبس وفي العقود اذ احوال  
المشتري البايع بالثمن على انسان او احوال البايع رجلا على المشتري يسقط حق البايع  
في الحبس في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله اذا احوال المشتري البايع  
بالثمن على انسان لم يسقط حق البايع في الحبس ولو احوال البايع رجلا على المشتري يسقط حقه  
وسمى ما ذكره القدر وري رحمه الله ما ذكر في الزوائد في قول محمد رحمه الله وابو بكر  
نظرا الى جانب المشتري وقال دهمه المشتري فدر بر من الثمن بالحوالة فبعد  
بما لو يرب بالاد او محمد رحمه الله نظرا الى جانب البايع وقال ان حق البايع انما يثبت  
في الحبس لثمنه حقه في الثمن فبما امر حقه في المطالبة فاما فسطح حقه في الحبس  
فانما ان احوال المشتري البايع على رجل فحق المطالبة قائم لكن المشتري البايع على رجل  
فحق المطالبة قائم لكن المشتري اقام عرمايه مقام رهنه في حق حمله المطالبة  
ولا يسقط حق البايع في الحبس في المشتري واذا يجهل له احوال البايع عرمايه  
عرمايه على المشتري بالثمن لم يسقط حق البايع في الحبس ولو كان الثمن موجلا  
فلم يقبل المشتري حتى جل اجل الاجل كان له ان ينقضه قبل اجله الثمن وليس  
للبايع معه لان حق البايع في الحبس سقط بالتأجيل والساقط مالا فلا يجوز  
العود ولو اجله بالثمن سبه غير معينة ولم يحضر المشتري حتى مضت السنة  
فلاجل سنة من حين تبين المبيع في قول ابي حنيفة رحمه الله وان كان سنة

والتأجيل

سقط الساقط

مجهول

دوم اصار الثمن حالا وفات ابي يوسف رحمه الله الثمن حال في الوحيين لان سلق  
الاجل يعرف اليه بال عقد كمنه الاحارة واستوى المعين وغير المعين  
وعبر المعين ولا يثبت حقه الله ان التأجيل انما يشترط في المشتري لا في الباع  
عنه المطالبة بالثمن مع حصول الانتفاع بالمبيع والتصرف في المبيع في مدة الاجل  
لم يوجب الثمن عند معنى الاجل وسقط فصل في نفسه شيئا وهذا المعنى انما يجعل  
باعتبار الاجل من وقت الفسخ فيجب اعتباره ما امكن وقد امكن اعتباره اذا  
كانت السنة غير معينة فاما اذا كانت معينة فلا يملكها اذا كانت معينة فاما  
فانما انما التأجيل في سنة اخرى كان هذا انما لا يمكنه غير الحال الذي  
شاؤله العقد وهذا لا يجوز بخلاف ما اذا لم يكن السنة معينة ولو كان في البيع  
حاليا ولا يجله فاجل الاجل مطلق فاستداه من حين يجله العود واما في خيار  
الرجوع فاجل الرجوع من حين العقد لان الاجل لتأجيل المطالبة بالثمن ومنه معنى  
الاجل وذلك انما يكون في موضع يجب الدرك لولا التأجيل موداك من وقت  
فاما في الرجوع لا يبيع وهو سب الثمن فلا يوجب المطالبة بالثمن فاعبر التأجيل  
من وقت العقد وسب المبيع هو ان يجل يجل المبيع وبني المشتري على وجه يمكن  
المشتري من تبينه من غير تأجيل وكذا التسليم في جانب الثمن وقال القرافي  
رحمه الله الطلبة لتبينة الثمن والعصم بد ههنا لان التسليم يستلزم على البايع  
وسايجب على الانسان يجب ان يكون له طريق الخروج عن حقه منه الفسخ ولو  
توقف ذلك على وجود العمل من غيره وذلك الغير يثبتا في الفعل عني هو بعهده  
الواجب واذا استشري خطه بعهدها وحكي البايع بعهدها وبني المشتري في يديت  
البايع فعلى ابي يوسف رحمه الله لا يصير المشتري قابضه في ملكات من احوال البايع  
ولا في تسليمه رحمه الله يصير المشتري قابضه في ملكات من احوال المشتري  
وعلمه الخلفاء ان المشتري خلا من كل دخل البايع بين المشتري وبين المشتري  
البايع ونظم المشتري على الدون صار المشتري قابضا فقل عند محمد رحمه الله خلا لا يبر  
وخال الخلفاء يرجع الى ان التأجيل في حق البايع هل هو بعهده محمد رحمه الله بعهده  
ابي يوسف رحمه الله ان حجة التأجيل هو البايع وبه البايع ان زالت حقيقته انزل من حيث  
الحال ان البيع وباقه في البايع حله وان الفسخ ابر بكر البايع رحمه الله فنزل في  
مسألة الدنان المشتري بعهده فاما اذا كان البايع اقامه الدنان بعهده من له شرا  
منه فقله قاله كل في عذر ابر بعهده والمشتري قابض بعهده في العيون اذا  
استشري من اخر خطه في ثوب ودفع البايع البضاعة الى المشتري وثاب جاليت بين الخطه  
وبذلك لهذا ثمن ولو دفع المشتري البضاعة الى المشتري بعهده بعهده هذا ليس ببعيد  
ولو قال حله لا يكون بعهده ولو قال حله فهو بمنزلة ان كان يعمل المخلو ويداه في العمل  
الناطقي وفي بضاعته العمل اذا قال بعهده وبعث منك هذه السلعة وسامتها اليك  
فذاك انك العترة ثابت لم يكن هذا اشتباها حتى يسلم بعد البيع لان التسليم حقه البيع  
فانما يعتبر بعهده ثمن البيع ولا خلاف ان التأجيل ببيع في العقد اذا كان العود  
عليه فترعا فاما اذا كان بعهده كذا ناطقي رحمه الله في اجناسه وبقاها في









الباع دون فسخ المستتر فاما اذا كانت الرخصة كلها في يد الباع لم يترك فسخ الباع  
حكما لجميع الرخصة في يد الباع حقيقة وفي المستتر ثابت عليها حكما اذا كان لا يفسد  
الباع عن المستتر فكان فسخ المستتر دون فسخ الباع ولا يرفع فيه فسخ الباع  
ومع قيام فسخ الباع لا يعتبر فسخ المستتر ويخالف ما اذا لم يكن الرخصة في يد الباع  
ولا في يد المستتر وهي خبر من الباع والمستتر بحسب الوارد المستتر في نفسه  
امكنه ذلك فقال الباع للمستتر خذت بذلك وبقيها فانكنت في هذه الحالة كان  
الهلاك على المستتر لان الثابت لكل واحد منهما اعني الباع والمستتر في فسخ  
الصورة الممكن من الفسخ الحقيقي فكان بدلهما واحدا مثل بدلهما  
لما كان يزول بهما الباع في المستتر فان كانت الرخصة بعد من المستتر والباع  
فقال الباع للمستتر خذت بذلك وبقيها حكما لا يكون فسخا وفسخا  
في فصل الصيغة والاسرار وسيل من لا سلام يجوز ولا خلاف في رجوع الباع  
من بين اثنين وهو المراجحة احدهما صيغة من صاحبه وقال للمستتر  
اه هب واصفبه فذلك قدر من قبل ان يذهب المستري اليه فاك الهلاك عليهما  
عليهما لان المستري لم يفسد المستري لا حقيقة ولا حكما فكان الهلاك عليهما  
وعنت في زمانا ان رجلا استرى بغيره من رجل وهي في المستري فقال له الباع  
اه هب واصف البقرة فانني بعض مناجيا ان البقرة ان كانت بريءا  
عنت من الاسارة للرجل ما فسد من قبل ولا وهذا الجواب ليس بهما ان  
ان البقرة ان كانت منكم المستري من فسخها لواردها ففسد ففسد ليل سلكه  
الرخصة التي ذكرها ولو كانت المستري مستري الارماك كلها في الخصيرة وحل  
الباع فيها وبين المستري والارماك بحيث لا يرد على الخرج الا بعض الباب على المستري  
الخصيرة لم يدخل على واحد من الارماك وخرج من الخصيرة وذهبت فالهلاك على  
المستري والرجل لا يرد من ارماك المستري يرد على هذا ففسد وحل الخصيرة او لا يرد  
وهذا الجواب سطرهما اذا كان المستري يرد على فسخها ولو دخل الخصيرة  
لان المستري صار فسخها لم يمكن من فسخها مشكلا فيما اذا كان لا يرد  
على فسخها لو دخل الخصيرة لان المستري لم يفسد فسخها لا حقيقة ولا حكما بالرجل  
من الفسخ وبقي ان يكون الهلاك في هذه الصورة الا ترى انه لو فسخ المستري  
الباب وكان المستري لا يرد على فسخها لارماك لو دخل الخصيرة فانكنت الرخصة  
وهبت لكون الهلاك على المستري لان المستري اذا كان لا يرد على فسخها لم يمكن  
من فسخها والجواب ان يفسد في الوجهين لان المستري اذا كان لا يرد على فسخها لم يمكن  
ان كان لا يفسد فسخها بالرجل من الفسخ ففسد فسخها بالارماك والفسخ كما  
يجوز من المستري بالرجل من الفسخ ففسد فسخها بالارماك والمستري الا ترى ان  
من استرى عبدا او عبدا بعد منه بعت لا يمكن من فسخه الواردين ففسد فاعتد  
بغيره ففسد حتى يملك عليه الجن وما اذا فسخا لم يمكن من الفسخ لان العبد بعد  
منه وانما صار فسخا بالارماك كذا ههنا وبان الا ترى ان فسخ الباب سبب لفسخ  
الرخصة والارماك ففسد فسخها بالارماك والارماك رجع على هذا اذا كان فسخ الباب

عنه

غير المستري ولا يفسد فسخها بالارماك ففسد فسخها بالارماك ففسد فسخها بالارماك  
استل انسان وطارا لغيره وفسدت الدابة من فسخه ذلك فانه لا يمكن الفسخ عندها  
مع انه سبب لفسخ الدابة والظهير ففسد الباب لان هناك لو فسخ الفسخ ففسد  
فبان عقيب كانه لم يوجد منه عود ففسد في حق الظهير والدابة والمستري في  
فصل الرخصة لو فسخ ففسد الباب ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
في الرخصة وقد حرم في فسخ العقد من السهولة فالرجل في فسخ العقد الا ترى ان  
المستري يفسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
العقب ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
في بيت والباب معاق ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
وان فسخ المستري بالباب وطارا لغيره ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
من الجواب ان المستري اذا كان حاله مستر ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
لان الاعوان معه يفسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
سرا لئلا يفسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
الاخذ اصله كان ملكه يعون لان الاعوان لسواه معه فان فسخ الباب ففسد ففسد  
المستري ذهب الظهير ذهب من باب المستري فان فسخ ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
ذهب من باب الباع بدليل مسئلة البشر المستري من احد ههنا معينا ودفع البقرة  
باردة ليردها ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
لان وزن الباع ههنا ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
في بعض المقامات ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
ما ذكره وان الباع صلب فيها لظلالا بكسرت وههنا لعل ان فسخا صلب قبل الاكسار  
على المستري وما صلب بعد الاكسار ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
وما ورن قبل الاكسار ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
والباع يفسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
فصل الاكسار وان دفع المستري القارورة منكسرة الى الباع ولم يرد عليها ففسد ففسد  
امر المستري بذلك كله على المستري ولو كان المستري مسك القارورة بنفسه  
ولم يرد عليها الى الباع والمسألة ههنا كان الهلاك في جميع ما ذكرنا على المستري  
وفي المعنى فلو دفع القارورة الى الباع منكسرة ولا يعلمه المستري والباع يعلم  
وكاله منه ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
بغيره الباع اذ كان يعلمه ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
سألت جهة ارجو الله من عمل استري من اخرتها وامره ان يحمله في وعاء ففسد ففسد  
لم يرد عليه وانكسر الا وبنى ما منه فهو من ماله الباع لانه انما حصله في انما ففسد  
ليرده ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد  
سرخ كاسه المادون او المستري من رجل عشرة ارباط ذهب بذهبه وامره ففسد  
كله في غار ورعا وكال الباع الرتب في القارورة ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد ففسد



فقد اعلى وجهين اما ان تكون القارورة ممتلئة من سائر المشتري البائع بالصبي فيها  
 ثم انكسر بعد ما صبت البائع فيها رجلا من سائر المشتري او طالت بعد ما انكسر  
 مناك وهما لا يعلمان بذلك او جهلان بذلك وهذا الوجه ممتنع من وجهين اما ان يكون  
 المشتري مع القارورة في البائع وامره بان يصب فيها او لم يدع القارورة في البائع ولكن  
 امسكها بيده حتى صبت اليه فيها الزيت مناك فان كانت القارورة ممتلئة من سائر  
 البائع وهي ممتلئة من الزيت مناك لانك انكسر مناك البائع في وجهه لا يعلمان بذلك  
 فان الرجل الاول يعلم على المشتري وصاحب عليه حصته من الثمن والسفينة  
 او طالت التي صبت فيها البائع بعد انكسر من البائع ولا يجب على المشتري حصة  
 ذلك من الثمن سواء كان المشتري حرا او ماعدا وبناؤنا لان البائع فمما كان من الرجل  
 الاول فيهما من ثمن المشتري فيصير المشتري فاعلمنا فاما السفينة او طالت البائع  
 واما صبي القارورة بعد ما مر المشتري فلا يصير المشتري به فاعلمنا فيكون الملاك على  
 البائع واما ثانيا فلا بد ان تكون القارورة اذا كانت ممتلئة من سائر المشتري والامر  
 من المشتري في وجه البائع اما ان يكون المشتري في القارورة فيفسد الزيت وليس به  
 الا استهلاك نصيبه فيها الرجل الاول في القارورة كان صبي حقيقي لان صبي فيها  
 والقارورة ممتلئة وصبي الباقي من الرجل الثاني استهلاك الزيت وليس بممتنع  
 وكان البائع في صبي الرجل الاول ممتلئا من المشتري فكان بامر المشتري فيصير  
 فاعلمنا في صبي الباقي فاعلمنا امر المشتري فلا يصير المشتري به فاعلمنا سوي كان المشتري  
 حرا او ماعدا وسواء في ذلك علمهما بذلك وجههما وان كان لا يكسر عدل لغوات  
 الما مورية وهو الخصم والغزل لا يصح اذا كان الما مورية حرا فلا يغزل لان قوله  
 اما يصح حال جعل الما مورية اذا كان ممتلئا فاما اذا كان حرا فانه يصح حاله لاجل  
 ايضا لو باع الموكل العبد الموكل بصبغة او مات او جن وهما لو اغزل بعد انكسر  
 القارورة فاعلمنا يغزل لغوات الما مورية لا يغزل الموكل فكان حرا لا يكسر والقارورة  
 ممتنع علم الما مورية ولم يعلموا فاما اذا كان المشتري ممتلكا منه وبناؤنا في المسألة  
 كما علمنا لم يكن بعد رجده حرا هذه الفعلة في الباب قال شيخ الاسلام حوا  
 حوا حرا اده رجده الله وندخل حرا في استمارة الكبر اي بغير العلم انه يكون الملاك  
 على المشتري او ماعدا وبناؤنا في قول القارورة من كان يشتري المشتري بثلث من الشا  
 امر ممتلكا لم يصبها بعد المشتري فيها من حصة المعنى وذلك منه فيقول امر ممتلكا  
 بالصبوب بعد المشتري بعد الكسر ولو وجد منه امر ممتلكا بالصبوب والقارورة  
 مكسورة فان الملاك يكون على المشتري سواء كان المشتري حرا او ماعدا وهو الحوا  
 ممتلكا في العبد لا وان انشأ منه امر ممتلكا بالصبوب فيها بعد كسر القارورة لان  
 هذا الامر منه لا يصح لانه امر بالاستهلاك الا ان كان المشتري عيدا فامر البائع  
 به فانه لا يصير فاعلمنا ذلك لان المشتري ان لم يصير فاعلمنا بعد السب وهو  
 الامر بالاستهلاك ولكن القارورة متى كانت في يد المشتري فالدهن في يد المشتري  
 فيرسل بعد فاعلمنا به فيصير يحصل به فاعلمنا وفضل المادون بالدهن ان كان  
 لا يصح فحظه بالامر بالاستهلاك فلهذا سويت بين الحرا والمادون بخلاف ما علم

في

بكل القارورة في يد المشتري حيث لا يصير المادون فاعلمنا لان الدهن لم يصب في  
 يد المشتري حتى يصير فاعلمنا باليد لو صار فاعلمنا انما يصير فاعلمنا باليد لا  
 سهل ولا يصير المادون فاعلمنا هو كذلك كان بقوله الغني ابو بكر  
 المير رحمه الله هذا اذا كانت القارورة مكسورة وقت الامر بالصبوب فيها فاعلمنا  
 منها البائع العشرة ارطاب كلها وسال فاعلمنا وجهين اما ان كان البائع  
 بالانكسر القارورة وقت الامر او كانا يعلمان وكذلك القارورة مدفوعة  
 الى البائع او كان في يد المشتري صبيها او المشتري الزيت حرا او ماعدا وان كان  
 لا يعلمان ذلك ان الملاك يكون على المشتري ويصير المشتري فاعلمنا وبناؤنا عليه  
 جميع الثمن سواء كان المشتري حرا او ماعدا وهذا الجواب الذي ذكره الاشعري  
 اذا كان المشتري حرا لان المشتري متى كان حرا والقارورة مكسورة وقت الامر  
 الزيت فيها كان هذا من المشتري امرا بالمصير والاستهلاك ولم يكن امرا  
 بالخصم لان الخصم لا يتحقق متى كانت القارورة مكسورة ويكون هذا من  
 المشتري امرا بالاستهلاك والمشتري متى امر البائع بالاستهلاك المبيع فانه  
 فالمشتري حرا مع امره يصير استهلاك البائع كاستهلاك المشتري الا ان  
 لو كان المشتري حرا فاعلمنا فامر المشتري البائع بفعله وصار المشتري  
 فاعلمنا وكذا لو امره بالاعتناق واعتنق صار المشتري فاعلمنا فذلك  
 هذه خلاف ما لو كانت القارورة ممتلئة وقت الامر بالصبوب الا ان من لا  
 المشتري بالصبوب امر حقيقي لا اسر استهلاك البائع والخصم وحده في الرجل  
 الاول واما في الثاني فالصبوب استهلاك البائع وليس بخصم والمشتري  
 لم ير البائع الاستهلاك واما امره بالخصم واما بشكل الجواب اذا كان  
 المشتري حرا من العبد امرا بالاستهلاك ولا يستل ان يجعل استهلاك البائع منفردا  
 البائع بالاستهلاك واذا لم يصح امره لا يستل ان يجعل استهلاك البائع منفردا  
 البائع ولا يصير العبد به فاعلمنا ان الجواب عن هذا ان يقال بان هذا من المادون  
 امر الخصم من وجه واحد او امر الاستهلاك من وجه من حيث ان لا يعلم بان القارورة  
 يكون امر خصم ومن حيث ان القارورة مكسورة لا يتحقق الخصم بالصبوب فيها  
 يكون امر استهلاك البائع فاعلمنا حقا با وجهين يكون هذا امر خصم ولا يكون امر  
 بالاستهلاك عمل الامر من وجهين فاعلمنا امر خصم اذا كان لا يعلم بان حرا  
 العبد له فاعلمنا فاعلمنا امر خصم متى كانا يعلمان حتى لا يصير المشتري فاعلمنا  
 فاعلمنا الامر بغير علمها بعد ان كان في حالي بغير العلم بها فاعلمنا العمل بها  
 في سائر واحدة كافي في الخصم لشرط العوض هذا اذا كانا يعلمان بالفسد القارورة  
 في يد البائع وقتها من المشتري بالصبوب فيها فان المشتري اذا كان حرا يصير المشتري  
 فاعلمنا الدهن ويكون الملاك عليه فان كان المشتري ماعدا لا يصير به فاعلمنا  
 ولا يكون الملاك عليه لان هذا من المشتري امرا بالاستهلاك والمشتري لا  
 الاستهلاك يصير فاعلمنا اذا كان حرا لان الامر بالاستهلاك من المادون فاعلمنا  
 العبد لا يصح حاله العلم ولا يصح فاعلمنا وهذا اذا كانت القارورة مدفوعة الى البائع

سنة



النفع من عن سائر نفعه التسليم وان كان لا يملكه النفع لانعام لا يصح التسليم في نفعه  
 المستحق له والله ونسبنا ايضا اذا استخري من غير اياه والبايع والجار فقلت له  
 المستحق احب الي منك فقلت له يا بايع هل كنت من مال المستخري لان لو  
 المستخري لان ركب المستخري من منده وقيل ان كان المستخري لم يملك على الشرح  
 والبايع رديعه صلى يصير قاضيا وما كذا وان لم يكن عليه شرح فهو باطل  
 ما كان له ما كان ركب وهذا قول محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف  
 رحمه الله لا يصير المستخري قاضيا اذ عمله البايع مع نصيبه ولو كانا ركبين فباع  
 بوجه من صاحبه لا يصير قاضيا بمنزلة ما لو باع والبايع والمستخري في الار  
 بعد استخري من اخر خطه بعينه فقلت البايع اعرفي جواز ذلك هذا او قل  
 جواز ذلك هذا وكل ما استخري منك حتى اربع فاجله فقلت للمستخري ففعل  
 البايع ذلك وساعت الحظله ففعل ليس به صريح في دفع اياه المستخري انبه  
 له تكمل نية الطعام او ينقض منه المستخري وغناه الذي استعاره وولعه  
 اليه فاد كان لذلك فهو ففعل كذا رواه بنو سعد عن محمد رحمه الله وذكر عن  
 أبي عمرو عن محمد رحمه الله اذ قال المستخري للبايع اعرفي جواز ذلك هذا وكل منه  
 ففعل صار المستخري قاضيا ولو لم يقل هذا واصل السلسلة كما حال لا يصير  
 قاضيا وفي الغدوى وقال ابو يوسف رحمه الله اذا استعار المستخري من البايع  
 جواز القاضيه وان جعل منه وان كان المولى ففعلها صار المستخري قاضيا بالكل  
 منه وان كانت غير اعياها يجوز ان يقول اعرفي جواز ذلك فيه ففعل  
 فان كان المستخري حاضرا فهو منقوض وان كان غائبا لم يكن مضادا فقلت  
 محمد رحمه الله لا يكون قاضيا في الغيبه في الوجهين حتى ينقض الجواز منه ثم سابه  
 اليه على ما ذكره التدويري منهما اتقان ان المستخري اذا لم يعي العزير لا يصير  
 المستخري قاضيا بحبل البايع حال غيبه المستخري وهذا لان البايع بالكل  
 عامل لنفسه من وجه من حيث انه بمنزلة ملكه من ملك المستخري بمقتضى  
 للمستخري من وجه دون وجه ولا يثبت النقص بالشك في الامر بالكل خلا  
 ما لو دفع اليه عراب ففعل حيث يصير قاضيا بحبل في عرابه بعد النقص الفقد  
 لانه عامل بغير هذا المستخري من كل وجه ففعل في هذا منقوض ولا للمستخري  
 من كل وجه ويصير كان المستخري هو الذي جعل في العزير بعد الاخبار اليه  
 والتميز فلا ان الاستفارة مع الله لا يصح مثل الدعوى لا يصير العزير قاضيا  
 المستخري لملك منفعة فملك نصيبه ففعل ولا يبيع الجعل في عراب المستخري  
 وبدون الجعل في عراب المستخري لا يصير المستخري قاضيا وما ادعى العزير واراد  
 الجعل منها امينة المستخري ففعل في قول محمد رحمه الله لا يصير قاضيا في العارية  
 لا يبرء من النقص وما في عارية لا يبرء من النقص وما في عارية لا  
 يصير العزير المستخري لملك الرقبة وقال ابو يوسف رحمه الله ويبرء  
 ففعل لان استفاضة العزير عن يده ففعل بعينه وانما يثبت حكم النقص  
 النقص كما ثبت ففعله حكمه من وجه سرطانه العزير لكونه ففعله ولعله

وان كانت غير مدفوعة وممسكة المستشري ببلد بصير المستشري قابضاً سوكان ذو  
المستشري حراً أم عبدان المستشري دفع في يد المستشري ومبيع المستشري ببلد زبائها  
سوي كان المستشري حراً أو اسوداً أو كان لنفسه أو لغيره منها صحيح وأما بغيره فإن في حق  
الامراء لا استقلال اذا كانت في يد البائع ان كان المستشري حراً بصير قابضاً ويكون الخلاص على البائع ان كان  
على المستشري ان كان المستشري عبداً فانه لا يصير قابضاً ويكون الخلاص على البائع ان كان  
في المادون او اسيراً استقلالاً ليسع من كل وجه وان عثر على مبيع فلا يصير المادون  
قابضاً ولا يصير استقلالاً البائع كاستقلاله فان كانت الفادورة مبيعة  
فدعيب البائع بغير استقلالاً بغير مبيع فيها الباني الا انه يفي من الرطل الاول  
منه في الفادورة حتى صلب البائع فيها الباني فانه ينال كدول المستشري حصته  
الرطل الاول وبعضها يفي من الرطل الاول للمستشري من الباقي من الرطل الاول  
رئت المستشري وقد حلت البائع ذلك بزيده بغير امر لان المستشري لم يجره الا على  
رئت نفسه فصار الحاصل من البائع للرطل حاصلاً بغير اذن المستشري وصار  
البائع مستفلاً لما بقي من الرطل الاول من رئت المستشري ومبيع من استعان  
كان الباني بصفت رطل يفتي رطل يفتي رطل الاول وان كان الباقي لثماً او بغيره  
ذلك المستشري من احد ههنا معناه دفع اليه الفادورة لثمة فيها قورن حصرة المستشري  
من المستشري قابضاً ان كان في مكان البائع او بيته لا يوزن البائع ههنا  
موقوف الى المستشري لان الاسدية تتحد وان وثق بعبه المستشري ذكر بعض  
المقدمين في شرح الجامع الصغائر المستري لا يصير قابضاً لما ذكرنا ولو ان البائع  
حتى يصب فيه رطلاً انتسوت وهما الاعوان قابضين مثل النكاح فذلك على  
المستشري وقاصب بعد الانكسار فذلك على البائع وان بقي في الفادورة حتى حله  
الانكسار من وزن قبل الانكسار رصه البائع في الفادورة فلا حرج في ذلك  
لغاورة والبائع يصير قابضاً للمستشري من الباقي في الفادورة بعد الانكسار ما وزن  
قبل الانكسار وان دفع المستشري الفادورة متكسرة الى البائع لم يعلمه بذلك  
تسبب الحاصلة بامر المستشري فذلك كد على المستشري ولو كان المستشري يملك  
الفادورة بغيره ولم يرد بها الى البائع فاسئلة حالها كان الخلاص في جميع ما ذكرنا  
على المستشري وفي المستقبل دفع الفادورة المستري الى البائع متكسرة ولا يعلم  
به المستشري والبائع يعلم بحاله منه فقلنا قابضاً البائع ملك فلا شيء له في ذلك  
المستشري وان علمه المستشري ولم يعلمه بالبائع او كان يعلمه فكانه منه فاشرك  
قاصب فاشترى في فادوره سالت بمذارجه اذ بعض رطل اشرك من آخر ابدوه  
المستري ان يجعله في وعاء المستري فجعله منه ليزنه فالبسر الان وادى ما فيه فهو  
من مال البائع لانه ايتا جعله في المستري ثم نه فاعلموه ان لا تسليم الى المستشري  
ان وزنه ثماً بغيره لا يضر من مال المستري وفي مجموع التوازل البطلان المستري  
من يدوي وعاهذه واسره اليان يذهب به الى منزله فيسقط في الطريق  
وهالك فالحال ان على البائع ان لم يبيع المستري حراً باع من آخر ثماً واسره ان  
فبيعه فلم يصب حتى اخذ اسنان الذهب فان كان حراً باع واسره والبائع والفصل المسألة

القائمة



















اسماء للشوب ومما حدث في الشوب من الوصف بغيره من عقارة او غير ذلك  
فذلك ومن زائد في البيع حصل بالذنب المستري في موضع في المبيع  
اسما كان يكون مقبولا على الباع لا يصير به المستري فاصلا الا انه يجب  
الاخر لا هذا العمل غير مستحق على الباع ففرض ذلك المثل في مقابلته هذا ذكر  
في شرح التدوير وفيه ايضا لو ارسل المستري العبد في عاقبة صار رابعا  
لانه صار مستقلا ولا استتجاب قد ثبت المستعمل الا نري ان الاخير به بغير  
عاصيا وطريقه فلما ولد له لو اعارة المستري من اجنبي او اودعه من اجنبي  
يصير رابعا لانه انبت بغيره على المحل فعينه بها لو انبت بغيره وذلك  
يصير رابعا كذلك ههنا ولو اعارة المستري من الباع او اودعه من رابعه  
منه فان المستري لا يصير رابعا لان رابعه تابعه على المحل للمحلي فلا يقصود  
تحويله بجهة اخرى مع قيام الاول وادانته باليد الاولى كما كانت صار ذلك  
بعد هذه المصنفات والحداد فيها سواء في الجامع اذا قال المستري الباع قد  
للعبد بغيره في كذا فاصره الباع فعند صار المستري رابعا لا يصير الباع  
رسولا وعقارة الرسول بتفعل الى المثل مكان المستري قال للعبد  
اعمل لي كذا فعند ههنا كذا يصير المستري رابعا كذا ههنا ولو كان المستري  
اخر من الباع سقنا فاستعمله الباع حكم الاجارة لا يلزمه الاخر لان هذا  
اجارة فاسد وفي الاجارة الفاسد الما يجب بالاجرة استغنا المنفعة اذا جرد  
التسليم الى المستأجر ولم يوجد التسليم ههنا الى المستأجر اذا ليس للمستري  
الفا للتسليم وهو اليد اما اليد الباع والبايع لا يصير تابعين للمستري في الغنص  
فلا ينفق التسليم يجب فكيف يجب الاخر في المواز اذا استري عبد ابن  
معاوية لم ينفق حتى اجرا الباع ان يواخره من انسان معين او غير معين جاز  
ويعبر المستري رابعا والعلة ان باعها الباع بغيره من الثمن لان الامر من  
المستري قد ربح كانه صا د فسله والمستأجر يفتصب باعنه في الغنص يصير  
رابعا للمستري ولا يصير رابعا بنفسه حكم العقد وفي العتق اذا استري  
علا ثا لم يبعه حتى وهبه لرجل ورهينه وامر له بالغنص فغنص جاز  
ولو امر امر المستأجر بالغنص لم يجز والعرف ان الهبة والرهن انما يقع  
بعد التسليم وعند التسليم يصير رابعا فيكون الرهن والهبة تابعا  
بعد فغنص المستري ولا كذلك الاجارة استري عبد او له مبيعة فامر  
الباع رجلا ان يفتله ففتله فالمستري بالخيار ان يفتله فافتله ففتله  
ودفع الثمن الى الباع وان ساق فغنص الباع فان من الغنص لا يرجع على  
الباع لان الغنص ليس بغيره ولو كان مكان العبد ثوبا قال  
الباع لي اطعمه فطعمه لي فمبيعا باخر او بغيره لا يكون للمستري ان يفتله  
لخياط لان الخياط يرجع بالبيعة على الباع وادان كان له الباع فعمل ذلك لنفسه  
وخل باع سقانه من رجل وامر الباع رجلا حتى يبعها فان كان الرجوع  
والباع فالمستري ان يبع رجلا لرجل ولا يرجع الرجوع بدعي الامر وان كان الرجوع

في البيع

في البيع

لا يملك

لا يملك المبيع لم يكن المستري ان يفتله لانه لو صمده لرجع به على الباع الامر فيه  
كان الباع دفع بنفسه بوجاهة فيما يلزم المتعاقدين من الموند في تسليم  
السبع والتمس الاصل ان يعلق العقد بغير تسليم الموقوف عليه نصيب  
كان الموقوف عليه ومنه العبد ولا يصح تسليمه في مكان العبد  
هذا هو ظاهره من حيث انما يارهم الله حتى انه لو استري خطبة وهو في الغنص  
والخطبة في السواد يجب تسليمها في السواد ومن الناس من قال يجب تسليمها  
عقد العقد بمثل باب التسليم ذكر من سماعة في موادره عن محمد بن ابي  
ان من استري على رجل على رجل وحده على المستري وفي المستفاد ادا باعه  
بحازنه فالجواب كذلك وادانته بمكايده فعلى الباع ان يقطعده ويكمله  
وكذا منع الجرد وقيل التسليم على المستري وكذلك وقع التسليم هكذا  
ذكر من سماعة رحمه الله وذكر في المسئلة اذا استري خطبة في سقانه  
فالاخراج على المستري وادانته في بيت فغنص الباب على الباع والاخراج  
من البيت على المستري وكذلك ادا باع خطبة في حجاب او ثوبا في حجاب  
الخطبة قال ثوب دون الخراج فغنص الجواب على الباع والاخراج من الجواب على  
المستري واخره الكتاب والوزان والذراع والعدا على الباع ادا باعه  
مكايده او موازنه او مداره لان الكيل والوزن فيما يباع مكانه او  
او موازنه من تمام التسليم والتسليم على الباع فما يكون من تسليمه يكون عليه  
وفي موادره ههنا قال سالت محمد بن الحسن استري شيئا بدلا من فغنى  
من الايقاد فذكر عن المستري ان دراهمه حيا واثاب الغنص فله لان الثوب  
الدرهم كلها حيا حتى يبي لتاخر ذلك وان قال الباع هي رديه بالغنص فقول  
المستري وعلى الباع ان يبي لتاخر ذلك الاخر عليه وعن ابراهيم بن محمد رحمه  
الله ان الاستناء على المستوي والوزن على الموفى به يردان استناء الغنص على الباع  
وزن الثمن على المستري وفي العيون ان اخره وزن الثمن والتاقد على المستري  
وعنى به وروي عن محمد بن ابي امة انه جعل اجرة الساعك على من عليه الدين  
الان يفتد رب الدين وسيد يمد يده من غير نقده فيكون الاخر على رب  
الدين والعرف بمثل الدين ويليها بعد الغنص على هذه الرواية  
ان الواجب على المدين ان يقد راهم مقدرة حده فكان الغنص قبل الغنص  
لا يفتد الحق في الجوده كما ان الوزن لا يفتد في القدرة اجرة الوزان على  
المدين فكذلك اجرة التاقد ما اذا اقتضت رب الدين مقدرة دخل في  
صيانة تاذا ادعى انه على خلاف حقه كان الغنص محتاجا اليه ليمتنى من  
الرد وذلك يقع لزب الدين فيكون الاخر عليه ولو استري وفد خطب  
في المصير فله ان يبي لتاخر ذلك المستري على الباع ولو هلك في الطريق بغير تسليم  
ولو استري خطبة في سقانه فمبيعا بها بالذنب على الباع لان التسليم لا يفتد  
لا دون بدون ذلك وصفا في وعاء المستري على الباع فحجر العرف وصيب  
الما من التردد على الباع ام يملكه العرف ولو استري دارا وطلب من الباع





ان يكتب مكان مال نفسه وامره بالاشهاد لا يحرم على المخرج الى الشهود  
وان ايق بالشهود ويخرج على شهادته شاهدين وهو ان يقر بين يدي شاهدين  
فان اوى اليه يرفع المسترعي الى القاضي فاذا اقر بين يدي القاضي كتب له  
سجلا واشهد عليه وانه اعلم **الفصل السابع** في المسائل  
التي يتعلق بالثمن قال محمد رحمه الله في كتاب الصرف اذا استرعي شيئا بالثمن  
دفعه او باهه دينار ولو سيم شيئا فحق على وجهين الاول ان يكون في البلد نقد  
معروف وفي هذا الوجه حال العقد ونقصه ان يخذ البلد حكم العرب لان الحكم  
ان الناس يتابعون بقد البلد والمعروف كما يشترط الوجه الثاني ان كان  
في البلد نقد دونه على ثمنه او حبه احدهما ان يكون الكساح في الراجح على السوا  
ولا صرف ليعتد على البعض وفي هذا الوجه حال العقد وان كان الثمن حبة  
اذا لم يصرف نقد من البلد ومعلوم ان حكم العرب ولا يحكم اليه الا ان هذه  
حالة لا يوقعها في سائر ما بعد من التسليم والتسليم وان كان لبعضها من  
على البعض والكساح في الراجح على السوا كما في الخطا فانه مع العدل في الوان  
السابق لا يجوز التسليم لان الحكم لا يهتاج في المعاملة من التسليم  
والتسليم وان كان تسليما معها فمثل على البعض لا يملك الا ان واحدا منهما ارجح  
فانه يجوز ان العقد يصرف الى الراجح وفي كتاب الحرف ايضا اذا استرعي  
الرجل مائة فاس يدبره ومثله ليرى ولم يفرق شيئا من الفلوس حتى كسدت  
كسدت الفلوس والقباس ان لا يفتقر العقد ويخرج المسترعي ان شيئا  
منه ما كسدت وان غشاهم العقد واحدا ليراه كما لو عصب المسبح مثل القطن  
والقباس احد رفر رحمه الله في الاستحسان يفتقر العقد كما ما يتعلق العقد  
من احد الطرفين ما لم يعلل ذلك لا يوجب استيفاء العقد كما يجمع اذا هلك مثل  
القطن سائة ان العقد في جانب الفلوس يعلق بها من حيث انما يفتقر باعتبار  
العدد وان كساح بطلت التمسكه باعتبار العقد فان بعد الكساح يتابع وزنا  
لا عدد او توننا بالاحكام السابقة الى ان بعد الكساح وان كانت تتابع وزنا ولو  
يصل شيئا لان التمسكه من حيث الوزن لم يحدت الكساح حتى يوصل حلقا من  
التمسكه من حيث العقد ولا بها كما كانت تان به مثل الاصطلاح على كونها حقا من  
حيث العقد وانما زالت التمسكه من حيث الوزن بالاصطلاح على التمسكه  
من حيث العدد فاذا زالت الاصطلاح على العدد دلت التمسكه باعتبار الوزن  
الذي كان في الاصل لا يوجب الكساح وليس كما لم يصب اذا مثل لا يفرق بين وجهه  
مثل القطن بالوجهين او بالوجهين او بالوجهين وكان حلقا من المسبح بخلاف ما اذا  
سقيما بعد الرطب في الرمة اذا انقطع او انقضى هناك العقد لا يفتقر كان  
هناك ما يتعلق به العقد لم يعلل لان العقد متعلق بالرطب من حيث  
اندهن وبنية الرطب من حيث انه يحل بعد الانقطاع الا انه لم يوجب  
ايدي الناس والمسترعي يفتقر اليه عند حالة العقد ولا عند اخرها به  
وانه لو استرعي برطب الرطب منقطع عن ايدي الناس يجوز قلان معجب

اول واذا استرعي شيئا يدبره في ثمن البلد ولم يفتقر الراجح حق تقويمه  
فان كانت تلك الدراهم لا تروج في السوق عند البيع لا يفتقر  
وان كانت تروج ولكن البعض يفتقر اليه وليس للبايع الاذنه وفيه  
معيون المسائل ان عدد الراجح انما يوجب شيئا له ان كان لا يروج  
في جميع البلدان لا يوجب له شيئا في البلدان التي فيها يفتقر اليه  
كان لا يروج في هذه البلدان وتروج في غيرها لا يفتقر اليه كانه لم يملك ولكنه  
بما يفتقر فكان للبايع الخيار ان قال اعط مثل هذا الذي في البلد وان  
لعد ثمنه ذلك وناسه ما لو لم يفتقر في البعض يستقر على ثمنه رحمه  
الله اما الاسترعي في ثمنها ويصير غشاهم التسليم في تلك الحالة يتابع على العقد  
في بيع الفلوس بالقباس عند حاقه رصنا والاصطلاح بعض الناس وعند محمد  
رحمه الله لا يجوز اعتبار الاصطلاح الكل والكساح يجب ان يكون على هذا  
الناس ايضا وذكر في كتاب الصرف ايضا اذا استرعي ثوبا يدبره ونقد  
الفلوس ولم يصرف له درهم حتى كسدت الفلوس والتسليم حاله الراجح وفي  
على حاله لان العقد يفتقر اليه الفلوس في البعض حلقا كما لا يفتقر  
في العدد ولو استرعي ثلثون فاقعة فاقعة في الفلوس وروي في الاستيفاء  
الفلوس حتى كسدت بثلثي التسليم استحسانا وفي القباس وروي في الاستيفاء  
الفلوس اذا كسدت اذا استرعي بثلثي التسليم في البعض عند العقد وفي المستحاضة  
في قول ابن حنبل رحمه الله وعنده لا يفتقر العقد وفي المستحاضة  
كسدت الفلوس مثل القطن وعلى المسترعي قيمة الفلوس في قوله اي  
يوسف رحمه الله وهذا السارة الى العقد لا يفتقر على قوله ولا يجوز  
الله في كتاب الرهن مسألة ذلك على ان التسليم لا يفتقر بذلك الفلوس مثل  
القطن ومثله ما روي عن ابن ابي عمير في ثمنه بثلثي التسليم  
في رهن على حاله حتى لو هلك هذا بالبيع ولو كان الكساح يفتقر  
العقد لا يفتقر اليه كساح الكساح كما لو هلك جعته والتمسكه احتسنا  
في هذه المسألة بعضهم قالوا يفتقر الرهن وان التسليم الكساح  
وتعصبهم قالوا لا يفتقر واستدلوا بمسألة الرهن وان التسليم الكساح  
سئل الامام السرخسي رحمه الله بوجه رواية كتاب الحرف والتمسكه  
الامام شيخ الاسلام رحمه الله بوجه رواية الرهن وهذا القابل بمعنى  
قول محمد في كتاب الحرف بثلثي التسليم ان يكون لازما  
حتى لا يفرق بينه على القطن ويغشاهم التسليم اما لو احتسنا لايابوا الاحتسنة  
دلالة على التسليم بوجه الله انه اذا استرعي ثوبا يدبره او ثوبا يدبره  
الفلوس بثلثي القطن لا يفتقر اليه الفلوس والتمسكه من وضع القطن  
والسرايا بين الثمن والناس والشرايا بين الثمن والكساح يصير بينه وبين الثمن  
والرهن ثمنان من كل وجه فاقعة ذلك التسليم يفتقر على التسليم وانما  
روي على التسليم فمثل ضرورة فاما بمسألة الفلوس والتمسكه استدلوا بحلق



القلوس العكاسنة لان العرض والناكدة مبيع والقلوس الكاسدة مبيع  
 مبيعان يحل بتمتبا باعتبار انهما غير منتقارين كالمزور وغيره وهذا اذا كسبت  
 الدراهم او القلوس قبل القبض فاما اذا علب بان ارادت من مبيعها فالبيع  
 على حاله ولا يتغير المشتري واذا لم ينعصت من مبيعها ورضيت فالبيع على حاله  
 ونظا له بالدرهم بان ان العيار الذي كان وقت البيع وفي المبيع اذا علمت  
 القلوس قبل القبض ورضيت فالتسوية بين يوسف رحمه الله وقولي  
 وقول ابي حنيفة في ذلك سواء ليس له من حق ان يرجع ابو يوسف وقال  
 عاصبه وممنها من الدراهم يوم دفع البيع ويوم دفع القبض والذي ذكرنا من  
 الجواب في الكساد فهو الجواب في الانقضاء اذا انقطع من ايدي الناس  
 مثل العنق من عند ابي حنيفة رحمه الله وحسد الاصل فقل ان لا يرجع  
 السوف وان كان يوم حشد الدراهم لصياغة وفي المبيوت مثل اذا كان يوجد  
 في سائر المصارف فهو ليس بمنقطع والاول اصح وسببا في حشد الدراهم  
 متساويا لاسم او اذا اشترى شيئا بدراهم واحدة وكذا ايضا في المكان على  
 البائع ومنه لا يمتنعها وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله في الاستقراض  
 ولو اشترى بدراهم واحدة ويقد بعض العنق ثم كسدت منه البيع بقدر ما لم  
 ينفذ اعتبارا للمعنى الكل ولو اشترى بدراهم كاسدة وقت البيع وهي  
 غير معيبة وغير متساوية لا يجوز ان يملكها كاسدة وقت البيع ثم كسدت  
 تسد البيع ولو كان مكانه كاسحيب مهربا مثل هذا قالوا في جواب  
 مسائل الكساح بذكر وجوب ان يوافق اذا كانت قيمة الدراهم السباه مئة  
 او اكثر فلهذا ذلك وان كانت قيمتها اقل من العشرة بحسب العشرة ذلك  
 باع متاعا بدينه بالدراهم واستوفى الدراهم فقل ان يدفعها الي صاحب  
 الشئ كسدت فليس له ان يملك على المشتري سبيل لان حق القبض بالدراهم  
 لانه هو العاقد وفضل وفي التوراة وحديثنا من اخر شيئا بالف درهم  
 فوزن له المشتري اقل ما في درهم فنتجها البائع ثم منعت من يده فبقي  
 مستوفى للمشتري ولا ضمان عليه لان بقدر الالف استوفى حقه وبقدر الالف  
 على الالف هو شتر منه واذا باع حازبه بالف درهم ودفع اليه المشتري فبشرا  
 علم ان منه الدراهم فذهب به البائع الى المنزل فاذا فيه الدراهم لم يجد الدراهم  
 ليردها فمناعت في الطريق فلا ضمان عليه لانه احدا بدراهم لم يملكه  
 امين واذا اشترى شيئا واعطاه دراهم فصاحا بكسر البائع فوجدتها بغيره  
 ردها ولا شيء عليه لانه لم يملك عليه ما لا وكما لو دفع اليه انسان  
 بغير الباطن فكسره في منازعي الي النبي ورحمة الله وفي منازعي هل سمعته  
 اذا باع بدراهم مائة ودفع المشتري الدراهم فاذاها البائع فبطلت مائة مائة  
 فيها فبطلت مائة مائة فاستردك فارد ان معترف في شري الخراج فلهذا  
 احد قالوا كلها بغيره لم يرد وان كان اقر البائع انها حيا لا نه منقص  
 الا اذا صدق المشتري وان لم يكن اقر له ذلك بطلت مائة مائة وفي المسئلة قال

ابو حنيفة

ابو يوسف رحمه الله كل ما يوكال ما يوكال ويوزن اذا كان شيئا بدينه فبطلت  
 انقطع من ايدي الناس ان الطاليب بالخيار ان شأنا حده الى المديد وان شأنا  
 اخذ بدينه مبيعة ففقد حكر بفساد العقد حقا وحب بدينه للمبيع وقال  
 ابو يوسف رحمه الله ان شأنا حده الى المديد وان شأنا اخذ بدينه المبيع ففقد  
 انقطاعه بالفضل ولا ييوسف رحمه الله في هذا قول اخر وهو ما ذكرنا  
 عاصبه فنية المثل يوم دفع البيع وهو قوله الاخر وعليه العنق وذلك  
 الدراهم والقلوس اذا انقطع من ايدي الناس قبل القبض فلهذا باع فبطلت  
 الدراهم والقلوس يوم دفع البيع فالتسوية بين يوسف رحمه الله وقولي  
 ثم اذا سدد البائع بالكذا دون الانقطاع على قوت من يقول به فان لم يكن  
 المبيع مضمونا فلا حكم لهذا البيع اصلا وان كان مضمونا كان عليه بيمينته  
 رده على البائع وان كان مضمونا كان عليه بيمينته رده على البائع  
 المبيع ان لم يكن المبيع مضمونا لم يملكه ان كان مثليا والله اعلم الفصل  
 في البيع على الاصل من البيع على الاصل من البيع على الاصل  
 البيع من غيره ذكره فترجى هذا الفصل من البيع على الاصل من البيع على الاصل  
 بعد رحمه الله واذا اشترى شيئا بدينه ارا ومنه لا يدخل الطريق وسبيل  
 الماس غير ذلك لو كان اذا اشترى شيئا بدينه ارا ومنه لا يدخل الطريق وسبيل  
 وفي الاحارة يدخل هذه الاشياء من غير ذكر الطريق ان الاحارة معقولة لاسيما  
 وللمذاخر لاهلها بالانقضاء في الحال كالبهر والصغير والارض المسكونة  
 ولا يمكن الاسفاح بهذه الاشياء الا بالطريق وسبيل الماوا الشرب والمساكن  
 لا اشترى هذه الاشياء عاده ولا يملكها مستأجر ولو استأجر الطريق الذي  
 لصاحب الدار لا يجوز من يدخل هذه الاشياء في الاحارة بغيرها فاما البيع  
 فلا يبعد للاسفاح عاصبا بل يبعد للاسفاح ويحصل العنق المستوفى ويحصل  
 المعنى المستوفى ممكن بدون الطريق فلا مسزونة الى مخالفه في البيع ولا  
 يدخل الا بالنقص او بذكر الحقوق او بذكر المرافق واراها الطريق الذي يدخل  
 في بيع الدار والارض من غير ذكر الطريق الخاص في ملك انسان والطريق  
 ثلثه طريق الى الطريق الاعظم وطريق الى سكة غير نافله وطريق خاص  
 في ملك انسان على طريق الخاص في ملك انسان لا يدخل في البيع من غير  
 ذكر المرافق او بذكر الحقوق والمرفق والطريق الخاص الاخران يوجدان  
 في البيع من غير ذكره لانه حق سبيل الما في ملك خاص وحق الما في ملك  
 في ملك خاص لا يدخل في البيع الا بالذكر ايضا او بذكر الحقوق والامرافيق  
 واذا لم يثبتان دار ولم يذكر الطريق ولا الحقوق والمرفق حتى لم يدخل الطريق  
 في البيع فلهذا اشترى ان يرد اذا قال طعننت ان لم يثبت ان لم يثبت الطريق فكذا  
 ذكر في المصلحة بدينه ان الدين اذا كان لا يملك الطريق فبطلت حقا لاسيما  
 ان يقع البيوت باليد وقال طعننت وقت البيع ان الدين على الطريق  
 الاعظم وببيني ان احمي ما باليد فلهذا ان يرد الدين وفي بعض الكتب لم يذكر





الخياول لما ذكر ان البيت اذا كان لا يلى الطريق الا عظم لا يظلم السبع ولذا ان يستاجر  
 الطريق واستخدم من صاحب الادمن غير الطريق الذي يدخل في السبع يدرك الحق  
 او لا فحق او لا فحق الطريق ومنه السبع لا الطريق الذي كان قبل السبع حتى  
 ان من سبيل في منزله وجعل له طريقا اخر خارج المنزل فحقه وجعل تحت بيع  
 المنزل الفل في الثاني دون الاول واداناع دارا ومنها سبتان فذكر في تناوي  
 او الامير حجة الله ان كان السبتان في الدار يدخل في السبع من غير ذكر صير  
 كان السبتان او ليس الا من حلة الدار وان كان السبتان خارج الدار الا ان مفتحه  
 الدار احداثا المستاح فيه بعضه فلو الا يدخل وبعضه فلو الا يدخل ان كان  
 السبتان اصغر من الدار من غير ذكر وان كان مثل الدار فلو الا يدخل وبعضه  
 فالدار على التناوي في بيع المستاحات هشام سمعت ابا يوسف رحمه الله يقول  
 في رجل اشترى دارا وبيعها لسبتان ليس يدخل في الدار الا ان يسميه الا ان يكون  
 السبتان في وسط الدار او الدار حذوقه قال هشام رحمه الله ذكرت ابا يوسف  
 مرة اخرى فبين باع دارا وبيعها لسبتان ولم يسم السبتان قال السبتان منها  
 وان لم يسميه قلت فان كان السبتان بايا لحدوها في الدار والاخر خارج  
 منها قال هو منها وفي العيون اذا اشترى دارا وبيعها لرجل الا يلى وقد اشترىها  
 فحقها وسرقها لا يكون الرجل ولا متاعها الا من شترى لان هذا ليس من حقوق  
 الدار وهذا خلاف ما لو باع صعيقة وفيها رجا ما يكل حق هو لها حيث كان الوفا  
 لا من شترى لان هذا ليس عبارة الصنعة وملاصها وكما من حقها وفي الدار  
 من حذوق الدار لم يلى من حقها وكذلك ولا يصنع الصنعة لا من شترى فمماثلة  
 الرجا والدالية للبايع لا لها معلقة بغير رجا وكذا في حذوقها وهي ابراهيم بن  
 رستم عن محمد رحمه الله فبين اشترى بيتا وبيعها رجا بغير رجا وهو ما فيه  
 السبل والامل وكذا قال وفيه قد رجا هو مولا باليمن وفي تناوي  
 الفصل في اشترى بيتا من منزله حذوقه وحقه وصاحب الدار صنفه  
 عن الرجل يدخل بامر يبيع الباب الى المسكة بغير ان كان البايع يلى لظرفاته  
 معاونا ليس له ان يبيعه وان لم يلى اخذت المستاح منه منهم من قال  
 له مبيع لا فلو لم يصفه من حق هذا البيت في المسكة حتى لا  
 يصنع من المور في المسكة العظمي ومنهم من قال ليس له مبيع لان الباب  
 الا عظم دخل يدرك الحقوق واعلم بان الحق في العادة يدركها هو تبع المبيع  
 ولا يلى المبيع منه ولا يصفه اليه الا لامل المسكة كالطريق والشرب والارض  
 والمرفق مثلا رجا يرفق به ويحرق بها هو من التوايح كالشرب ومسبيل  
 الماء قوله كل ما يلى كغيره يلى على وجه المعالفة في استخاط حق  
 البايع من المسكة مما يصفه المبيع في التوايح اذا باع دارا وبيعها بغير رجا  
 رجا ودلو وحل فان باعها بغير رجا جعل الجبل والدولة في البيع لا فيها  
 من رجا في الدار وان لم يلى لرا مرفق لا يدخلان والبكرة تدخل على حال  
 مرله فالامل ان ما كان في الدار من البناء او كان متفادها لبايع يدخل في بيع الدار

مخرج

من غير ذكر طريق التبعه وما لا يكون متفادها لبايع لا يدخل في بيع الدار من  
 غير الا اذا كان شيا حذوقا يعرف فيه فبايع الناس ان البايع لا يصفه ولا  
 يبيعه من المستشري فحينئذ يدخل وان لم يذكر في السبع من هذا البناء العلو  
 وراسته كمدان يدخل في السبع من غير ذكره ولا يصفه متفادها لبايع والمتاح  
 يدخل استخفايا ولا يدخل فبايع لا يصفه من هذا البناء فبايع كذوب موصلا  
 في الدار الا ان استخفايا فبايع لا يصفه كمدان يعرف فيها بين الناس ان البايع  
 للدار لا يصفه المتاح من المستشري ويسلمون الدار بغير المتاح فبايع لا يصفه  
 المتاح من غير ذكر العرف والقفل ومفتاحه لا يدخلان والسلمان كان متفادها  
 البايع يدخل سواء كان من حطب او مدد وان كان غير متفادها لبايع والسرد  
 بطر السلا لم يوا اذا اشترى رجا ما يدخل في السبع من الا لامل ما كان متفادها  
 ما لبايع من غير ذكره لا يصفه لبايع هذا الحجر الاسفل يدخل تحت البيع من  
 غيره ذكره لا يصفه لبايع فبايع كان لبايع الحجر الاسفل لا يدخل في السبع  
 لا يصفه من رجا لبايع الا يصفه لبايع من رجا من غير ان يصفه فيه اليه يصفه  
 بغير من البناء في الاستقصان يدخل لان الرجا اسر لبيت بالامل كان الا لامل وما  
 يدبره من النكح واخذت اسر الرجا على هذا اذا اشترى طاحونه  
 بالجر الاسفل يدخل من غير ذكره الحجر الاسفل لا يدخل فبايع لا يدخل استخفايا  
 موصلا لبايع من اخذت رجا باب الحانوت من رجا يعلق ويضع ويضع  
 النخاع يدخل الالواح تحت البيع سواء باع الحانوت بمرافقه او لم يرفقه  
 بمرافقه لان الالواح الحانوت من رجا الحانوت بمرافقه او لم يرفقه  
 ولو كان على الحانوت طيلة في السوق كما يكون في الاسواق فان كان باع الحانوت  
 بمرافقه دخل الطيلة لان الطيلة من مرافقه وان كان باعها بمرافقه  
 فالطيلة لا تدخل وكذا في العيون اذا اشترى رجا فبايع لا يصفه ولا الالواح  
 للبايع والعصم ما ذكرنا ان الالواح المستشري منه يدخل مفتاح الحانوت  
 في السبع من غير ذكره استخفايا لما قلنا في مفتاح الدار وكذا الحانوت لبايع  
 وكذا الصابغ لان الاول مركب والآخر لامل في المفتاح وكذا الحانوت لبايع  
 كذا الا حذوق الحداد الذي يبيع منه لبايع وقد من النحاس الذي يبيع  
 فيه العصب او اللغضار بغير رجا فيها النحاس للبايع وان كانت  
 مقلدة المراكب من طين فحلت في البيع والصندوق المصنوع في البناء  
 واحا حن الفلنسان وهو في الدار وحبابها وحبابها وحبابها وحبابها  
 برده ورومين او المندسة من حذوقها وعلى فبايع ما ذكره بعد هذا مسلة  
 الدرو والسرد والسلا لم يوا ما كان متفادها لبايع من هذه الاشياء يبيع  
 ان يدخل في البيع وكذا ذلك حطب الغضار الذي يبيع عليه الحانوت



لا يدخل في البيع لان هذا ليس من حقوق الحيوانية ويستوي في هذه المسائل  
 ذكر الحائز مطلقا او جزاء فقه او حقوقه لان هذه الاشياء ليست  
 من حقوق الحيوانية ومراعاة انها هذه من حقوق النخلة والعقل والعمال  
 وتذكر الحرام يدخل في البيع من غير ذكره والنقص لا يدخل وان ذكر الحقوق  
 او المواقف والنفقات التي على الاثر في المينا للمبايع سواء احراز ابيع  
 ارضا او كرم او لم يذكر الحقوق ولا المرافق ولا ذكر كل قليل وكثير فانه  
 يدخل تحت البيع ما ركب فيه لثنا من حياوان ليس ولا لثنا ولا لثنا  
 لان هذه الاشياء بمعنى اذ ليس فيها شئ معلوم وماله معلوم  
 بما فيه فهو لثنا بيد كذا لا ريب ما فيها ذات بها به ولكن لما لم يكن لها ثمة  
 مدة معلومة كانت لثنا بيد واذ كانت هذه الاشياء لثنا بيد لثنا  
 من كل وجه فبذلك تحت بيع الارض من غير ذكرها فالارض والكرم لا يدخلان  
 في البيع والقباس ان يدخل لان الارض من غير ذكرها فقام والكرم  
 بالتميز انما فقام فكان كذا لا شئ مع الارض الا اننا استحسننا ان  
 بامها لا يدخلان لغرضه عليه السلام من باع بخله ما يورثه لثنا  
 الا ان شئ من المنافع والارض مثل الخمر من حيث ان لكل واحد منهما  
 غاية معلومة فالارض لو اراد في المدة يكون واردا في الارض ودلالة المعنى  
 في ذلك ان لفظهما معا به معلوم وما لثنا بيد فانه معلوم ففوق  
 كالمعطوع بخلاف الاستحوازا لثنا لان لثنا بيد فانه معلوم وعلى  
 قباس ما ذكره في هذا الموضع ان يكون كذا من ذلك الموضع  
 لا يكون للارض والزرع والفعل لا يدخل الزرع والخمر في البيع وان كان  
 مثل ذلك الخمر يكون الارض والزرع والفعل لا يدخل الخمر في البيع  
 بالزرع والخمر وان كان في بيع الارض الحقوق او المرافق لا يدخل الزرع  
 والتمار ايضا لانها ليست من حيل حقوق الارض مراعاة وان قال  
 بعثها بكل قليل وكثير هو منها وفيها ان قال في اثرها من حيلها  
 او قال من ساقها بالتمار والزرع لا يدخلان وان لم يقبل في اخرها من  
 حقوقها يدخل في البيع وذكر الحائز كذا السهم فذكر في شريطة  
 انه اذ اراد كذا في بيع الصنعة والتخلل كذا في بيع الارض والتمار في البيع  
 في قول المصنفه زكي يوسف رحمه الله وان كرمه لم يكن قليل وكثير  
 وهكذا ذكر الناطق في اجابته ان يذكر الحقوق والمرافق لا يدخل  
 الزرع والتمار في بيع الارض وفي المنتفا بواية ابن جماعة عن محمد رحمه  
 الله ان التمارة والزرع لا يدخلان في حقوق المرافق واذ قال بكل قليل  
 وكثير هو منها او فيها يدخل استحسننا ما روي عن ابي مالك عن ابي  
 رحمه الله انه يدخل الزرع والتمار في الاغاط كلها وذكر شيخ الاسلام القزويني

نحوه

نحوه اراده رحمه الله في اخر شرح المزارعة الكبيرة فانه اذا قال في بيع الصنعة  
 بكل قليل وكثير منها لم يوافق الكتاب الشرع لا يدخل الزرع والتمار  
 في البيع وهكذا في المنتفا عن محمد رحمه الله لان الزرع ليس من حيل الارض ولا  
 في الكتاب المنتفعة والمزارعة يدخل وان قال بكل قليل وكثير  
 قوله فيها وسما يدخل التمارة والزرع في البيع على الروايات كلها وفي المنتفا اذا  
 قال بكل قليل وكثير هو منها يدخل جميع ما فيها من التمارة والزرع  
 والعمل والراخين وغير ذلك وان كان فيها ريع قد حصدا وشان قد حصدت  
 لا يدخل في البيع قال بن ابي مالك سمعت ابا يوسف رحمه الله قال بها  
 سواء يدخل في البيع وفي شرح القزويني رحمه الله وشرح القاضي  
 الامام الاستيعاني ان الزرع انما لا يدخل في بيع الارض من غير ذكرها فانه  
 يثبت بعد وهو ما اذا كان معنانيا في الارض فثبت من ثبات لا يدخل لان  
 لها ثمة الاصول مدة معلومة فيها بين الناس مضاركا لزرع ومفهوم من  
 قال يدخل في ثمانية هذه الاشياء معا وتا فلعننا سعادت الاراضي  
 وضاركا لاستحوازا لاصل ان كان لفظه مدة معلومة وفي ثمانية ثمانية  
 فهو بمنزلة التمارة يدخل في البيع من غير ذكره لثنا لثنا مدة معلومة  
 وفيها به معلوم من منزلة السهم فبذلك تحت بيع الارض من غير ذكره  
 لا يدخل من غير ذكره وكذلك اصله وكذا في بيع الارض من غير شرط  
 لذلك مضاركا لثنا وان لم يشر لثنا لان له ساقا فلا يدخل اصله ولا ذلك  
 والعر ويدخل لان العر وسهم لان له ساقا فلا يدخل اصله ولا ذلك  
 القصب والحل لثنا له ساق ولا يدخل اصله حتى كان ساقا يدخل  
 تحت بيع الارض من غير ذكره وما لم يكن له هذه الصنعة لا يدخل تحت  
 بيع الارض من غير ذكره لانه يكون بمنزلة الشجرة واذ ابيع ارضا وفيها  
 حطب ثابت لا يدخل في بيع الارض من غير ذكره في العيون وفي النخيل  
 عن ابي حنيفة رحمه الله عنه في الخلاف والحطب والقصب والراخين في  
 والتمار انما للبايع وذكر الحصان في الحطب والقصب والتمار  
 انواع الحطب انما لا يشتري ويروي عن ابي يوسف رحمه الله ان القصب  
 للبايع وفي المنتفا ان السفوك لمن احدث الحطب ذكر شيخ الاسلام  
 في شرح المزارعة الكبيرة ان السهم الذي ذكره محمد رحمه الله في الكتاب  
 انه يدخل في بيع الارض من غير ذكره ساقا لثنا اما السهم الذي يترك  
 للفقير وكثير الحطب وغيره لا يدخل في البيع من غير ذكره وفي ثمانية  
 اهل سمرقند واذا استري ارضا وفيها استحوازا لثنا في كل ثمانية سنين  
 ان كان يقطع من الاصل فهو لا يشتري لانه ساقا وهو السهم الصغير  
 الذي يباع في السوق في فصل الربيع وان يقطع من وجه الارض فهو للبايع

شبهة

الأمانة



لا بد من ثلثه الفرواذا استخرى استحياداً لغيره فادخل في الارض في الايام السبعة  
وفي العيون استخرى بخلة في ارض طبرستان في الارض ولم يبق موضع الطريق  
وتيسر اليها طريق يعني من ناحية معروفة قال ابو يوسف رحمه الله الشرا  
حاً برونجا الى الخلة طريقها من اي ناحية لعب لان هذا مما لا يدور حتى  
لو كان منها وبلغت السبع باطلا ومن بعد رضى الله ان السبع باطل ما لم يبق الطريق  
لمكان النعمان في مشاوي الغصن استخرى ارضاً وحسبها ادف من الارض  
والارض والاندق مسنانه وعلى المسنانه استخرى وحصل منه الارض وحل  
المسناه وما عليها من الاشجار رضى الله لا تجعل المسنانه في الحد فكون  
الحدود وقال في المسنانه استخرى بحله ففلا على الحد ولا يكون بارضها ولم  
بان شرا السحر لا يحا من وجوه اما ان يستخرى للقلع بدون الارض وفي  
هذا الوجه يوم المشرقى معناه اوله ان يدلعها بعروقها واصحابها يدلعها  
والارض وليس له ان يحفر الارض الى ما يتناهى اليه العروق ولكن يدلعها على  
ما عليه العرف والعادة واما ان يستخرى بشرط القلع على وجه الارض  
او بشرطها بشرط القلع على وجه الارض او بشرطها القلع لكن يكون في  
القلع مخصص للمبايع عوان يكون بفريق الحائط او ما استسه ذلك وفي هذا  
الوجه يوم المشرقى ان يقلعها على وجه الارض فان قلعها او قلعها  
بشرائط من اصحابها او عروقها شجرة قائمات للمبايع وان قلع من اعلى  
السحر فمأبذ يكون للمشرقى فاما اذا استخرىها مع عروقها من الارض  
فان لا يوم المشرقى يقلعها ولو قلعها فله ان يغير مكانها اخرى  
واما اذا استخرىها ولم يستخرىها ولم يستخرىها فله ان يغير مكانها اخرى  
رحمة الله الارض لا تدخل في السبع وعند محمد رحمه الله يدخل وله السحر مع  
فراها من الارض هذه الخلة في السبع شرح الطحاوي واحي عواهل ان لا تدخل  
السحر من الارض يدخل في القسمة وفي جانب العيون في باب بيع الشجرة  
مثل كتاب الرهن ان دخول الارض في وصية الشجرة على الاطلاق الذي  
ذكرنا في البيع قال والمقدمة والصدقة وذكر شيخ الاسلام في كتاب  
القسمة ان لا تدخل الحائط من الارض يدخل في بيع الحائط والمذكورة المسنانه  
اذا ما حائطها من حائط من دار فله ان يرضه قال فله ان لا يدخل الحائط بغير الارض  
لا يجرى حائطها وفي المسنانه ايضا قال ابو حنيفة رحمه الله هو له باصله وفي  
الخلة فقلعها ما فيها في البيع والخلة وكل شيء وقال ابو يوسف رحمه الله  
مثل ذلك الا انه قال استخرى في الشجرة ان له باصلها فصار اصلها  
في الشجرة ان على قوله الحصة رحمه الله لا يدخل الارض في بيع الشجرة  
وغير محمد رحمه الله يدخل من ثلثه يوسف رحمه الله رواه ابنان وفي مشاويها  
الدار لا يدخل الارض تحت البيع من غير ذكره يوم المشرقى يقلع البنا

والفصل

والصاف في مشروطه سوي بين بيع الحائط وبين بيع البنا وقال لا يدخل الارض فيها  
مما من غير ذكره يوم المشرقى يبيع الحائط كما يوم المشرقى يبيع البنا  
في سائر الساعات لا يدخل الارض تحت البيع والآخر الذي تحت الحشيش ويسمى الحاشيش  
كرواوه هل يدخل تحت البيع حكى عن الحاكم الامام في محله الكوسى ان ما كان  
طاهراً على وجه الارض يدخل وما كان معنياً تحت الارض لا يدخل والحواشي في شجرة  
الجدار وسائر الحائط يدخل ما تحته من الارض في البيع من غير ذكره في الحائط على  
البنا هكذا ذكره الحاكم الامام ابو محمد وفي اي موضع وحل ما تحت الارض من الشجر  
فانما يدخل تحت الحائط المستخرى وقت مباشرة ذلك المقرب حتى لو اذنت  
الشجرة على حائط تحت الارض كان لصاحب الارض ان يبيع ولا يدخل تحت البيع  
من الارض ما يتناهى اليه العروق والافضان وعنده العنوي وفي المسنانه اذا كان  
لغيره بيعت منك هذا الموضع هذا على السطح ان كان فيه مطبخ وذكر الشافعي  
اذا كان فيه بئر وكذا هذه الرطبة ولو قال بئرها هذا الكرواوه هذا الغنم  
فدرا على الارض قالوا واراها بالفضل والسيقان ارا الذي يقال له بالفارسية وروى  
سان يتحكم ما مثل هذا وراها المسنانه من استخرى حله فهذا على الحد ولا يكون  
بارضها واذا قال بئرها الحكة او هذا الفضل وروى عن ابن  
انظر الى الشرا فان كان ذلك بنتاً للعبت او الضرم هو على العيب والشرا وان كان منها  
لا يدخل الحريم وهو على الفضل والكرواوه في المسنانه لم يفسد الى احد وهو  
طريق ما ذكره في يومى العيون اذا استخرى الرجل من اخر من ثلثه بابه وروى  
شرا فله ان يبيع المسكرى اما استخرى بغيره منك الارض وقال الباقى بئرها  
الكنايسة ان كان مثل ذلك الشرا يكون للارض مضمون بيع الارض وان كان  
مثل ذلك الشرا لا يكون للارض مضمون بيع المزبلة دون الارض وفي فوار  
بن سماعه عن ابو يوسف رحمه الله اذا قال لعن بئرها كروى هذا او  
قال بئرها هذا فله على الكرواوه والسيقان بارضه فان كان في  
السيقان او الفضل او الكرواوه بئرها فله على بئرها السيقان والفضل  
والكرواوه ولم يقل سطر الى الشرا في المسئلة المسئلة والله اعلم وفي المسئلة  
رواه محمد بن اذ قال لعن بئرها كروى هذا او قال بئرها كروى هذا او  
سجد ورواه على موضع القربة البنا والبوت دون المجرى ولو باع قربة  
بارضها للمبايع قربة اخرى بئرها فقال بئرها هذه القربة لحدودها والفضل  
والغالب الرابع قربة البنا يدخل ارض هذه القربة التي لم يبعها في ارض القربة التي  
لم يبعها في ارض القربة التي لم يبعها في ارض القربة التي لم يبعها في ارض القربة التي لم يبعها  
جاء وروى عن القربة القربة كروى هذا او قال بئرها كروى هذا او قال بئرها كروى هذا  
وفي بئرها هل سمر منه استخرى بئرها وروى عن القربة التي لم يبعها في ارض القربة التي لم يبعها  
كانت الاشجار الثانية بئرها او قلعت شجرة الاصل بئرها صارت مسبعة والا  
بالا كما اذا كانت بئرها بئرها بئرها كانت ثابته من هذه الشجرة فكانت  
ذكر في التوازي وفي العيون مشاوي الغصن ان من استخرى سبجاً وبئرها ثابراً الا انها

شجرة









اللولوه ولاهي من علمها فلا يكون منها ولا يملكها مستتر بها في باب بيع الخمر من الدور  
 وفي باب المعدن من زكاته استوي سكره فوجد في علمها سكره اخرى ففرض المشرقة  
 ولو وجد في علمها لولوه في المبيع ولو وجد في علمها صدقاً في المبيع ولو وجد في علمها لولوه كان  
 اللولوه في الصداق ففي المستترى وكذا لو استوي اصدقا لملكها مبيعاً من  
 الخمر فوجد في علمها لولوه في الخمر فهو له كذا ذكر في اوله يوجب المستفاد كبريد  
 هذا ما عسكره في علمها لولوه او سكره في المبيع ولو كان منها غير يكون المستترى  
 لانه طعامها فهو حلالها سكرها في الخمر ولو كان في علمها صدقاً وفي العلم  
 وفي لولوه ففي المستترى في فائدة هذا الكتاب والله اعلم الفصل السادس  
 في بيان ما يجوز من بيع الانسان وطلان العقد بسبب الافتراق بين المجلس  
 قبل انفس المجلس ان يبيع الدين بالدين اذا حصل الافتراق بعد منتهى الدين  
 حقيقته سواء كان عقد صرف او لولوه على ان من ماع من ماعوسا رابعة  
 دراهم حتى كان صدقاً ولو لم يكن الدين بالدين او لولوه بغيره فاستقر الدين بالدين والدرهم  
 في المجلس ونقاسها ونقدتها فذلك المدا استوي فليكنها او طعاما درهم حتى  
 لم يكن العقد حراً ولو لم يكن الفصل بغيره فاستقر في المجلس ونقدتها  
 ونقدتها وهاذا لان ساعات المجلس جعلت كساعة واحدة الا ان في ان القول  
 في المجلس جعل كالقول في او للمجلس وكذا العقد والدين في ذلك المجلس  
 وكذا ذلك اذا حصل الافتراق بعد منتهى الدين حكماً كان العقد جائزاً سواء كان  
 عند الصرف او لولوه حتى ان من كان له على غيره ديناً ولاخر عليه دراهم فاستوي  
 كل واحد ما عليه لصاحبه سواء له على صاحبه حتى كان العقد صرفاً ونقدتها  
 المجلس حراً وكذا اذا كان له على اخر طعاماً وناولوس ولاخر عليه دراهم  
 او دنانير فاستوي من علمه الفلوس او الطعام ما عليه من الطعام والناولوس  
 مما له من الدراهم او الدنانير ونقدتها في المجلس حراً وكذا ذكر في الاسرار  
 زاد في شرح الجامع في باب البيوع في العروص والديون وذكر الشيخ الامام  
 الزاهد عمداً الواحد الشهابي في شرح هذا الباب ان الافتراق بعد منتهى  
 الدين حكماً او بما ليس بصرف يوجب بطلان العقد ويصح ما هو مرفق لا يوجب بطلان  
 العقد وشارح الفرق وقال في باب الصرف انما يبيع المجلس ليس بشرط  
 الجواز او بما الشرط ان يحصل الافتراق وليس يلزمها على تحديد عند الله  
 محمد رضي الله عنه فانه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو اري الايل  
 من النقة الى بيله بالدرهم واحد كما يقادنا شراً وابدنا شراً واحد كما يقادنا  
 درهم ففقدت عليه السلام لا يأس ان يخذها تسع مائة او يخذها تسع مائة  
 وليس يخذها عمل معناه اذا فتر ففنا ولا يبقى الدين ديناً واحداً في مائة الف  
 بعد ما فتر ففنا فقد حو رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع الدين وان كان صرفاً  
 ففتر ففنا وليس يلزمها على النفس الذي قلنا واما في غير الصرف الشرط  
 ان يكون الافتراق من عين او عين دين الا يري ان من استترى خفظة بخفظة او خفظة

بالدرهم او فتر ففنا من غير من غيراً لانها افتراق عين او عين دين قلنا ونقدتها  
 الدين حكماً او افتراق عين عين ولا عين دين واما اذا لم يفتقر على الدين  
 احداهما حقيقته والاخر حكماً كان جائزاً سواء عقد صرف او لم يكن فان من كان له على  
 اخر دراهم فاستوي من علمه الدراهم ديناً حتى كان العقد صرفاً ونقدتها  
 ونقدتها فلان وهذا افتراق حصل بانوس او طعاماً فاستوي من علمه الفلوس  
 او الطعام ذلك ديناً حتى لم يكن احداهما حقيقته والاخر حكماً وذكر مسألة  
 افتراق حصل بعد منتهى الدين احداهما حقيقته والاخر حكماً وذكر مسألة  
 الطعام في مثل الفتاوى وقال لا يجوز البيع وان نقد الدراهم في المجلس فاولا  
 وما ذكر في مثل السواوي حكماً على ما اذا كان الطعام مستتراً عنه لان  
 الاستبدال والمسلم فيه قبل الترخيص لا سيما اذا لم يكن مستتراً عنه  
 كما ذكر في بيع او فرض حراً الاصل في بيع العقد الصرف بعد منتهى الدين  
 احداهما حقيقته والاخر حكماً حديث عند الله بن عمر رضي الله عنه على ما روينا  
 فقد حو رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع الدين بالدين اذا افتراق بعد منتهى  
 الدين احداهما حقيقته والاخر حكماً في غير عقد الصرف وانه يدل على جواز  
 بعد منتهى الدين حقيقته فيما هو مرفق وفيما ليس بصرف والمعتبر في ذلك  
 ان احد الدين اذا كان مرفقاً حقيقته والاخر حكماً ففتر ففنا حياً البينة على  
 جانب الدين ان احدهما مرفق من حقيقته وحكماً والاخر مرفق من حكماً والعبرة  
 للزعم في احكام الشيع ولما اذا حصل الافتراق بعد منتهى احد الدين ففتر ففنا  
 حقيقته او حكماً فان حصل الافتراق بعد منتهى احد الدين حقيقته حراً في غير  
 الصرف ولم يجر في الصرف بانه ففتر ففنا استوي ديناً رابعة دراهم حتى  
 كان العقد صرفاً ففتر ففنا الدين بالدين او لولوه مسلم العشرة والدين  
 الدين حتى ففتر ففنا كان البيع باطلاً ولو استترى مائوسا او طعاماً درهم حتى لم  
 يكن العقد صرفاً ونقدتها بعد منتهى احد الدين حقيقته حراً لان الشرط في الصرف  
 ان يفتقر وليس يلزمها عمل وبعد منتهى الدين احد الدين افتراق عين عين  
 يفتقر الى بعض الدين الاخر ولا بشرط فيما ليس بصرف ان يفتقر ففنا عين  
 او عين دين واذا افتراق بعد منتهى احد الدين حقيقته ففتر ففنا عين  
 عين دين فان حصل الافتراق بعد منتهى الدين حقيقته حراً لا يوجب بطلان العقد  
 صرفاً او لم يكن بيبانه ففتر ففنا كان له على اخر ديناً رابعة دراهم حتى لم  
 الدين رابعة دراهم حتى كان العقد صرفاً ونقدتها قبل ففتر ففنا حراً  
 العقد باطلاً مع احد الدين مرفق منتهى وكذا ذلك اذا كان المرفق على غيره  
 ناولوس او طعاماً فاستوي من علمه الفلوس او الطعام درهم ونقدتها قبل  
 نقد الدراهم كان العقد باطلاً وهذا فصل يجب حفظه والناس عندنا قالوا  
 فان العادة فيما بين الناس ان من كان له على اخر خفظة او شعبة او سوا  
 استند ذلك معناه ففتر ففنا من علمه عند غلا الشيع حراً بالدين او العشرة  
 نون ذلك وسهون ذلك فيما بينهم ليدرواها كرون فانه فاستوي حقيقته او خفظة





عن ابن زيد والمعنى ما ذكرنا ان المنطوق في عقد الصرف ان يتقربا وليس بينهما  
عمل وبعد تنقيل احد البدين حكما انما قاض عمل والمنطوق في عقد الصرف ان  
يتقربا عن ابن زيد او من يعين ويجوز تنقيل احد البدين حكما لا غير لم يوجد  
الا انما قاض عن ابن زيد ولا غير من يعين فلهذا لم يجز واذا استتري دراهم  
ما عطاها البائع مكانه سودا الورعي في المشتري جائز لان السودا درهم ولكن مع  
العيب وكان الخبز واحدا ما اذا رضى المشتري بسقوط حقه عن المودعة كان  
مستوفيا لا مستند لا يجوز من السودا المنسوب من المبدرة السوا الا الدرهم  
الصالح حتى لو تنقيل مكان الدرهم السبق جاريا لان الخبز يختلف فيكون  
هذا استنباطا لا فلا يجوز واذا عطي المتبع مكان السودا كرسس الامنة  
السرخشي رحمه الله والشحيح ابو الحسن التدويري انه يجوز على التدوير وانه  
اشاره بغيره رحمه الله في محققه وذكر سمس الاسلام في شرحه ان المدبور  
اذا قضى اهر و ما علمية لا يجوز رب الدين على التدوير و اذا باع فلان بفسين  
حالة الدراهم بهذه المسئلة على ثلثة اقسام احدها ان يبيع فلان بغيره بفسين بغير  
اعمالها وفي هذا الوجه البيع فاسد لو جهن احدها ان هذا باع الدين بالدين واقضى  
ان الخبز بالثلاثة تحدها فلان عند باع ما ياق في موصد ان سنا الله بقلل الوسخ  
الثاني اذ باع فلان بفسين بفسين باعيا فلان وفي هذا الوجه البيع جاريا في قول  
ابن حنبل ولو يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز ووجه قوله ان  
الفلوس حتى لا يتبين بالبعين وسبع الاثمان واحدا بالاسن كيجوز بيع الدرهم  
والدراهم واحدا بالاسن ولا يحنبل ولو يوسف رحمه الله ان ثمنه الفلوس انما  
ثبت باصلاح الناس فاذا عساه فقد ابطالوا حقه الامنة وخادت سبعة ثمانية  
كانت فصور البيع مفسا وبها مفسا مفسا بان قبل الامنة ثبت باصلاح الكراع  
ولا يحل باصلاحهما الا باصلاح غيرهما لانه لا يملك ما على غيرهما ولو قلنا ان  
التمنية لا تنطل ان رما النقد لما يجري بالجنس والقدر وهو الكيل والوزن  
وهلنا ان وجد الجنس لم يوجد النقد وما اخل عطاها ما بالوزن فان الناس  
يعادوا ببيع الفلوس عدد الاوزان ولهذا قلنا اذا باع فلان بفسين بفسين بفسين  
افضل وزنا من الاخر انه يجوز لو كان موزنا لكان يجوز كما اذا باع درهما بدرهما افضل  
وزنا من الاخر وهذا لما زعمنا ان الوزن ساطع الاشارة بالفلوس فلم يوجد  
الا الجنس فلا يجري الروايات الشيخ الامام الاخير في الامنة الجاهلي رحمه الله  
وكما جواب ذكرناه في الفلوس فهو الجواب في الدراهم التجارية اهني بها اصطفاؤه  
لانها من حيلة الفلوس لا يفسد ولا يفسد في المراسم والنسوق  
قالوا وجب ان يكون الجواب في العدالي كذلك لان الصدف فيه غالب فصار مبدلة  
الفلوس الوجه الثالث اذا كان احد البدين عننا والاخر ديننا وفي هذا الوجه  
ان كل ما في الدرهم موجد لا يجوز البيع لما ذكرنا ان الجنس بالثلاثة تحدها  
عندنا ولو كان ما في الدرمة غير موطا لا تنك ان على قول محمد رحمه الله لا يجوز لان  
عنده لوباع فلان بفسين بفسين باعيا فلان لا يجوز فاذا كان احد البدين بغير

شعيرة

عنده اولى واما على قول ابن حنبل ولو يوسف رحمه الله فقد اختلف المشايخ  
بعضهم قالوا يجوز لان الفلوس عندنا بمنزلة العرض النجس حاله ما يملكه بفسينه  
ولهذا قلنا لوباع فلان بفسين بفسين باعيا فلان وفي هذا الوجه البيع جاريا في قولنا  
حنبل ولو يوسف رحمه الله يجوز انما لوباع ففسينه بفسينه وادامنا بالفسين  
النجس على ما هما بمنزلة العرض كان يميز بملكو بفسينه بفسينه بفسينه في الدرمة  
وسمهم من قال لا يجوز لان الفلوس عندنا اما بفسين با بفسين بفسين بفسين  
املا بفسين بفسين بفسين وهذا لان الفلوس الذي يملكه الحاكم العرو من وجهه ولهذا  
في ظاهر الرواية يجوز السبق الفلوس والسلم اما يجوز في الميزان لا في الاثمان فمن هذا  
الوجه الفلوس بمنزلة العرض ولهذا حكم الاثمان من وجهه ولهذا قالوا اذا باع  
بفلان بفسينه لا يجوز بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
ان هذا لان الفلوس حكم العرض من وجهه وعلم الاثمان من وجهه وقوله بفسين  
حطها فليست بينهما بالعرض ولا الفلوس بفسين بفسين بفسين بفسينه بفسينه بفسينه  
بالدراهم بالاسن بفسين بفسين بفسين بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
بالدراهم في هذا الحالة كان بمنزلة ما لوباع درهما بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
اذا باع فلان بفسينه بفسين باعيا فلان بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
هل يستلزم التقاضي والجنس فلا يجوز بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
يستلزم التقاضي فقد ابدل لان التقاضي ليس بشرط وذكر في الجامع الصغير ما يدل  
على انه شرط فانه قال اذا باع فلان بفسين بفسين بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
من قال من لم يبيع ما ذكر في الجامع الصغير لان التقاضي مع العينة انما يستلزم في البيع  
وهذا ليس يعرف من مستخرج من ما ذكر في الجامع الصغير لان الفلوس حكم العرض  
من وجهه فحكم الدرهم في حيث ان الحكم العرض يجوز باع ولعمد بانها اذا كان اعتبار  
كالوباع سدا سديد ومن حيث ان الحكم الدرهم شرط التقاضي في المجلس مع  
العينة فلا بد ليدل بقدرا الامكان وذلك لانه وفي رحمه الله في شرحه اذا باع  
الفسين بفسين بفسين بفسين بفسين بفسين بفسين بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
استثنى ما في روايتها بعد الاثبات في العقد وهو حاله وكذلك لوباع الفلوس  
بالدراهم او الدنانير فقد اتفق بفسين بفسين بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
فقد ابدل على ان التقاضي ليس بشرط وفي المنتقى رواية المحسن عن ابن حنبل  
رحمه الله اذا استتري فلان بفسين بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
لخبرها دعه وتفرقا فلان بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
الدرهم وكذا الدرهم والفلوس عليه وقد اختلفا ما رويان التقاضي في بيع  
الفلوس بالدراهم ليس بشرط وروي هشاويه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
بدرهم بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
الدرهم في الفلوس فقد اتفق بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه بفسينه  
احدهما ان الفلوس في الاصل عرض وليس بالاثان واذا ثبت لها وصف العينة  
لعارض موجب اثبات هذا الوصف على وجهه لا يبعد المعنى الاصل فاكتفى ببيع

فيما يبيع

فصل في







الذي مران قبل كيف سينبغي هذا التقدير ان العنة التي في الدراهم انما تكون اغلب  
من العنة التي فيها او على السواك وقد وضع المسئلة فيما اذا تساوى فلما معنى هذا  
الكلام ما حكمي من العلماء من الصواب ان العنة والعنة اذا دخل في النارة الصفر  
اشد منها احتراقا واسرها بعدا فيجوز ان يكون النصف من هذا والنصف من  
ذلك حال حملها على النار المدوب وبعد ما حمل الى النار ردا بنا فاحتلطا فيجوز  
سوى من الصفر قبل ان يذهب شيء من العنة منصف العنة في الخالص ما لم يكن  
الصفر قابلا راد بقوله النصف من هذا والنصف من ذلك حال حملها  
الى النار وبما فضل من الحواب فقال ان كانت العنة عالة او كبا على السوا  
الزاد ذلك بعد ما دسها وربما يذهب الصفر ونصيب العنة عالة وبها لا  
يكتفي بمساكن على السواك ان كانت العنة كانت العنة هي العلة كما روي  
مطير الوجه الثاني وان كانا على السواك كان نظير الوجه الاول فيكون على المناصير  
التي سرت ولغيره كسجود رجه الله في هذه المسئلة ما اذا كان الصفر قابلا على العنة  
واما لم يكن لانه وضع المسئلة فيما اذا كانت العنة والصفر سواك على حال  
النار وبما فضل من الحواب لدر وبلا خلاف عليه الصفر بعد الدوب ان كانت  
سواك فلا يكون محال ان الصفر اكثر احتراقا من العنة على ما سوادنا  
لم يرد كره هذا الوجه في هذه المسئلة هذا قال في الحامع انما اذا كانت الدراهم  
ثلثاها صفر وثلثاها عنة فاستشري بها على سواك ونحوها على حال ولا ينبغي  
لكل الدراهم وان استشري به درهم مسمى من هذه الدراهم غير عينة هدا في  
بنيهم وزنا فلا ينبغي ان يكون له استشري بكذا درهما الصفر الى الوزن لا يفرق  
مناصير السري بها وزنا لا بعد ان عذرت العنة لا صلبة الدراهم وهي الوزن  
وصارت العبرة بالوزن والتمس اذا كان موثقا وانما يصير معاونا لما بعد من انما  
ان يوكرا الوزن او بالاشارة اليها ولم يوجد شيء من ذلك ففكان التمس بمجهول وهذا  
حيث لا يوافق في المناقشة ان فيها الخفاء والتمس والتمس معتمدا على الناس  
متى يعلموا السر فيها وزنا فلهذا لم يجز ان استتراها بمبنيها عدد او فلاناس وان  
كان يقابل لنا سر فيها وزنا لان جهالة الوزن في المقنن رايد لا يبيع حوزان البيع  
فمعوم بصير النعمان المعتبرين البين الشك والمقدار فتمس كانه قال  
استشري بمثل وزن هذه الدراهم فبعد ذلك ان ادى من غير ما يحتاج الى وزن  
هذه الدراهم المسترا اليها لئلا يكتفه معرفة قدرها بالوزن فيمكن من اذا هم ما يمتثل  
وزن هذه الدراهم فان ادى عينة هدا من غير وزن كما في الدراهم الخالص وكوعين  
هذه الدراهم وسياها وقال استشري بمثل هذا المتنازع لهذه الدراهم وهي كذا  
كذا درهما اراد به نسبة الوزن فكانت متنازع فيها بين الناس ورتا وقع ذلك على  
الوزن لان تقدير كلامه استشري بمثل هذا العينة الدراهم على انما كانت او على  
انما سابه ولو كان هذا وجب على المستشري ان يوزنها وزنا على الوزن الذي يكون  
في يلاهم كذا ههنا هذا اذا كان غيرهم وزنا وان كان بينهم عدد فاستشري به  
فما يبيع عينة هدا اذا وزان كان فيها الخفاء والتمس لان مني تتاملوا النامق

وي يبيع

صالح السواك

طهارة

بها عدد الا وزنا ما لهما له من حيث النصف والعنة لا يوزنها ولا يبيع الما  
وان كانت الدراهم ثلثاها عنة وثلثاها صفر في عترة الدراهم ليزوف والبنية  
ان استشري بها ان لم يكن سقاها بها لا يجوز الا وزنا كما لو كان الكل عنة ربا  
وهذا المسمى استشري بها الا وزنا وان كان مشارا اليها يجوز الشرا بها من غير وزن  
كما في الدراهم لوزن وان كانت الدراهم بعينها عنة وبقيةها صفر والحواب  
منها كما في الحواب فيما اذا كانت الدراهم ثلثاها صفر وثلثاها عنة سواء كان عنة  
الا نسواك لصفر العنة تبعا للصفر فلا يجوز الاستشري في حق الصفر الا بطريق  
الوزن وكذا في حق الصفر والواستشري رجل من اخر فبما يدر درهم بعينه من  
التي ثلثاها صفر في عترة هدا عدد كما لم يندر فاحق منعت لم يبيع السواك  
حين عليه مثلا لانها ان كانت سواك وزنا في عترة الدراهم وان كانت ثلثها عنة  
في عترة الدراهم لوزن لوزن لوزن لانها كان لا ينبغي بالبعين مثلا كما لا يجوز استشري  
السواك وهذا اذا علم عددها او وزنها في حق بيتك المستشري من اعطاه مثلا بعد ا  
وزنا كما قال سجاد رجه الله في الكتاب انما اذا لم يعلم يبيع السواك لان القنصر  
يجوز ان لا يبيعها المستشري ود مثل المشار اليه والحالة هذه وان كانت الدراهم  
ثلثاها عنة وثلثاها صفر في عترة هدا عدد كما لم يندر فاحق منعت لم يبيع السواك  
السواك فيما اذا كان ثلثها عنة وثلثها صفر لانه اذا كان هكذا فهو عترة  
عنة ثم انما فليس يراخ فلا يبيع بها وان كانت الدراهم ثلثاها صفر وثلثها عنة وزنا  
بيع السواك يجب ان يبيع بها بالبعين وسيل البيع بها كما قبل المستشري هكذا  
قاله مشايخنا رحمهم الله وانما كانت الدراهم سواك مختلفة سواها ثلثاها  
مفتقون ثلثها صفر ومنها ثلثها عنة وثلثها صفر ومنها ثلثها عنة  
فلا بأس ببيع لصدى هذه الصنف بالصف الاخر منها صلا يابيد ولا خير في ذلك  
نسبه يريده انه لا بأس ببيع ما كان الصفر منه عا ليا سواك كان الصفر منه  
مفتقون بها كان الصفر والعنة منه على السواك على العكس يابيد ولا خير  
في ذلك نسبه اما لا بأس به يابيد وان كان متناصلا لا يبيع صرف عنة  
هذا الى صفر ذلك وصفره ذلك الى عنة هذا وجعل بمنزلة ما لو باع صفر او عنة  
بصفر او عنة فانه يجوز كيف ما كان ولكن بعد ان يكون يابيد واما لا خير فيه  
نسبه لان الوزن يبيعهما وهما بمساكن يبيعهما السواك اذا باع عترة سواك  
الحامع متناصلا فبما اذا كانت العنة عالة لا يجوز ان المعسوب متناصلا  
فكان الكل عنة فلا يجوز ان لا يمتثل ونما اذا كان الصفر قابلا او كان على  
السواك زمنا وكذا سواك لان الصفر بعينه والعنة كذا وان كان  
صرف الحامع الخالص الحامع يستطرا ان يكون يابيد باعتباره صورة المسئلة  
وعلى قياس هذه المسئلة قالوا اذا باع من عترة ليات التي يوزنها واحدا يابيد  
يجوز بعد ان يكون يابيد هذه الجملة من الحامع الكبير وفي موازين  
سماحة سميل ابو يوسف عن درهم بخاري درهمين بخاري وقد يكون في بعض

شركة









ورق غلط حتى يجوز البيع الوجه الثاني اذا باعه بعد ما صار منفعا الا انه  
 لم يما عظمته وفي هذا الوجه البيع جائز اذا باع مطلقا او بشرط الفسخ  
 وان باع بشرط الترتك فالبيع فاسد لانه شرط منه ما لا يقتضيه البيع  
 ولا جواز المتعاقدين فيه متعقبة ببيان ان المستتر بشرط لنفسه  
 زيادة ما لا يحصل له سوى ما يدخل تحت البيع من مال البائع وهذا شرط  
 لا يقتضيه العقد ولا أحد المتعاقدين فيه متعقبة ومثل هذا الشرط فيه  
 فساد البيع لما في سنده بعد هذا ان سألته تعالى بشرط ايجاز البيع اذا باع  
 مطلقا او بشرط الفسخ اذا ترك حتى ادرك هذا مطلب له الزيادة ان ترك  
 باون البائع او استأجر منه الاستحجار فطلب له الزيادة لان الزيادة انما  
 استغناءه المستتر من مال البائع باذنه فيطلب له ذلك الوجه  
 الثالث اذا باعه بعد ما تافى عظمته ولا شك في ان هذا الوجه يجوز البيع  
 اذا باعه مطلقا او بشرط الفسخ فان باع بشرط الترتك فالقبول ان يجوز  
 وبه احدى وجهين واو بوسف رحمه الله وفي الاستحجار يجوز له  
 احدى وجهي رحمه الله وحده ما ذهب اليه محمد ان شرط الترتك لو اوجب  
 فساد العقد في هذه الصورة ما ان يوجب من حيث انه شرط فيه  
 احارده واعاربه ولا وجه اليه لان اعادة الفسخ واعاربه لا تحقق او من ان  
 شرط فيه زيادة ما لا يحصل للمستتر من ملك البائع سوى المبيع ولا  
 وجه اليه لان اعادة الفسخ واعاربه لا تحقق او من انه شرط فيه زيادة  
 ما لا يحصل للمستتر من ملك البائع سوى المبيع ولا وجه اليه لانه  
 تافى عظمته بخلاف ما اذا لم يماها عظمته لان فيه استراط زيادة من  
 مال البائع سوى المبيع اما عند اوجنته واو بوسف رحمه الله ذهب  
 في ذلك الا انه بشرط في هذا البيع ما لا يقتضيه العقد ولا أحد المتعاقدين فيه  
 متعقبة ببيان ان كان لا يثبت بهذا الشرط اعادة او عاربه او زيادة  
 مال من مال البائع سوى المبيع يحصل للبائع زيادة حوده وطراوة المستتر  
 منه متعقبة والبيع لا يقتضيه هذا ومثل هذا الشرط يوجب فساد  
 البيع واذا استترى بغير بيان على ما هو المعروف ويقال بالانراسية  
 سماع وبعض الثمار قد خرج وبعضها لم يخرج بعد هل يجوز هذا البيع طاهر  
 المذهب انه لا يجوز ان كان يتمسك الائمة بالحاجي رحمه الله يعني يجوز  
 في الثمار والباقيان والبطيخ وغير ذلك وكان يروى انه سوي من الثمار  
 رحمه الله وهكذا حكي عن الشيخ الامام الجليل اي بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله انه كان يفتي بجواز هذا البيع وكان يقول لا يحصل الموقوف  
 اصلا في هذا العقد وما يحدث بعد ذلك تنبعا ولهذا بشرط ان يكون  
 الخارج اكثر من الاقل تابع للاكثر ولا يجعل تابعا للاقل وقد روي

عن اكثر

من يحد رحمه الله في بيع الورود على الاستحجار انه يجوز ومعلوم ان الورود لا  
 يخرج جملة ولكن يتلحق البعض بالبعض فالبعض فالبعض فالبعض فالبعض  
 واذا بيع عند ي اذ لا يجوز هذا البيع لان المصير الى هذا الطريق انما  
 يكون عند تحقق الضرورة ولا ضرورة ههنا لانه يمكن ان يبيع المثل  
 هذه الاشياء مع ما فيها من النثرة وما يترتب له بعد ذلك المحدث على  
 مال المستتر وعلى هذا يفرض الضرر في ما كان البائع يبيع بحسب  
 الاستحجار والمستترى يستترى الثمار الموجودة ببعض الثمن ويخرج  
 العقد في الباقي الى وقت وجوده او يستترى الموقوف بجميع الثمن ويجعل  
 له البائع الاسفاغ بما يحدث من غير ما يبيع معصودها بعد الطرقي ولا  
 ضرورة الى جواز العقد في المحدث وما اذا استترى بذلك الكرم وبعض  
 الثمار كان منفعلا وبعض الثمار لم يصير منفعلا لانه ان هذا  
 جائز اعمى قول من قال يجوز استرا الثمار قبل ان يصير منفعلا ومن قال  
 بان استرا الثمار قبل ان يصير منفعلا لا يجوز اختلفوا فيما بينهم قال  
 سمسر الائمة السرخسي رحمه الله والاصح عندي انه لا يجوز وطراوة ما  
 ملأ في قناري اهل سمرقند اذا استترى انزال الكرم والكروم وبعثه  
 في بعضه فله جاز فان كان كل نوع يبيع في بعضه فله جاز  
 حار فان كان بعض الأنواع في البعض فله جاز قال لان الجوز العرق  
 ولا عرف ههنا وقد قيل العصبى انه يجوز في الوجهين وهذا اذا باع  
 الكل فان باع البعض وبعضه في الكل في لا يجوز وكذلك اذا كان  
 مستتر كالبس وطلب باع احدها نصيبه وبعضه في الكل لا يجوز  
 لان يحتاج الى العسمة والمنفعة يستمر وغير المنفعة لا يستمر هذا ذكر  
 المعنى في قناري اهل سمرقند وهذا اذا باع من اجني فان باع من  
 شركه احتي ركن الاسلام السعدي رحمه الله انه لا يجوز وبعضهم قالو  
 لو باع من العامل لا يجوز ولو باع المعامل من رب الكرم يجوز في البيع  
 ما في ثباته بعد هذا ان يشاءه بقل واما اذا باع من الاجني لا يجوز ولكن  
 لما قالوا انه يحتاج الى العسمة وغير المنفعة لا يستمر لان بعض الثمار ينفق  
 به قبل الفسخ فيحتاج الى العسمة والارباب يقولون هذا لا يجوز البائع في الكل  
 ولكن الوجه في ذلك ان يحتاج الى العسمة والسنة الا لا ينفق في الفسخ  
 من المستتر ان كان مستتر كالمستتر البائع ان كان الكل في وفي  
 مستترات سفيح الاسلام لا ورحمدي رحمه الله ان بيع الثمار على ركن  
 الاستحجار قبل ان يسد اصلها لا يجوز وبعد ما يد املها لا يجوز وبس  
 وبما الصلاح يصير ورثة منفعلا قال ولا يستترط البيع الا في الكرمي  
 والجوز والخوخ لان هذه الاشياء غير منفعلة بها من حيث الاكل قبل البيع





سمع بها من حيث اعلاف البواب وفي صلح فتاوي ابو الليث رحمه الله  
 اذا باع الثمار قبل ان يدرك ان كان الثمار حصة او ثلثا او ما شئت من ذلك  
 يجوز ان كان حصة او الكسري لا يجوز الا ان يكون قد ادرك نصفها فحينئذ  
 ادرك وفيما لم يدرك على تلك الشكوك اذا لم يستطع الترك وهذا كما قال  
 ابو يوسف رحمه الله فيمن باع الثمن قبل ان يدرك نصف الثمار الباع  
 في الكل والكتاب الذي له غير مستغنى به الكسري لما مر ولو باع  
 الكرم والعنب كالحق ان غير عبارة العنب لا يجوز الباع في الحال لانه لم يبيع  
 به اصلا واذا صار غنيا بعد ذلك حاز او العنب حوازا الباع في الحال لانه  
 لم يبيع واذا صار غنيا لا يملك الباع حيازا او اذا لم يبيع بعبارة العنب  
 لا يجوز الباع في الحال لانه لم يبيع به اصلا واذا صار غنيا سلبت  
 ذلك حاز او العنب حوازا الباع في هذه المسائل وان لم يكن مستغنى  
 في الحال لما مر واذا باع الثمر على الشجر والنعم فكذلك يخرج الباقى فان  
 حذر الباع حاز ولو احتلها الحادث فالموجود فان كان يعرف الحادث  
 فالعقد صحيح على حاله وان كان لا يعرفه فان كان قبل العقد مستغنى  
 الباع لانه بعد الاستلام بسبب التلف فان كان بعد التلف لا يفسد  
 الباع لان ثمار العقد بالفساد وقد وعد فانه يفسد ولا يفسد  
 بالاحلال وهذا احتياط ملك احدهما بالآخر وكانا شريكين فيه والقول  
 قول المستشري في ذلك لانه في يد القدرى ايضا اذا استري بشرا  
 صلاح بعضها وصلاح الباقي بغير شرط والترك حاز منه بعد رحمه الله  
 لان المعنا فان التمرين كالكروا ولاحق باقها فصار كمالا لو كان الكل  
 ملكه فضع شرط الترك عنده وان كان بها حاز ذلك المعين تاجر كثر  
 بالبيع حاز بها ادركه ولم يحرث الباقي وهذا مما يكون في العنب فانها ان  
 بلوع الاسود منه ومنه وبناراضه نأخر اكتمل النصير كالحظير  
 اما بلغ احدهما ولم يبلغ الآخر فيكون ما بلغ عنده بشرط الترك دون ما لم يبلغ  
 لما عرف من اصليها واذا استري الرجل عنب كرم على انه الثمن ولم يحرث  
 الا ان يشترطه فلا يشتري ان يعلل له الباع حصة ما به من الثمن  
 الباع بعد انما به الثمن لم يملك الباع العنب مع نقد واستمارة الثمن  
 شرط الباع بخصمته ما لم يبيع منه الباع ولا يملك الباع بخصمته ما لم يبيع منه  
 الباع بالواو على ما مر في قول الجعفي رحمه الله في ان يفسد العقد  
 في الباقي لان العقد مستقر في المعين بفساد الباقي للتعقد وهو العدم  
 والاصل عنده ان العقد مستقر في الباقي بفساد المعين بفساد الباقي  
 بفساد العقد في الباقي وكان الفاسد في الباقي بفساد المعين في الباقي  
 عراي حصة رحمه الله في حيث هذا العقد فاسد في الكل وبه كان يقول

نحو ذلك

بمسألة الامة الخواوي رحمه الله وكثير من المشايخ وكان سفسا لامة السرخسي  
 رحمه الله يقول بان العقد فيما يوجد صحيح عند الكل لان الباع مأمور  
 البعد وهو الموجد في البيع فباع الموجد وطعن انه مفسد ومضى وسبب الدائم  
 بطلان العقد وفسد العقد لان الباع مأمور بالبعد وسبب في بطلان العقد  
 بطلان العقد ان شاء الله تعالى وفي التوازي اذا قال الرجل ابيع عنب  
 هذا الكرم كل وقت يحكمه او وقت يعرف عندهم فبذلك يبيعون اما ان كان  
 العنب سرحس واحد وفي هذا الوجه يجوز الباع في الكل في المسألة فطلب من غير  
 ذلك فطلب قال السيد السرخسي رحمه الله في رواية انه يجب ان يكون المسألة على الخلاف  
 قول الجعفي رحمه الله في رواية ومنه واحد على قول الجعفي في الكل باع على مسألة العنب اذا  
 قال العنب بعثتلك هذه العنب الحصة كل من يريدهم على قول الجعفي رحمه الله يجوز  
 في بقية واحد وعندهم يجوز في الكل قال رحمه الله والعشوي على قولها بفساد الباع  
 الناس وان كان العنب اجناسا فحصة على قول الجعفي رحمه الله ببيع ان يكون  
 اصلا وعلى قولها يجوز في الكل باع على مسألة العنب فان من قال بعثتلك هذه القطع  
 من العنب كل شاة يدوم فبذلك يبيع في رواية الجعفي رحمه الله لا يجوز الباع اصلا وعندهما يجوز  
 في الكل ولما بيع الباع على رادان ببيع مبطنة على حصة ببيع الباع بالاقاق وببيع  
 ان بيع العنب بغير واسم الباع ببيع بعض الثمن الذي انفق عليه حتى ان باع  
 بعه ذلك يكون على ذلك المستشري بغير اسم الباع من المستشري بفساد الباع بغير  
 المستشري من الباع العنب والاسم لا يحصل مقصودهما في فتاوى ابو الليث  
 وفي رواية العنب اذا باع من اخر صخرة القطع فبذلك يبيع الباع بغيره بغيره  
 حازر لرحمة الله فان الباع ببيع على صخرة القطع دون ما يخرج من الرحمة فبذلك يبيع  
 لرحمة الله بغيره في هذا الموضع الباع ببيع من الباع ولا يملك الباع على العنب  
 من غير ارض لا يجوز الا في فسخه صرخا على من الباع ولا يملك الباع على العنب  
 وان رضي بغيره ان يشتري كل المخطئ من الشريكين بغيره الباع في البصير  
 واسم الباع والزمه والزمه في الباع الذي هو بغيره ان يبيع على ان يبيع  
 المستشري وعلى ان يرسل دابته فيها الباع كمالا لانه شرط ما يفسد العقد  
 وان باع على ان يترك له لا يفسد العقد لانه شرط ما لا يفسد العقد وكذلك اذا باع رطبة وفار  
 سبها سفسا هو على كسب الباع الذي ذكرناه هو الجعفي رحمه الله في الفتاوى ابو الليث  
 رحمه الله في فتاوى ابو الليث رحمه الله في بطلان الباع لانه مفسد الباع في الباع الذي  
 هو بطلان الباع من غيره يدون الا في حيث هذا على الجعفي ان كان الباع مذكرا لا يجوز ان لا  
 يفسد الباع في الباع صاحبه لان اكثر ما فيه ان المستشري يبيع الزرع لم يملك احد الثمن  
 الا انه لا يفسد الباع صاحبه ذلك اذا كان مذكرا غير مذكرا لا يجوز ان لا يفسد الباع  
 باع مطلقا او بشرط القطع وان باع بشرط الترك ان لا يجوز وان رضي بفساد الباع  
 لان هذا بيع شرط فيه شرط فاسد وان لا يوجب الفصل بين الباع وغيره الوفاء  
 واما اذا باع مطلقا او بشرط القطع انما لا يجوز ان لا يفسد الباع في الباع الذي  
 لفاق الباع بفساد الباع لا يملك المستشري باع الباع والفقهاء المصنف باعتبار











فقد ذكر محمد رحمه الله في الامانة مؤثرف ان اقرب العاصب شر البيع ولغيره وان جعل فكان  
 للعصوب منه بنية عادله وكذلك الجواب وان لم يكن له بنية ولم يسلم حتى يملك  
 اسعف البيع ويعمل مشايخنا قالوا قول محمد في الكتاب وان لم يكن للعصوب منه بنية ولم  
 يسلمه حتى يملك اسعف البيع بطاهر غير صحيح ويدين ان لا ينفذ البيع لان المبيع وان  
 فات فقد اختلف بدلا والمبيع اذ اذات فاحلف فلا لا ينفذ البيع ههنا لان ينفذ  
 المستتر البع فكان تاوي محمد رحمه الله بيفض البيع اذ اختار المستتر بيفض بعهده  
 قالوا بوجه محمد رحمه الله تعالى بطاهر صحيح وينتقض البيع من غير اختيار المستتر في المنع لان  
 العاصب متى ضمن العتمة بملك المعصوب من وقت العقب وبمع المولى كان بعد ذلك  
 وتظهر ان كان بايضا ما لا العترة وهو العاصب بملك ما لو سلم بعد البيع او عصب لان  
 العتمة هناك وحسب بعد البيع فمتى بقي البيع لا يرد في اليد نصير بيقا العترة في  
 ذوا ريب شر قال سالت محمد رحمه الله عن استرعي المعصوب من المعصوب  
 وهو في يد العاصب والعاصب ما حمله قال يجوز رد المسترعي في ذوا ريب وعادله  
 المالك قال وهذا قول في جنيته رحمه الله وذكر جماعة في بؤره من ان يوسف محمد  
 الله انه قال ابو جنيته رحمه الله لا يجوز ريبه من غير العاصب وذلك انما هو ما يربوا ما بيع  
 الا بيق فقد ذكر محمد رحمه الله في الاصل انه لا يجوز ان قال صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 نفى عن بيع الابن ولا يبيع من له والقدرة شرط جواز البيع ويكفي ان يكون عتمة اذ اذات  
 حاجته لان القدرة على التسليم غالب هناك وقت العقد حكما واعتبا لان الطاهر عترة  
 ولا كذلك الا بيق فان عاد الابن رسله الى المشتري روي محمد رحمه الله انه يجوز ريبه اذ الكرمي  
 وجماعة من مشايخنا رحمهم الله وهكذا اذكر الامام الاستخاني رحمه الله في شرحه المذكور في طرحة اذ  
 ظهر لا يفي بطله الى المشتري يجوز له ان يبيعها انتع اما اليان من التسليم او المشتري من التسليم  
 عليه و احتاج اليه بعد اذ ان كان المشتري دفع الامر الى الثاني وطلب التسليم من اليان  
 يجوز من التسليم عند الثاني فصح الثاني المعذون بها في طرحة العتمة فيحتاج اليه جوده وهذا  
 ان الثاني من يجوز العترة من التسليم بسبب الا بيق وقد ارتفع العترة حين ظهر من ابق وروي عنه  
 ذوا اخرى انه يجوز ريبه البع و احتاج اليه جوده و قد اختلفنا من مشايخنا وكان يبين  
 ابو عبدالله الكرمي وهكذا اذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرح كتاب البيوع في باب البيوع الناضرة  
 ان شرط جواز العقد وهو القدرة على التسليم كان ثانيا وقت البيع فلا يجوز وان جده من بعد ما  
 كالمو اذ عترة صار خلا في الجس عترة اذ لم طهر ان الجواب وسكت في الما ورحنا في المصنف اذ عترة  
 ريبه الا في الجس فانه لا يجوز البيع وطريقه ما قلنا ومن اخذ بهذه الرواية يقول الرواية اذ  
 لونها مشايخنا عليه عند عترة العقد فافترق فيها عترة جوده بالتساوي ما ان يقول بان عترة  
 العترة يجوز فلا فان جاره رجل ان يولي ابق وقد سألنا عن عترة ابق عترة قد اخذنا في ما ع  
 سيجاز ولو تات هو عند فلان قد اخذنا عترة عترة وانفق ان سألنا عن ابق صرف بالاكسر  
 وا ا عترة في ابق المطلق وهو الا بيق في حق المشتري فلا يكون انما سألنا عن في الصورة  
 اذ لو اعتد غير المجهول التسليم في حق المشتري ولا كذلك في التسليم الثاني وروي الحسن  
 من ابو جنيته رحمه الله ان سألنا ابو جاز عترة كذا وكذا روي محمد رحمه الله انه لا يملكه وانما يربوا

الحسن

الحسن الكرمي رحمه الله يقول ان يبيع العتمة لا يربوا لولا ان يربوا المسترعي ان يربوا  
 حتى يربوا من التسليم وناسد ببيع المهرهون والمستحق في المسئلة روي الحسن  
 عن ابو جنيته رحمه الله اذ اذات الا بيق والمسترعي بغير مكر فعدا ريبا رايه وجهه  
 اخذنا معا للمستترعي لم يعلم مكر فعدا بعض بعض وقال اليان لا يملك وهو صحيح  
 وان رايه ولم يعلم لم يعلم مكر فعدا ريبا رايه وجهه اخذنا معا للمستترعي من يربوا  
 شر ان المالك باع العتمة من العاصب وهو ابق بعد فالبع حائز ولا يربوا ان الا بيق  
 اما فنتج حوازا للبع اذ ان التسليم حياجا اليه بان ابق من يربوا المالك بربا المالك  
 اذ المولى التسليم محتاجا اليه كما في مسئلة المسترعي في البيع كذا في اخر اقرار المسترعي  
 واما بيع من هو حلال الدم وكذا في الاسلام في شرح كذا سألنا عن ان عترة عترة  
 رحمه الله البيع مؤثرف ان مثل طلع ووضع المسئلة في المزد وبيع محتلفات العترة  
 ذوا ريب رحمه الله اذ استرعي عترة عترة من يربوا اورد وقد نقل عبد المسترعي  
 ولم يعلم انه ان يربوا جميع العترة عند ابي جنيته رحمه الله عترة عترة عترة عترة  
 وهو اذ المولى ريب يربوا ما يربوا اذ اسكره وهو يعلم بكونه عترة عترة عترة عترة  
 عترة المسترعي وكذا في العترة على امر الروايب عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 ذكر في المسترعي كان المسترعي بالحيان ان عترة ربيع جميع العترة وان سكتا سكتة  
 و ربيع نصف العترة وان مات العترة قبل الرد لا يربوا الا بيق العترة في هذا الموضع ايضا  
 واما بيع ارض القلعة جاز يربوا في القلعة والامام كرمي وعصمه بيا لا يربوا مكرها  
 بالقلعة فيجوز بيعهم واما بيع ارض القلعة والامام كرمي وعصمه بيا لا يربوا مكرها  
 انسان بامر صلحها فصحها و يربوا في القلعة والامام كرمي وعصمه بيا لا يربوا مكرها  
 حاز لا يربوا مالك فنتجها وان باع الذي له عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 وان باع الا بيق في عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 من يربوا ان يربوا فان لم يربوا عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 يكون كذا العترة المسترعي يربوا عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 العترة يربوا عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 الا بيق على التسليم ان كان المزد من المزد عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 من ريب الا بيق وقد قلنا في الرد لا يجوز ان كان الا بيق فاعلم ان ذلك في الكرمي لم يعلم  
 انما يجوز البيع و يربوا ان يربوا عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 قال محمد رحمه الله في الجماع ان يربوا عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 اذ ان يربوا عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 اذ ان يربوا عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 فان كان عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 من غير احتياط واصطفا ولا يربوا عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 يربوا عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
 قادر على العترة فبيع كالمو باع عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة



وإبطال الخلق في البيع نبي العسل وأكلوا بالحسن الخبيث رحمه الله جواربع العسل مع العسل  
وقال لما بنا بوجلا ما دخل الشجر في العقد شها العنبر إذا كان من جفوة كذا الشرب وهذا  
ليس من جفوة وفي فتاوى أبو الليث رحمه الله إذا اشتري العنبر الذي يباع له بالفاقد سبه من  
عنبر وبه لعل العسل المشهور رحمه الله لما حله الناس فإن الناس يتولون به وفي الخدوري  
بيع وود الفزان ظهرا الغزني ودارين بظهر لا يجوز وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وصحها  
الله وثاب محمد رحمه الله يجوز البيع وإن لم يطهر فيه الخبز لما تخافا في الخبز قال الصدرا الشهيد رحمه  
الله في إعتابه والمتولي على قوله محمد رحمه الله وما بيع بزود ولا يوزع على قول أبي  
حنيفة رحمه الله لا يجوز لأنه غير منتفع باعتباره إذا لم يباعه غيره وذلك العنبر معدوم  
وعندهما يجوز باعتباره لأنه لا يوزع منه ما هو منتفع به فصار لزوم ليطهر بغيره  
والصدرا يستحب رحمه الله في إعتابه احترازا ولا يجوز بيعه إذا كان له غيره وأما  
والنوع وما أشبه ذلك لأن الانتفاع بهذه الأشياء حرام ومحمد البيع بغيره جواز الانتفاع بها لا  
بيع ما يكون في الصرك الصلح والسرطان إلا السكك وما يجوز الانتفاع بحلده أو غلظه  
فما حصل أن جواز البيع يرد مع حل الانتفاع وسبيل بيان ذلك أن سقائه تعالى وما بيع  
الكلمة وأسباهه فقد ذكر الخدوري رحمه الله بيع كل ذي ناب من السباع وبيعها  
من الطير حرام معاملة كان أو غير مقام في رواها لاصل ولا شك في جواز بيع العنبر المعلوم  
لأنه لا يخرسه والأسطباء وهذا لأنه إذا كان له الخداسة والأسطباء كان منتفعا  
به حقيقته وشرا يمكن أن لا يكون المال غير الأدي خلق لما في الأدي والمال محل البيع  
وأما كالم غير معلوم فقد ذكر شمس الأمانة السرخسي رحمه الله إذا كان يباع يقبل العلم  
بجوز بيعه قال رحمه الله هو المصحيح من الذهب وهذا لأنه إذا كان يقبل العلم بجوز بيعه  
كان منتفعا به يمكن ما لا يحل للبيع الدليل عليه أنه ذكر في المواز أنه لو أخرج الخدرة كان  
يقبل العلم وهذا سبيل إلى أن غير العلم إذا كان يقبل العلم فهو العلم سواء من تجارة  
البيع أو ما لا يجوز بيع العنبر الذي يقبل العلم وهكذا يقول في الاستدراك يقبل العلم  
ويستطاع به أنه يجوز بيعه وإن كان لا يقبل العلم ولا أسطباء ولا يجوز البيع قالوا العنبر  
والداني يقبلان العلم على كل حال فيجوز بيعهما على كل حال وأما القدر فقد اختلفت  
الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله يوزع يوزع عنه أنه يجوز بيعه ويروي أبو يوسف رحمه  
الله أنه لا يجوز بيعه وقال أبو يوسف رحمه الله أنه يوزع يوزع عنه أنه يجوز بيعه رحمه الله أنه  
يجوز بيعه وبيع الغنل ما لا يوزع منتفع حقيقته وشرا فهو كسائر الحيوانات وأما القدر فقد  
ذكر منتفع الأساطير رحمه الله في شرح السيرة أنه يجوز بيعهما وسبيل لعلنا يراى وراجع عن  
شخص القدر فتاوى الناس به والله أعلم نوع في بيعه المحرمات ولا يجوز بيعه وبه الجمهور في القدر  
وعن الكافي وكذلك لا يجوز بيع ما تركت الشبهة عليه عامدا ولا يجوز بيع ما في هذا الكتاب  
وهو على ما قلنا أن جواز البيع يرد مع حل الانتفاع ولا يحل الانتفاع ببيعته المحرمات والمرد وغير  
الكتاب وما تركت الشبهة عليه عامدا ولا يجوز بيعها ولا يجوز الانتفاع ببيعها أهل الكتاب فيجوز  
بيعها وسبيل في بيعها فلو أن أبو يوسف رحمه الله في بيعه المحرمات ما ذكره فما وفي القدر  
فلا بأس ببيع عظام النبل وعنه من المنتبه لأن الموت لا يخلل العظام ولا دونه ولا يمتنع  
فيجوز بيعه لأغلب الأدي والخدوريان يبيعهما لا يجوز إذا المرء على عظم النبل

واصلها ولا يجوز بيعه من امكن احد من غير اصطفا وادخلنا الاول في كونه بيعا من غير  
ممكن فقد باع ما ليس بممكن ففسخ على هذا الفصل وهو ما اذا اجمعت على ان المبيع  
لا ايجبا له فقال ابو سعيد موصى عنه لما اقصرت بحاله لا يستطعن الخروج عنها انما البيع  
عند بعض المشايخ لانه لم يمتكحها الا هذا العقد ليس بارتاد وهو بمنزلة طرطرا في بيتك  
فبما الباب والكوه وهما ان لا يصير محمولا به بعد الذوق والمراعاة هنا فلا ذلك بدون  
اخر اذا ما باع ما لا يملك فلا يجوز وعنده بعض المشايخ يجوز البيع اذا امكن احد من غير اصطفا  
لانه ما يفعل ما اذا لم يكن هناك فقصرت على ما لم يكن له ما لو دفعه في سبيل فمضى بغيره وهذا  
الخلافا لادب الغني الخطير ولا اصطفا واما اذا باعها ههنا ممكن بالاختلاف في بيعه  
وفي كل موضع خارج السمك في الماداف منعه والمشتري لم يرد اصله المار لانه استمر في امره  
واذا اقصى عليه وحدها في وقت ما لا يرب من على التتميم الذي في لنا في الخطير ان كان  
عند كل واحد من غير اصطفا واما في ما كان في الخطير وسكن وفيه ما باع السليم الله  
والغيب حله فان كان لا يمكن احد السمك الا يصيبه فالبيع فاسد في كل الاصطفا والسليم  
لنا والامام في السمك بالتهام على ما يرد على تسليمه واما في السمك فلهما في الفقه ان  
ففسخ فيه السمك بمحمله لا يرد في اذ كان لا يوجد بغير صيد وحمله في ثمة السمك  
بوجه حماة حصنة الغيب فغيبا في البيع في الغيب لهما في الفقه وان كان لا يمكن اخذ  
السليم من غير صيد ان لم يكن اصطفا والسمك قبل ذلك فالبيع فاسد في السمك وهل يفسد  
في السمك فالوا على قياس قوله لا يفسد رحمه الله ففسدان في قول العقيد في السمك ففسد  
شروطا للقبوله في القصد اذا كانت الصفقة واحدة وقبوله العقيد في السمك شرط  
فاسد فليفسد العقد والغيب على قياس قولنا لا يفسدان في ثمة السمك معلومة اذا كان  
بوجه بغير صيد فيكون حصنة الغيب معلومة والصفحة ان على قولنا يفسد العقد في الغيب  
لان حصنة الغيب بغير معلومة بالخبر والطعن اذ الصفقة تتخذ وما يعرف بالخبر بدون  
محمولا كما هو نظيره انما استمر في صيد في الفقه وهو فاسد احد اخر وان كان اصطفا والسمك  
قبل ذلك يجوز البيع في الكل هذه هي حجة كذا شرح الاسلام رحمه الله هذه الجملة في شرح  
كتاب الشفعة في كل باب تنطبق الشفعة فاذا اراد ان يبيع الرجل ببيع محله مع الجاه  
بايع ان لا يلاها وان في السيل يكون لهما محله واما لا يبيع وبممكن احده من غير اصطفا يكون  
بايعا ما يتقدم على تسليمه وفي الفهم ان يكون بعض صاحبه الميراث لا يمكن احده الا بمصلحة يكون  
بايعا لا لا يرد على تسليمه وفي المسند اذ باع طير الى ما اوسكه وفي ما يرجع اليه او طيرا  
سليم في السمك فربح اليه فالبيع ما يرد عليه اذ باع اليه وكذا الغني الذي الف وهو وان  
ويرجع اليه وان توجست بعد ذلك ولا يبعد الا يصيبه فمضى له بغيره قال محمد رحمه الله  
في الجامع الصغير من لا يفسد رحمه الله ولا يجوز بيع الجمل وقالوا انما الحل بمنزلة الزئبر وهو  
قولنا يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله بغيره اذا كان محله كاحده قول محمد ان هذا  
حيوان تنفع به وبغيره فمضى بغيره وان لم يرد على كل ما يحار بالعدل ولا يفسد في ان التمر والتمر  
بغيره او ما ينفق بها حديث منه فقتل الحدوث لا يكون منتقاه والعبي بغيره ولا لا بايع  
يكونه منتقاه ولا ند من جملة الهواء ولا يجوز بيعه كالمزبورة كذا في قوله في شجره اذا كان  
في كونا فاعمل فاشترى الكورات مما فيها من النخل طارعا عند حديثه رحمه الله وبرهنا ايضا







كانت تأت من كل وجه قبل الخفاف لا بما اذا الاسم والخافا المنفعة ومع الخفاف الاسم بعد  
لان الربط يسمى شرا والخفاف لا يور حبس منفعة باصلها فانما يور من الربط يسمى  
من الربط انما يور من الربط انما يور من الربط انما يور من الربط انما يور من الربط  
من وجه اذا فاق حبس صغوط منفعة باصلها كما في الحنطة مع الدقيق فان بالخمن  
بحر حبس منفعة اصلا وهي منفعة الزداعة والحداد الحرسية وكما في القليل من غير  
منفعة القليل فان بالقليل يكون حبس منفعة اصلا وهي منفعة الزداعة  
وهذه الربط حبس منفعة باصلها فكانت الحانسة تأت من كل وجه وتكون بها  
الحواز البيع وما يبيع الربط بالربط يجوز اذا استأوا با كيا لا عند على انما يور  
الله وكذا لك بيع البان فلا الربط ساقلا وما يبيع الربط بالربط فكل في الكتب  
وكذا يور البان كما هو اي رحمه الله في بوعه انما يور البان كما هو اي رحمه الله  
يد اسير وما يبيع الغنم بالردوب فكل في حبس البان يور البان كما هو اي رحمه الله  
سناورا كيا لا يور في بوا دره شام ودره شام موضع حران على قولنا في بوعه  
الله انما يور هذا البيع على سبيل الاعتبار والغنم وان يكون الربط اكر حبس يكون  
الربط بالربط من الغنم والغنم بالربط بالربط بالربط بالربط بالربط بالربط  
وذكر سنن الامة السرخس رحمه الله في شرحه ان بيع الغنم بالربط ببيع الربط  
بالربط على قولنا في حبس رحمه الله يجوز اذا استأوا با كيا لا على وجه ما يور  
سنن الامة السرخس رحمه الله انما يور البان في بوعه الله بوعه الله بوعه الله  
بالربط وبيع الربط بالربط على ما ذكره شام يور البان في بوعه الله بوعه الله  
من لمر العز بعد ان يور على الربط اسم الربط ولو كانت الربط ساقلا في الربط  
ساقلا لكان لا يور على الربط اسم الربط على الغنم اسم الربط وذا اعتبر  
الربط من اجزا العز كما سناورا واحد الان الحانسة بينهما قامة من وجه دون وجه  
والحانسة في الحانسة مثل هذا لا يكون الحواز البيع اما الربط التي في الغنم ليست من  
اجزا الربط ولهذا لا يور على الغنم اسم الربط بل هما سناورانما يور فكانا كاسم  
مع الوهن واذا باع الحنطة الحانسة الحانسة البانسة على قولنا في حبس رحمه الله  
يوسف انما يور اذا استأوا با كيا لا على قولنا محمد رحمه الله لا يور هذا في الاصل  
فان سنن الامة الحانسة رحمه الله في شرحه ان الربط ببيع الحنطة عن محمد رحمه الله  
ان الحنطة البانسة بالميلولة انما لا يور اذا كانت الحنطة وانما يور اما اذا  
لم تكن بها بعد ذلك من سناورة يجوز ببيعها بالبانسة اذا استأوا با كيا لا في الربط  
رحمه الله وهذا نظير لبيع البانسة بالبانسة عندنا في حبس رحمه الله يجوز هذا البيع  
الربط او لم يور عند محمد رحمه الله اذا تلف الربط زوا الربط في حبس كما ما يبيع الحنطة  
الربط الحانسة البانسة كذا يور من المشايخ انه على الخلاف المذكور ببيع الحنطة بالميلولة  
بالحنطة البانسة على قولنا في حبس ولي يوسف ولهما الله يجوز اذا استأوا با كيا لا  
فول محمد رحمه الله لا يور ببيعهم ذكرا او انما يور يوسف رحمه الله في هذه المسألة مع قول  
محمد رحمه الله على قولنا في الغنم يور البان في بوعه الله في الفرق بين الميلولة والبانسة  
وبين بيع الربط بالبانسة والفرق ان الميلولة مع البانسة حبس واحد من كل وجه

لكن بالربط

وحيات

الربط

لان البانسة لا يور الا باسم ولا حبس منفعة فان الميلولة فعل للربط والزراعة كالبانسة  
الا انه لم يكن يور في بوعه وفان واذا بيعت الحانسة من كل وجه كان حانسة حانسة البانسة  
في الحال وقد وجدت اما الربط مع البانسة حبس من وجه فان الربط لا يور للربط  
والزراعة والبانسة فصل في ذلك فقد عرفت في الربط حبس منفعة من وجه الحانسة  
من وجه وفي مثل هذه البانسة فان لا يور البانسة البانسة الحانسة البانسة البانسة  
فكل في قولنا في حبس ولي يوسف رحمه الله اذا استأوا با كيا لا وكذا الربط المنفع  
والعز المنفع بالربط الحانسة وفي بيع الحانسة وغير الحانسة اختلاف المشايخ والاصوات  
لا يجوز ان سناورا كيا لان الحانسة البانسة بينهما ثمة من وجه لان البانسة يور حبس  
منفعة باصلها وهي منفعة الزداعة والحانسة البانسة في مثل هذا لا يور الحواز  
وما يبيع الحانسة بالبانسة في حبس اذا استأوا با كيا لان الحانسة بينهما ثمة من  
كل وجه في حبس الحواز البانسة البانسة والبانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
لان الحانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
حرمة ربوا الفضل في الحنطة والدقيق واما ما يور من وجه في حبس البانسة البانسة  
والصورة والمعي والحانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
يجوز اذا استأوا با كيا لان الحانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
تات في حبس البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
طاهر بيان الاطلاق في القدران الدقيق كيا فان الناس اعتادوا ببيع كيا  
ولهذا جاز الشاي كيا لا يور ببيع في الامة كيا وكذا يجوز استئجاره  
للاصل على عن الشاي الاصل الحانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
الدقيق بالدقيق اذا استأوا با كيا لا انما يور الحانسة البانسة البانسة البانسة  
الحنطة وزنا كيا لا يور البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
وزنا الحانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
بالدنانير والدنانير بالبانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يور كيا لا يور البانسة البانسة البانسة البانسة  
واسم كيا لا يور في ذلك الوقت فهو يور البانسة البانسة البانسة البانسة  
الله صلى الله عليه وسلم يعتبر منه يعرف الناس بان يور كيا لا يور البانسة  
وان يور البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
لربطه رحمه الله وهو رحمه الله البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
العز سناور كيا لا يور البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
شع الاسلام رحمه الله والبانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
وكذا لك ما يور وزنا البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
في باب حبس الشاي البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
فان كل قبل ان يور البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة  
ان يور ببيع وزنا كيا لان البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة البانسة

الأمانة







بالزيادة من الخالص لا باعتبار المماثلة لان التفل من حكا لما اعتبرت التفل مع الزيت  
 شيئا واحدا فيزج المماثلة بين الزيادة من الخالص وبين التفل فلا يجوز ذلكا والنفس  
 الواحدة باستطاعتها الحقة في تلك الصورة لا يكون واردا فيها ثانيا فثابتة لان فيها  
 ثابتهما فيه ينفق الربوا مع اعتبار هذه الحقة في بعض الاحوال بان يكون الدهن  
 الخالص مثل الدهن الذي في السمسم اجل او اقل واذا كان الربوا في المتارح فيه  
 ينفق في بعض الاحوال مع اعتبار هذه الحقة في بعض الاحوال بان يكون الدهن الخالص  
 مثل الدهن الخالص مثل الدهن الذي في السمسم الى الصورة التي استقامت اعتبار هذه الحقة  
 واذا لم يستطع اعتبار هذه الحقة حصل بيع الدهن الخالص بحسبه وبالنفق  
 والعرب يامروا في المسنن والاختلاف في القطن الخارج بالعل الذي فيه حب الاصلا  
 ينفق لذلك الثمر بالثمر المستوفى واذا استثنى ثمرات اخرى لا يجوز اذا كان حلق  
 الثمر من الثمرات وكذلك اذا استثنى ثمرات اخرى فذلك اذا استثنى من ثمرات  
 غيره وهو لا يجوز له واذا باع السمسم بالزبد من الحقة رحمه الله انما صدق على كل  
 حال لان الزبد اجل على الثمر واستغنى عن ثمراته لا يقابل التفل بعد الزبد اذا كان السمسم  
 في الرقالة لا في ثوبه وقد حارس هذا فيما تقدم ذكر المعنى عن ابي يوسف رحمه  
 الله ان كان يمكن الثمرة بالخرين وكان يغزو لكل من حرره منه الكثير ما تغزو منه حرم  
 وروي الحسن بن الحنفية رحمه الله في الخبر وفي ما تجوز فيه حوزة يرايد ببيعها  
 ان يجوز في الاصل لو باع ثمرتين او حوزة تجوز ثمن او ثمنه بغير ثمنه بغير ثمنه  
 جازع من ثمنه بغيره وكذا خلاف فان قيل السبب والخير جعل الا في ضمان المستوفى  
 فينبغي ان لا يجوز بيع الواحد بالثمن فقلت الامانة بينهما حقيقة للتفاوت صغيرا  
 وكبيرا الا ان الناس اصطفاوا على هذا الممارب جعل ذلك في حقهم وهو ضمان  
 العدد وان كانت دون الرقوة الذي هو اسرع عليهم واذا باع شاة لم يكن ان كانت  
 الشاة مذبوحة مسلوخة حيا اذا تساوت وزنان كل واحد منهما موزون فقد  
 باع موزونا بحسبه متساويا فيجوز واحد بالمتسلوخة المفصولة عن السقط  
 وان كانت مذبوحة غير مسلوخة لا يجوز الا على سبيل الاعمال بان يكون الثمن المعقود  
 اكثر ليصير بمقتضاها زلة السقط وان كانت حية فالقياض ان لا يجوز الا على سبيل الاعمال  
 وهو قول محمد رحمه الله وعلى قول الحنفية وابي يوسف رحمه الله يجوز من غير اعتبار  
 ان الشاة مع الثمن المعقود حية او متسلخة او غير متساوية بالنفس فان الله تعالى قال  
 ذلنوا العظام لما انما استأنه خلقا اخر في بعد نفي الروح فقد ساء خلقا اخر بعد  
 نفي الروح فلو انما ان الجوز حيا من غير الواحد فحيات الشاة الحية مع اللحم حية  
 لصا فيجوز بيع احدهما بالآخر كما لو كانا حيتين حقيقيتين بان باع لحم البقرة بالشاة  
 وما استشهده واذا باع ثوبا منسوجا بذهب فالذهب الخالص لا يدرى ارضه من الاعمال  
 وهو ان يكون الذهب المفصل اكثر وكان ينبغي ان يجوز البيع من غير اعتبار لان  
 الذهب الذي يبيع خرج من ان يكون وزنا وطحا لا باع وزنا ورواوا الفضل  
 لعنه الجاهل بفساد المعيار والحواس وهو الاصل في حشيش هذه المسائل انما كان  
 مبي توكوا الناس الوزن في شئ سب كونه موزونا بالنفس لا يخرج من ان يكون

وزن

وزن

فضل

موزونا بالنفس الى العباد بغيره بغيره عليه ومبي توكوا الوزن فيها بثلث وزنه  
 باصطلاحهم يفرقون ان توكوا الوزن فيه للمقد لا يخرج ذلك السق من ان يكون  
 موزونا الا في اقله باع لب الجوز بالجوز لا يجوز الا في طريق الاعتناء بالوزن بعد ذلك  
 والنسب موزون فيجب ان يكون من غير اعتبار ولكن مثل الذهب الذي في الجوز  
 موزون وان ترك الناس وزنه لافضل مما توكوا وزنه للمقد بالنسب انما له بالثمن  
 فلم يخرجه عن ان يكون موزونا فافضل باع الموزون بحسبه وفي اخره يفرق الاعتناء  
 وهذا لان ترك الوزن اذا كان بسبب التفرق لا يكون اعتناء عن الاصطلاح ولا يطل  
 حكم الاصطلاح الاول وان تركوا الوزن فيه مع الامكان فانه يخرج من ان يكون موزونا  
 فاندلو باع فمعه من بعد يد او صعدا ونحاس فمعه من من حشيشها بثلث الغنة  
 لاساع وزنا فانه يجوز به ان يكون الناس تركوا وزنها مع الامكان وترك الوزن مع الامكان  
 فما يثبت وزنه باصطلاحهما اعدا من الاصطلاح على الوزن فياسع الاصطلاح  
 على الوزن والوزن في هذه الاشياء يثبت باصطلاحه بل خلاف فمعه من ذهب واحدة  
 بغير غشيش من ذلك حيث لا يجوز ان يتعارف الناس به بعد ذلك لان الوزن في الذهب  
 والفضة مضمون عليها فلا يفتقر ذلك ما يعرف ولا يخرج من ان يكون موزونا  
 باعادة اذا ثبت هذا فنقول الذهب المنسوج وزني النفس من ترك الرز فيه لا يخرج  
 من ان يكون مال الدوا وفي هذا الاصل حشيش هذه المسائل وفي المسائل في اعتبار  
 الذهب في الستة وان كان فلا يفتقر في العالم في البوب وعن ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمه الله انه يفتقر وكذا ابو سليمان في كتاب النج عن محمد رحمه الله لا بأس ببيع ثمن  
 بغير ثمن يد ابيد وان كان بعض ذلك اكثر من بعض لان ذلك قد خرج من التملك  
 وليس مما اضره لوزنه وكذا ابو يوسف الحشيش الكرخي رحمه الله ان يزار الثمن بالثمن  
 واحدا وان اختلفت الثمن او باعها واعتساها وكذلك الكرخي كالحشيش واحد وان  
 اختلفت ثمنها وانما ذلك العنب حشيش واحد حتى لم يخرج نوع من العنب بنوع  
 من العنب بنوع اخر من العنب متساويا وفي هذا النجاح والكثير في الجوز الكثير  
 بالنجاح متساويا وكذلك باع النجاح بالعنب متساويا ولا يجوز معتبرا باموالها والفرق  
 والجوز حشيش واحد لا يجوز بيع حشيشها بالآخر متساويا ولا بالعنب حشيشها  
 وكذلك النجاح حشيش واحد منها ومنها في المتساوية والعنب حشيش واحد في النجاح  
 والعنب حشيش واحد في النجاح والنجاح حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح  
 بالاصل وكذلك باع لبن العنب بالبن العنب متساويا ولا يجوز بيعه في النجاح بالاصل  
 كالحشيش حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح  
 الحشيش حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح  
 الصفة على وجه اوجب اختلاف الاسماء المقصود وكذلك الذي يبيع مع الوداري  
 حشيش حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح  
 ذكرنا وفي المتساوية حشيش حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح  
 بغير ثمنها الفسخ ولا بأس بعزل قطن بعزل قطن حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح  
 حشيش حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح حشيش واحد في النجاح

سبعة





من حبس النحر وهو مع الالية وتحرر المظن حبسا ولا يجوز بيع غزله العنق بالعنق ومنشأ  
 لان العنق ينقص العنق وهو نظم الحنطة مع العنق والخروج الزنب حبسا لا خلاف  
 اصلها واذا كان اصلها واحدا واختلاف للصفات اليها كما حبس كالبغاس مع الحري  
 والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب في بيع الحري قال عليه السلام الناس ينزكو  
 في ثلاث في الماء والنار والكلا والمرا ومن المأخذ في الحديث المأذون الذي لا يوارى الاقار  
 لان هذا المأذون واحد بالله تعالى في مكانه ومعنى على الارض على اصل الحنطة حتى يوجد  
 الاحرار واذا اخذت وعملته في حقه او ما استعملها من الاوعية فلهما حرره فصار احق به  
 فيحرر بعدد والمصرف منه كالمبيد الذي يخله وامامه ما بيع ما حقه الانسان في حوضه  
 من الماء اذا باعه كذلك في الحوض وذكر شيخ الاسلام المعروف بحواضره رحمه الله  
 شرح كتاب الشرب ان الحوض اذا كان محصيا او كان الحوض من نحاس وصغر حاز البيوع  
 كل حال وكذا رحمه الله جعل صاحب الحوض محررا ما جعله في حوضه ولكن بشرط ان  
 يقطع الحري حتى لا يخلط المبيع بغير المبيع وان لم يكن الحوض من الصخر والنحاس ولم  
 يكن محصيا فقد اختلف فيه على حسب اختلافهم في بيع الجديدة المحل في الصخر  
 على ما ياتي بيانه بعد هذا ان يقال الله تعالى قال صرح رحمه الله والحنطة هذه المسئلة ان  
 او لا يبيع بغيره وان باع بعد التسليم حاز وان باع اولادته سلم لا يجوز لان الحوض يصيب  
 شيئا من الماء منها كيعين المبيع فاذا كان البيع او كان الحلال مثل القنص فاستطاع  
 حصنه من الثمن والقدر الذي لا يبيع مما لا يعرف فيكون حصه الباقي من الثمن يجوز ولا يها  
 فوجب من ادخل العقد ورايت في موضع اخر ان كان صاحب الحوض ملا الحوض من كفايته  
 بغير لا يجوز بعد لانه لم يصح يجوز له حوضه فانما باع ما لم يملك فان كان ملاه بالحري  
 او بالثمن فحاز البيع لانه ملكه بالاحراز او بالقبض فقد باع ما ملكه بخار وروي بشير الترمذي  
 عن ابي يوسف رحمه الله اذا هب الرجل مصغه واستنقا الما بالادعية حتى جمع فيها ما  
 كثير اشترى حاز البيع ذكر المسئلة مطلعا من غير حوض قال واذا كان الماشح  
 من السيول فلا خير فيه وامامه المبيع المحل ان كان البيع في الشنق وكان الحوض  
 محبب حبس لا بد وبقي ذلك الوقت فلا ينقص يجوز وان كان البيع في الصرف فقد اكره  
 بعض مستأجي البيع وقال لا يجوز على كل حال وقال الغنبي ابو بكر الاسكاف رحمه الله  
 ان سلم او على سواهما باع بعد التسليم يجوز البيوع وان باع او كثر سلم لا يجوز لان  
 في زمان الصبي يدوب بعض الحد فيه كيعين المبيع فاذا كان البيع او كان الحلال  
 قبل التسليم ولا بدري القدر المالك حتى سقط حصنه من الثمن فتكون ثمن الحلال  
 بغيره ولا يوجب من ادخل العقد وهذا المعنى لا ياتي فيها اذا كان التسليم مولا  
 وكان الغنبي ابو جعفر رحمه الله يعني بالخراج على كل حال لتعامل الناس فكان  
 الغنبي ابو نصر محمد بن محمد بن سلام الملقب بقول يجوز البيع بعد التسليم وقيل  
 التسليم اذا لم يتخلل بين البيع والتسليم من طول بقاء ان سلم بعد البيع يوم  
 او يومين او ما لو سلم بعد ثلثة ايام لا يجوز لان قله ما يدوب في المدة الغنبي  
 ساقط الاقنما بين الناس فصار وجوده والعدم مبنية على هذا اكثر مستأجي ماورا  
 التهور ثم اذا حاز البيع بيبث للمشتري خيار الروية اذا رآها حتى وقع التسليم وان

داها العزما

اها بعد ما وقع التسليم فان وقع التسليم بعد تمام ثلثه ايام لم يكن له خيار الروية  
 وان وقع التسليم قبل ذلك يعني له خيار الروية الى تمام ثلثه ايام من وقت العقد  
 ذكر الصمد الشافعي رحمه الله في الباب الاول من بيعه وانفاة وفي كتاب الشرب  
 اد اربع الشرب وحده لا يجوز واذا باع الشرب مع الارض واذا باع ارضا مع شرب ارض  
 اخرى لم يرد كوجه رحمه الله هذا الفصل وحكي عن الغنبي ان يبيع محمد بن محمد بن  
 سلام انه يجوز قال الغنبي ابو جعفر رحمه الله البيعة اشترى محمد رحمه الله في الذاب  
 ولو قال بعت بذلك هذه الارض بالثمن درهم وبعثت منك شربا هاهنا يجوز بيع الشرب  
 اختلف المشايخ فيه في شرب شيخ الاسلام رحمه الله اذا اشترى كذا كذا  
 قرية من ما العتاج لا يستحبنا فاذا كانت القرية بعينها لم يملك الناس قتل  
 انما يجوز اذا لم يكن دفع المأخوذا كما لعين كذا اربا واشرها ذلك عن ابي حنيفة وفي  
 الله عنه في رجل اشترى من سفا كذا كذا قرية بدرهم من ما جعله على ان يوفيهما  
 منزله كان خيارا اذا كانت قرية بعينها وكذلك اذا قال بعني كل روستي من ما جعله  
 بدرهم على ان يوفيهما في رجل يروي بولي ما لك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وفي الله  
 عنهم ان هذا البيع فاسد لو جهن احداهما ان المالك ليس عنده والثاني ان القرية وما  
 اذا صنعت لا يعرف ما مقدارها واذا قال بعني روستي والى كذا كذا شهر بدرهم  
 لم يجوز ولو قال كل شهر كذا قرية فمما يرد اذ اراه القرية ولو قال بعني روستي ما لك من  
 ما فقه له بقره وسقاه ماله من له ولو قال اسقود وايت من بقرتي او من حوضي  
 كذا كذا حايه والله اعلم بنوع آخر في جهالة المبيع او في جهالة المبيع او  
 الجهالة في جوار المبيع اذا كان بيعه معهما التسليم فان كان لا يبيد لم يقسم العقد في جهالة  
 كبل المصرة فاذا باع مصرة معينة ولم يجره فقه كذا كذا جهالة المبيع كذا كذا المصرة  
 بان باع اثوابا معينة لم يعرف عددها ولا مائة الى كذا كذا المصرة كذا كذا المصرة  
 قال لغيره بعنيك جميع ما في هذا البيت بعنيك جميع ما في هذا البيت بعنيك جميع ما في  
 كذا كذا المصرة بعنيك جميع ما في هذا البيت بعنيك جميع ما في هذا البيت بعنيك جميع ما في  
 طعام وعنده لم طعام قال البيع على الكبر الذي عنده وكذلك اذا قال بعنيك حايه وعنده  
 حايه هكذا اذ لم يفي فثاوي الدفلي اذا باع شعيرا له بعني شعيرا كان في ملكه ولم يبيع  
 البيع اليه بالثمن اذ لم يبيد فثاوي الدفلي اذا باع شعيرة التسليم اذ باع الشعيرة في ملكه من نوع واحد  
 اما اذا كان مختلفا لا يجوز كذا لو قال بعنيك شعيرة السواد قال ان كان المشتري يعلم مقام الطعام  
 الله في الاسل اذا باع طعاما والطعام في السواد قال ان كان المشتري يعلم مقام الطعام  
 فلا خيار له وان كان لا يعلم فله الخيار وهذا دليل على جواز البيع وفي شرح عطاء  
 الاصل لو باع عبد له وله عبد واحد فقد اختلف المشايخ في جواز هذا البيع  
 فامار محمد رحمه الله لا يجوز فزع على مسئلة السعي وان لم يكن في ملكه شعيرة  
 اصلا او كان الاكل لانه لم يقدرا المبيع فالبيع باطل في الكس في ثاوي الدفلي  
 وفي نوادر سماعة عن محمد رحمه الله قال سالت محمد رحمه الله عن رجل دسا  
 الى قريظين وقال بكم عشر رطلين بغير عتقها فقال بكم اشترى ثوبين له  
 الباع عشر رطلين فقتلها المشتري ومعني على ذلك القول والبيع متفاوت قال

شبكة













